سياسية عربية

AL - HADAF

الهدف

اسرائيل تستهدف قيادات الانتفاضة

الحكيم يتحدث عن ثورة يوليو

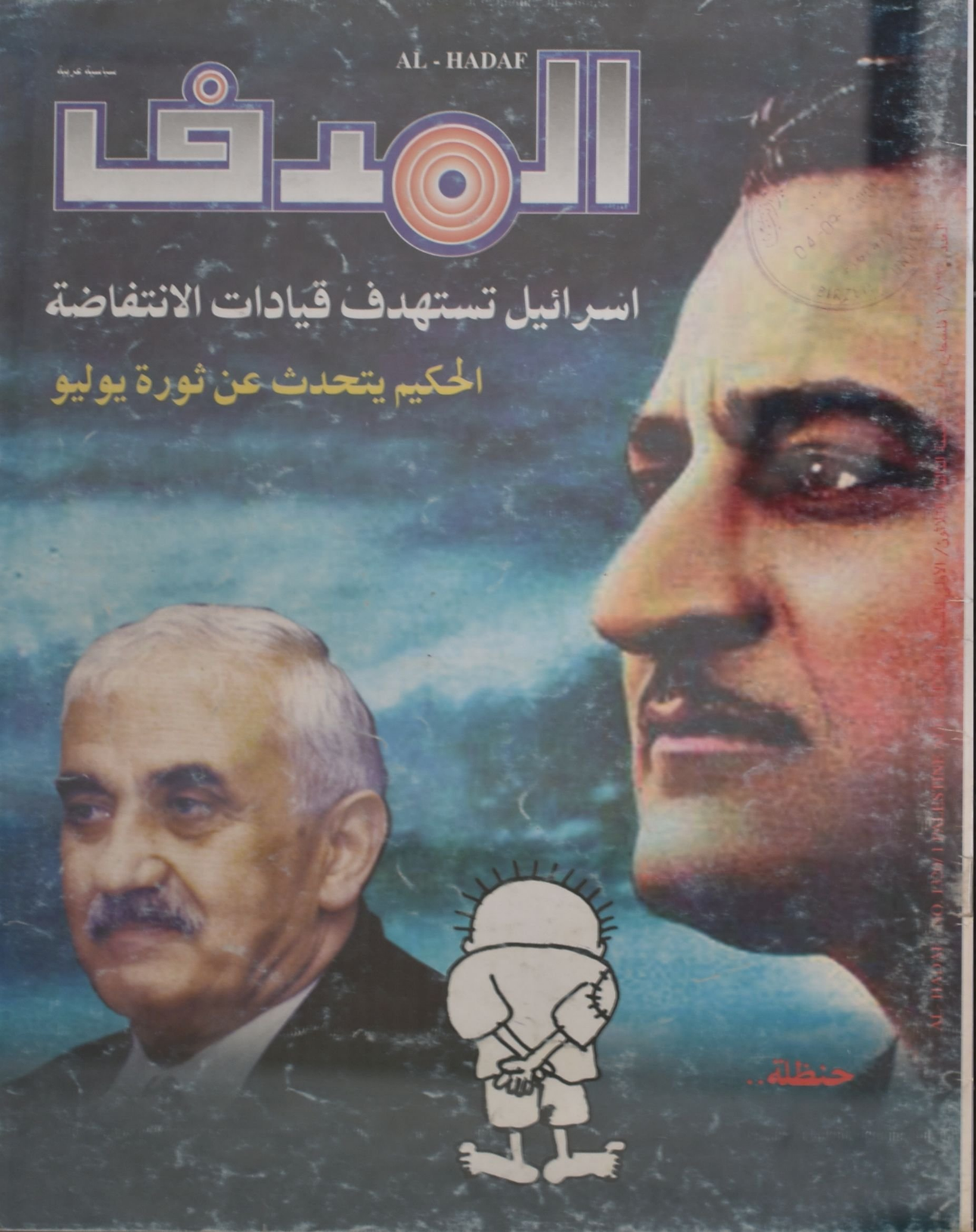

حنظلة..

AL HADAF NO. 1020 | PALESTINE

إنجازان تشكيليان متميزان لجيل الشباب

تشهد رام الله، حاضرة الثقافة الفلسطينية، تتابعاً في النشاطات التشكيلية، تدفع كلها باتجاه محدد ذي رسالة وطنية واضحة.

في الآونة الأخيرة كان هناك معرضان، اعتبرا أكثر معارض التشكيل تميّزاً مقارنة بما عداهما مما شهدته صالات العرض المختلفة في المدينة.

كان الأول معرض الفنان الشاب هاني زعرب، والثاني معرض الفنان الشاب محمد حواجري.

كلا الفنانين من غزة الصمود والقوة والتحدي.. والشهداء.

اختلف التوجهان لدى الفنانين، واختلف الأسلوبان، وبالتالي اختلف المستويان. كان هاني أقرب الى الحلم الشفاف الطالع من عمق الروح الفلسطينية التي استوى فيها مدار الحلم مع قسوة الواقع. وسجّل تميّزاً واضحاً وهو يرصد ايقاع الفلسطيني الذي يواجه الاستشهاد في ذات اللحظة التي يحلم فيها بأشيائه الخاصة الحميمة، كلحظة عشق مكثفة او لحظة إغفاء تمتص التعب، او لحظة لقاء بطفل ينتظر أن يكبر ليسلّمه الراية التي ترك الشهداء على صفحتها بصماتهم وحروف النشيد الوطني. في حين غرق الحواجري في الحرف العربي واستلّ روح أساتذته وتقمصها، وأراد إعادة صياغتها بما يكشف عن شخصية فنية متميزة، وبأسلوب أراده مختلفاً. أراد أن يأتي بالتراث إلى أرض الصراع، وأن يمرّ بالحرف عبر بوابة المعركة، واستنجد بكل الطاقات التي حشدها خلال مسيرته التشكيلية، وكان للحرف حضور.. وللفنان تميّز.

المعرضان شكلا عتبة قوية تؤدي بتكرارها إلى سلّم يمكن للتشكيل الفلسطيني أن يستعيد بعدها عافيته التي غابت لسنوات، ولأن العارضين من الجيل الجديد الطالع من صخر المعاناة فإن الأفق المفتوح أمامهما سيكون واسعاً اتساع المعركة الحضارية مع خصم عنيف لا يعرف سوى استباحة عوالم الآخرين لسرقتها وتاطيرها بحروف كتب بها سفر العدوان والهمجية.

في غزة يتمطى مارد تشكيلي شاب.. يبدو أنه يحمل أكثر من رسالة.. لذا ندعو الى رعايته والوقوف معه، لعله يصنع معجزة تشكيلية لم يستطع الآخرون صنعها...

من لوحات هاني زعرب

من لوحات محمد حواجري

رئيس التحرير
علي جرادات

مدير التحرير
جبريل محمد

ثمن النسخة
دينار أردني أو ما يعادله

قيمة الاشتراك السنوي
بما فيها أجور البريد
- في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة
عشرة دنانير أو ما يعادلها
- في مناطق ٤٨
خمسة عشر ديناراً أو ما يعادلها

عناوين المجلة
فلسطين
البيرة - شارع الإرسال
عمارة الكرمل - الطابق الأول
هاتف ٢٩٨٨٣٨٩ ٠٢
فاكس ٢٩٦٦٨٠٨ ٠٢
ص.ب ٤٣٦٧ البيرة
E-mail:
alhadaf@p-ol.com

الإشراف الفني
مروان العلان

طبعت في مطابع الأضواء

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

الهدف
AL - HADAF

العدد ١٣٢١/ ٢ فلسطين
السنة الثالثة والثلاثون/ الأولى فلسطين
AL- HADAF - NO. 1321/ 2 PALESTINE AUGUST 2001

كلمة

صدر العدد الأول من الهدف في فلسطين، ونفدت طبعته في الثلث الأول من الشهر، لم نكن نخاف على توزيعه، فسُمعة الهدف كمطبوعة جادة وملتزمة بهموم الوطن والشعب، جعلت من القراء يتسابقون للحصول على باكورة الإصدار في الوطن.

حرصنا وسنحرص طيلة إصدارنا للمجلة أن تكون متنوعة المواضيع، ونؤكد حرصنا على تنوع المعالجات، وان طغى عليها هم المعركة الناشبة.

هذه دعوة لكل مهتم أن يقدم مساهمته للهدف، سواء كانت نقدا، او معالجات جدية لشتى هموم الوطن والأمة، فباب المجلة مفتوح، ونطمح أن تكون منبرا للسجال الوطني والديمقراطي.

يتزامن صدور هذا العدد مع مناسبتين، الأولى ذكرى ثورة ٢٣ يوليو، الرد الأساس على النكبة كما وصفها الرفيق الحكيم، وذكرى استشهاد حنظلة، كضمير للشعب وراوي حكايته بريشة الناقد لا المصفق.

يقينا أننا لا ندعي الصواب المطلق، إنما نحاول أن نقدم افضل ما لدينا، ونحن نحتاج إلى كل ملاحظة.

موضوع الغلاف

ثورة ٢٣ يوليو... في حوار مع الرفيق المؤسس

حنظلة.. في ذكرى استشهاد ناجي العلي

في هذا العدد

- بين الاستنزاف والضربة القاضية ٤
- عمليات بطولية لقوات المقاومة الشعبية الفلسطينية ١٠

● شؤون فلسطينية
- نحو رؤية استراتيجية للدفاع عن الثوابت ١١
- اسرائيل تستهدف القيادات الميدانية للانتفاضة ١٤
- التطبيع ١٧
- مقابلة مع الرفيق أبو أحمد فؤاد ١٨
- تكيف الأسر الفلسطينية في مواجهة الحصار ٢٣

● شؤون عربية
- الحكيم وثورة ٢٣ يوليو (مقابلة) ٣٠
- المسلمون والأقباط في مصر ٣٦

● شؤون العدو
- اثر الانتفاضة على الاقتصاد الإسرائيلي ٤٠

● شؤون دولية
- قمة جنوا: العولمة والعولمة المضادة ٤٢
- ضعف التأييد الدولي للانتفاضة ٤٤
- موسم المظاهرات في ايرلندا الشمالية ٤٦

● الهدف الثقافي ٤٧

مأزق مثلث الأضلاع

بتنا نشهد، سواء بحكم الحالة الصراعية الساخنة، أو الحالة الاشتباكية الفاترة، أو الحالة التصالحية الباردة، أن لمأزق الوضع السياسي في فلسطين ثلاثة أضلاع، وتتمثل في الحكومة الإسرائيلية كمؤثر أساسي، وحالتي النقيض الفلسطينية، السلطة والانتفاضة، ولكل واحد منها عناصره وعوامله وأولوياته الفاعلة في صناعة المأزق. فما هي معالم هذا المأزق؟ إلى أين يسير؟ وما هو المخرج؟.

في الجانب الإسرائيلي:

أصبح شارون، أحد صناع العدوانية الصهيونية، صنيعة لها، فوصوله إلى قمة السلطة كنتاج مجتمعي، وكتمثيل أمين لنزوع المجتمع الصهيوني نحو العدوانية، وباعتبار أن «السلام» ليس من طباعه، أصبح حاملاً لإرث عقود من مفهوميات أيديولوجية مندمجة في المصالح الاقتصادية القصوى ونزوع الهيمنة. هذا مع تنامي قوة الأصولية الدينية التوراتية في التأثير على السياسة وقمة قرارها وتشكيلاتها. فهو وارث لبن غوريون في نزعة الطرد والإلغاء مثلما هو وارث لرابين بعدم قدسية الاتفاقات والمواعيد، كما هو وارث لمقولات نتنياهو المتضمنة في كتابه (مكان تحت الشمس)، كلها خلطة تتجسد الآن في قمة السلطة السياسية.

وهو يضيف الان مقولته، الجديدة «الأمن الشخصي والمجتمعي أولاً وأخيراً»، دون اعتبار فقدانه نتيجة لسبب (هو الاحتلال القائم والعدوان الدائم على الشعب الفلسطيني، وعدم الاعتراف بحقوقه والتنكر للقرارات الدولية)، فهذا آخر ما تفكر به حكومات إسرائيل، بل اعتبره مكوناً من مكونات سيادة الدولة (المركز) وعليه يبنى قراره السياسي.

استولد (شارون) من ذلك، شعاره الانتخابي، وبوصوله للسلطة اعطى وعده الإلهي (خطة المائة يوم) الكفيلة بإنهاء حالة المقاومة الفلسطينية (الانتفاضة) وفرض سلامه هو على الفلسطينيين «بتأبيد الحكم الذاتي على ٤٢٪ من الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، والغالبية العظمى من سكانها كما يقول».

لا شك أن شارون وحسب الاستطلاعات الداخلية لا زال يتمتع بغالبية، لكنها تضعضعت روحها مع تصاعد وتيرة السؤال، بعد أن تجاوز شارون في أفعاله العدوانية ضد الشعب الفلسطيني كل الآخرين الذين سبقوه، ومضى على وجوده في قمة السلطة أكثر من مائة وخمسة وثلاثين يوما: «ما ذا فعلت يا شارون؟ وأين الأمن؟» فقد فشل في تركيع الشعب الفلسطيني لإرادته، والمقاومة لا زالت ناشبة، واصبح شعار «ضبط النفس» الذي تحول إلى قطع النفس، غبارا يعتلي صورته، ولم تشفع له أعماله الاستيطانية (داخلياً)، ولا جولاته الدبلوماسية وشريكه شمعون بيريز (خارجياً)، فالمستوطنون يفرون يومياً، والطرق لم تعد آمنة، والجيش يتذمر إما من «ضبط النفس»، أو من إرهاق الخدمة. والكلفة المادية والبشرية المتزايدة، وحصاد الخيبة.

إذاً وماذا بعد؟ هنا المأزق. فإما أن يقوده الحال إلى الاعتراف بالفشل، وهذا يعني الهزيمة السياسية أمام الفلسطينيين، وما يمكن أن تؤدي اليه من تداعيات مرعبة بالنسبة لمن رفعوه على أكتافهم باعتباره قارب النجاة الأخير، واما الاندفاع بخيار الحرب للنهاية، وهذا له ما له وعليه الكثير من المترتبات المحلية والإقليمية والدولية.

مرة أخرى هنا مأزق الضلع الأول، ولا أحد يجزم سبيل إلخروج منه. فالمعركة لا زالت ناشبة وبوابة الاحتمالات مفتوحة.

في جانب السلطة الفلسطينية: انها ذات القماشة والتكوين السياسي والاجتماعي التي صنعت ووقعت أوسلو ١٩٩٣ وما تلاه، وهي ذاتها التي رفضت مقترحات كمب ديفيد في تموز ٢٠٠٠، وهي ذاتها التي ساهمت في الانتفاضة إلى جانب الحركة الشعبية بكل قواها، وهي ذاتها التي ذهبت لشرم الشيخ (تشرين ٢٠٠٠،) ثم تلاحقت خطواتها هبوطاً في قبول المبادرة المصرية – الأردنية، ثم تقرير ميتشيل (الخدعة الكبرى)، ثم تفاهم تينيت، وأدخلت نفسها في المربع الإملائي الأمريكي – الإسرائيلي (وقف إطلاق النار؟ وقف العنف، الأمن أولاً، الأيام السبعة،التهدئة، بناء

الثقة)الخ.. من المفردات التي ابتعدت كلها عن المشكل الأساس المتمثل بوجود الاحتلال.

كأنه لم يكف الشعب الفلسطيني ازدواجية الخطاب السياسي من حيث وتيرته ومستواه، بل تفاقم المأزق عبر الإعلان عن التزامات مهينة، وهكذا خلقت من المقولات بضاعة وهمية، اسمها تقطيع الوقت. من أجل الانتقال من المفردات الإسرائيلية (الأمن أولاً) إلى المفردة الفلسطينية (تجميد الاستيطان)، والذي هو أقل مما تنادي به «حركة السلام الإسرائيلية» التي تطالب بإنهاء الاستيطان، وتواصل الهبوط حتى عن الحماية الدولية إلى طلب مراقبين دوليين؟.

هذه القيادة لم تتعلم من دروس أوسلو، ولا عادت وقرأت الثلاثين نقطة من نقاط اتفاقها الانتقالي العالقة في روزنامة أوسلو، وواي ريفر، وشرم الشيخ الأول، بل حلمت أن يكون عطاؤها الجزيل طريقاً يقربها من دخول بوابة المفاوضات (التي كانت).

ولذا نظرت للانتفاضة بسقف هابط (تحسين شروط المفاوضات)، وهنا نشأ تعارض مع القوى الوطنية التي نظرت لها كطريق للخلاص من الاحتلال، بل درباً نحو الاستقلال والسيادة.

قد يقول قائل: «هي تمارس التكتيك، وتترك للثوريين العمل»، لكن الوقائع ليست كذلك، إذ لو كانت كذلك لاستجابت على امتداد الشهور العشرة السابقة، لدعوات تحسين وتحصين الوضع الداخلي، بما يوفر شروط الإدامة وكسب المعركة، فهي اليوم تستخدم مصادر معلوماتها عن احتمالية الاجتياح العسكري، ومخطط تدمير السلطة ليس من أجل الاستعداد للمواجهة، بل من أجل تبرير الهبوط بالسقف السياسي والتجاوب مع كل مبادرة تهبط عن الأخرى بدرجات.

لم يعد المأزق في مظهره في ازدواجية الخطاب.. بل تنامى حتى أصبح انفصاما، وهو كذلك حتى تتم الاستدارة من سياسة العلاقات العامة الخارجية، إلى الالتفات الجدي للهم الداخلي الهادف لتحسين الحال في مواجهة كل احتمال .. وهيهات أن تكون تلك الالتفاتة .. الأمنية.

الانتفاضة والحركة الوطنية والإسلامية:

فضلها كبير وإنجازها عظيم، إلا أن ما كان مقبولا في شهورها الأولى، لم يعد مقبولا اليوم..ومأزقها الراهن يتمثل في غياب دورها كمرجعية، فقد احتويت عبر القرار السياسي والمالي من قبل السلطة، والأرجل المختلفة ما بين الحالين أحيانا تفقد خطاها أو وقعها إن جاز القول بسبب من الارتباك السياسي، التي لا تساهم هي في إنتاجه بل هو يصدر لها كبضاعة جاهزة وما عليها إلا تسويقه، أو إن لم تحسن فعلا فوضعه في رفوف دكاكينها.

إذا هي الانتفاضة الباسلة التي استولدت بفعل قواها الأساسية خيار مقاومة لم تعد كلفته محمولة لدى السلطة (وهنا الخوف) على الآتي وليس ما ذهب، إذا هي الانتفاضة المرعبة لشارون لأنها وضعت معاولها الأولى في هدم المستوطنات، وقتل روح الصمود الكاذب عند المستوطنين، وهي الانتفاضة التي أعادت الاعتبار للسياسة وللفعل الوطني الفلسطيني، و أجادت صنعاً في أنها أعادت الحيوية للاسم والاعتبار الفلسطيني بعد السنوات العجاف.

هي الانتفاضة التي أحدثت نقلة في أشياء كثيرة ،إلا في سياسة أوسلو والسلطة.

هي الانتفاضة التي تسببت في عقد قمتين عربيتين وقمة إسلامية وحركة دولية ولم تنجح لمرة واحدة في عقد دورة للمجلس المركزي الفلسطيني.

هي الانتفاضة التي بسببها سقطت حكومة (باراك) ولم تسقط وزيرا فلسطينيا فاسدا.

هذا هو مأزقها، فهي تفعل الكثير بكل المعاني، إلا أنها تفتقد الأساس المرجعي في صنع القرار أو توفير حماية بنيوية اجتماعية، نتوحد في الميدان ونختلف على هدفها السياسي حيث يراه البعض حرية واستقلال ويراه آخرون تحسينا للميزان السياسي التفاوضي ليعود بنا الى ٩/٢٩.

كيف الخلاص من مأزقها؟ هل هو البرنامج؟ هل هي المأسسة الشعبية؟ هل هي قيادة الطوارئ؟ هل هي الجبهة الوطنية المتحدة؟.

نعتقد أنه من المجدي وضع كل الأسئلة على طاولة البحث، حتى يؤمن البحث وحدة رؤية لصنع سياسة جديدة تغادر المقيدات لتحرر نفسها أولاً، ولتوليف الأداة ثانياً، كي تتحمل مسؤولية الإدامة للانتفاضة الشعبية.

لذا بات المطلوب والملح للخروج من المأزق (البرنامج، الإطار، الأداء، المأسسة الشعبية) كعناصر إدامة شعبية ومقاومة مسلحة. حتى تصل الى الهدف الذي هو الخلاص من الاحتلال. وكي نكسر الضلع الأول من المثلث (الذي هو الاحتلال)، لا بد من اتباع سياسة تعميق مأزقه بالانتفاضة والمقاومة، لا باراحته عبر الاستجابة لمفرداته، أو الدوران في حلقاته ●●

بين الاستنزاف .... والضربة الشاملة ؟

عبد الرحيم ملوح
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

منذ عدة شهور ، والتكهنات عن الخطوة ، التالية لائتلاف شارون- بيريز-موفاز مستمرة ولم تتوقف ، هل سيقوم بضربة شاملة ينهي فيها السلطة الوطنية ، ويوقف الانتفاضة؟ . أم يستمر بحرب الاستنزاف والقتل والاغتيال وتدمير البنية التحتية ، وقضم مناطق السلطة؟ . ولم تقتصر التكهنات وقراءة الفنجان هذه على جهة بعينها ، بل أنها طالت جميع الأطراف المحلية والإقليمية ، وبعض الدولية ، وانخرط فيها السياسيون والصحفيون والمراقبون والمتفرجون . وكأن شارون وعصابته أرادوا أن يضعوا الجميع في شبكة عنكبوت خطوته القادمة ، لأشغالهم عن ما يقوم به من أفعال وممارسات عملية على الأرض . وقد استمرأ البعض الانخراط في لعبة التكهنات هذه ، هروباً من حالة التقصير أو / والعجز عن القيام بدوره المطلوب في مجابهة المجزرة للأرض والأنسان التي يرتكبها شارون وائتلافه الفاشي يومياً .

لقد لجأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بقيادة براك ومن بعده شارون، لوسائل وخطط عدة منذ انطلاقة الانتفاضة المتجددة، من أجل إنهائها، وفرض القبول بشروطها السياسية على الشعب الفلسطيني، ولكنها فشلت. فعسكرياً، وضعت خطة حقل الشوك، والحلاقة لمناطق السلطة، وأخيراً وليس آخراً الباب الدوار، واستعملت طائرات الأباشي، والإف١٦... والدبابات والاغتيالات وتقطيع أوصال الأراضي المحتلة ... وتسليح المستوطنين وتحويلهم إلى ميليشيا وعصابات للقتل، لمساعدة جيش الاحتلال. وجندت تحالفاتها الدولية، وفي مقدمتها الإدارة الأمريكية، لتبنّي مشاريعها والدفاع عن ممارساتها، ولممارسة الضغط على العواصم العربية، وعلى قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، ووسعت دائرة عدوانها بضرب مواقع الجيش السوري في لبنان، والتهديد بخلق أزمة إقليمية لإخافة قادة المنطقة والقوى الدولية المعنية باستقرارها وأمنها حرصاً على مصالحها الحيوية. لكن كل هذه السياسات والممارسات، تحطمت على صخرة صمود الشعب الفلسطيني وإصراره على الاستمرار بانتفاضة ومقاومته حتى انتهاء الاحتلال وضمان الاستقلال. ان المعادلة السياسية كانت واضحة منذ البداية لدى الغالبية الساحقة من القوى السياسية الفلسطينية، وهي أننا نخوض طوراً جديداً في حرب الاستقلال الوطني الفلسطيني، ومعركة كبيرة، حتى لا نقول فاصلة. وان ثماني سنوات من المفاوضات والاتفاقات على أساس مرجعيه أوسلو، كانت اكثر من كافية لفضح الوهم !!!. وما حصل في كامب ديفيد ٢ في تموز العام الماضي، كشف للقاصي والداني ولمن يرغب !!! جوهر السياسة الإسرائيلية تجاه الأرض والشعب الفلسطيني. والتي تقوم على الاستحواذ على الأرض، والحيلولة دون قيام كيان سياسي مستقل للشعب الفلسطيني. والوسيلة هي الاستنزاف والقضم المتدرج وخفض التوقعات السياسية !!!. وطبقاً لرواية الرئيس الفرنسي فرانسوا متيران، للأستاذ محمد حسنين هيكل (ذكرها في كتابه الجديد عام من الأزمات ص٣٠٦)، نقلاً عن شمعون بيرز، عندما سأل متيران بيريز، بعد توقيع اتفاق أوسلو مباشرة في أيلول عام ١٩٩٣ « هل لديكم ما تقدمونه لعرفات بعد هذه المخاطرة التي اقدم عليها باتفاق أوسلو؟» أجابه بيريز:«أنهم لم يفكروا بعد !» واكمل « ...أنهم يحتاجون وقتاً طويلاً يأخذون فيه الفلسطينيين إلى مائدة المفاوضات ثم يعودون بهم من قرب المائدة، ويطرحون عليهم صيغاً واسعه مفتوحة لكل الاجتهادات، ثم يأخذونهم معهم إلى تمارين

في الصياغة قد تكون مفيدة في تعليمهم دون أن تكون بالضرورة مؤديه إلى اتفاق معهم. ثم أنهم سوف يعرضون عليهم وساطات ووسطاء يذهبون بأفكار ومقترحات. ويجيئون بأفكار ومقترحات ويتركونهم يذهبون إلى واشنطن ونيويورك ويعودون من واشنطن ونيويورك، ثم يكون من هذا الجهد كله يُؤقلم الطرف الفلسطيني نفسه تدريجياً على كيفية تخفيض سقف توقعاته. لقد وعى الشعب الفلسطيني جيدا هذه السياسة، لأنه دفع ثمنها يوميا من مصادرة الأرض وتهويد المقدسات، ومن عمليات القتل وتدمير المؤسسات وتخريب المزارع. في ظل الحديث بصوت عال لقادة الاحتلال عن «السلام والاتفاقات». وفي تقديري أنه من أكثر من خبر هذه الإستراتيجية السياسة الإسرائيلية، الأخوة الذين ذهبوا لواشنطن ونيويورك وشرم الشيخ وايلات ...الخ، وآمل أنهم تعلموا الدرس منها.

وبالعودة لعنوان الموضوع، نجد أن القوى السياسة الفلسطينية، منذ مجيء شارون للسلطة في إسرائيل، وصلت للاستنتاج السياسي الصحيح وهو أنه لا يوجد إمكانية مطلقا للاتفاق على شئ سياسي مع شارون، لانه يمثل برنامجياً وائتلافياً وشخصياً أقصى التطرف والفاشية الصهيونية. ولان سياسته العملية تقوم على قمع الانتفاضة وفرض شروطه السياسية، وطبعتها الأخيرة كما قدمها للرئيس الأمريكي بوش هي: الانسحاب من ٥٦٪ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، وضم القدس والأغوار والإبقاء على المستوطنات. والترجمة العملية لهذا، السيادة الإسرائيلية على كامل الأرض الفلسطينية، والسماح بإقامة حكم ذاتي فلسطيني تحت السيطرة الإسرائيلية، وليس لدى شاورن أو غيره مشكلة إذا سمي هذا الكيان «دولة عظمى» !!!. في ضوء هذا الاستنتاج السياسي الصائب، رفعت القوى السياسية الفلسطينية شعار كسر منظور شاورن الأمني القائم على قمع الانتفاضة، وعزله سياسيا على الصعيد العربي والدولي كخطوة لا بد منها على طريق إنهاء الاحتلال وضمان الاستقلال والعودة وهما الهدف الرئيس لشعبنا في هذه الحقبة التاريخية من كفاحه الطويل.

ولم يشغل شعبنا وقواه السياسية وفعالياته الشعبية نفسه كثيراً، في هل سيشن شارون حربه

الشاملة أم لا؟ لأنه يدفع يومياً كلفه حرب الاستنزاف الإسرائيلي من دم أبنائه. ويخوض في الحقيقة والواقع معركة الدفاع عن ذاته في مجابهه حرب استنزاف شاملة، تبدأ بتقطيع الطرق والشجر، وصولاً لعمليات الاغتيال الجماعي والفردي واقتحام مواقع قوات السلطة الأمامية وقتل من فيها بالدبابات والطائرات.

ان سؤال هل ستستمر إسرائيل بحرب الاستنزاف والتي هي عبارة عن حرب شاملة؟ أم ستقوم بعملية عسكرية شاملة لمناطق السلطة؟ هو سؤال إسرائيلي أولاً، ولو وجد شارون ومن قبله براك جواباً سياسياً وعسكرياً له، لقاما بهذه الضربة منذ زمن !!!. وكلنا يعرف أن بمقدور إسرائيل عسكرياً اقتحام مناطق السلطة الوطنية، وأن الأسلحة المتوفرة في أيدي المقاومين والجنود معاً غير كافيه لمنع إعادة الاحتلال الإسرائيلي لهذه المناطق، وهذا يعرفه القادة الإسرائيليون اكثر من غيرهم. ولكن السؤال الأهم بالنسبة لهم يدور حول الكلفة العسكرية لعملية إعادة الاحتلال أولاً، وفي تقديري أن بمقدورهم امتصاص هذه الكلفة مهما كان حجمها. ولكن ماذا بعد إعادة الاحتلال من الزاويتين السياسية والعسكرية، وانعكاس كل ذلك على المنطقة كلها وعلى أمنها واستقرارها بما في ذلك على الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل وبعض الدول العربية؟. ولأنه لا أحد يستطيع أن يتصرف سياسياً وعسكرياً على هواه في هذا العالم، بما في ذلك إسرائيل. فإن على قيادتها أن تأخذ باعتبارها الموقف العربي اولاً والدولي ثانياً والأمريكي خصوصاً في حال إقدامها على هذا العمل. وكل القراءات السياسية لهذه المواقف تشير إلى أنه لم يعط الضوء الأخضر لإسرائيل لتصعيد عملها العسكري أكان ذلك باحتلال مناطق السلطة الفلسطينية أو ضد لبنان وسوريا.

وحتى يتحول الضوء الأحمر إلى ضوء أصفر أو أخضر، فالأرجح أن تستمر إسرائيل في حرب الاستنزاف الشاملة ضد الشعب الفلسطيني وضد السلطة الفلسطينية، وتوجيه ضربات انتقائية ضد سوريا في لبنان. وبرغم أهمية الترجيح في حساب السياسة والموقف، الا أنه علينا أن لا نركن لهذا الترجيح كثيراً في ضوء تجاربنا العديدة مع إسرائيل، وبخاصة تجربتنا مع شارون في لبنان عام ١٩٨٢. الأمر الذي يفرض علينا كفلسطينيين وعرب أعداد أنفسنا وعدم استنزاف أنفسنا في التفكير فيما سيقدم عليه شارون، بل في توحيد كل الجهد في مجابهته ومجابهة سياسته العنصرية والفاشية مهما كان الأسلوب الذي تسلكه. ووضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته السياسية، وأمام تنفيذ قراراته السياسية وبخاصة ذات الصلة بالصراع الدائر في المنطقة ●●

ما جرى في غزة، أسلوب خطير

مكتب الهدف – غزة

بصرف النظر عن الخوض في التفاصيل، وبصرف النظر عن الروايات المختلفة لمجريات الأحداث وتداعياتها، وبصرف النظر أيضاً، عن التفسيرات لأسباب ودواعي ما يقال عن تضخيم قد جرى، أو نعوت من نوع «فئة ضالة»، «عناصر مشبوهة»، «مروجي إشاعات» ... الخ من نعوت أطلقتها جهات في السلطة، في محاولة للسيطرة وكبح حالة الغضب الشعبي العارم.

بصرف النظر عن كل ذلك، فإن ما حدث من تصدي ما يسمى «دوريات اللجنة الأمنية المشتركة»، لمجموعة من المقاومين أثناء عودتها من أداء مهمة قتالية، وإطلاق النار عليها، والتسبب في وقوع عدة إصابات بين أفرادها، بالإضافة لاعتقال أفراد آخرين من المجموعة، قاد فيما قاد إلى تفجر حالة غضب عارمة، عمت القوى السياسية وعامة أبناء شعبنا في القطاع، فخرجت بالآلاف لتعبر عن رفضها واحتجاجها، ليس على تقييد حركة المقاومين البواسل وحسب، بل وعلى وصول الأمر إلى توجيه النار إلى صدور المقاومين واعتقالهم. وعندما تكون حالة الغضب عامة، وعندما تكون أسبابها قوية، فإن أي حديث عن ضبط شكل تعبيرها عن نفسها، سيكون مجرد وعظ لا قيمة له، خاصة وأن الطرف الذي ينبغي عليه أن يراجع نفسه، ويتراجع عن موقفه، قد أمعن في هروبه للأمام بإطلاقه النار على جموع المتظاهرين الغاضبين، ليزيد من الإصابات عددا.

يمكن الافتراض أن ثمة إشاعات تناقلتها الألسن، وأن ثمة تضخيماً لأحداث هنا أو هناك، الأمر الذي ضاعف من حالة الغضب، الموجودة أساساً في صدور الناس على سلوك السلطة وممارساتها تجاه المقاومين البواسل، إلا أن هذا الافتراض لا يقلل من أهمية وخطورة أحداث يوم الاثنين الذي شهد خروج الآلاف من الناس، يتقدمهم المقاومون الذين جوبهوا بنيران الأجهزة الأمنية من استخبارات وشرطة.

إن خروج الآلاف في محافظتي غزة والوسطى وتوجههم لمقار الاستخبارات ومراكز الشرطة، لا يمكن تفسيره كردة فعل وقتية وطارئة، بل ترجمة لتراكمات، استشعر فيها الموطنون والمناضلون، استخفافاً واستهتاراً بتضحياتهم، وبحقهم في الدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم، وحقوقهم الوطنية، التي يجري يومياً وعلى مدار ساعات ودقائق اليوم، انتهاكها والتعدي عليها والتنكر لها.

إن ما ينفي التبسيط أو ادعاءات النظر لما جرى على أنه هامشي وعرضي، ليس حجم الأحداث وآلاف المتظاهرين وحسب، بل وتداعي القوى الوطنية والإسلامية في لجنة المتابعة العليا، كما في محافظة الوسطى، وتوجيه النداءات، وإصدار البيانات.

إن الإحساس العالي بالمسؤولية الوطنية، لدى القوى الوطنية والإسلامية الذي تجلى في محاولتها ضبط الأمور، وعدم سماحها للأحداث أن تصل لنهايات غاية في المأساوية، يفترض أن يقابل لدى السلطة وأجهزتها الأمنية، بإعادة النظر ليس في سلوكها وممارستها واتفاقاتها المهينة وحسب، بل وفي التعامل مع القوى السياسية كشريكة قرار.

وشيء آخر، أنه لا خلاف ولا اختلاف على أن الناظم الذي ينبغي أن ينظم مواقف وسلوك وممارسات الجميع، قوى سياسية وسلطة، هو المحافظة على الوحدة الوطنية، المحافظة على أهداف وحقوق شعبنا، إلا أن هذا الناظم لا ينبغي ولا يجوز القبول، بأن يتسع لاجتهادات ووجهات نظر ومواقف من نوع : «نحن في السلطة الشرعية» ونحن «في السلطة الأقدر على معرفة مصالح الشعب»، وإنكار هذه «النحن» على الآخرين في القوى الوطنية والإسلامية. لكن ذلك لا يعني تسويغ أو قبول أي هجوم على أي من مكاتب ومؤسسات السلطة، فهذا خطأ أيضا وغير مقبول.

إننا ندرك حاجتنا للوحدة الوطنية، ولكن ينبغي أن تكون وحدة وطنية سليمة، ترتكز على أساس سياسي يحدد بوضوح، الهدف الناظم للانتفاضة والمقاومة. إننا ندرك أهداف وحقوق شعبنا، ولكن لا ينبغي التسليم بالطريق العقيم الذي اختبر لأكثر من ثمانية أعوام دون فائدة، بل وبمزيد من المعانيات السياسية والاجتماعية.

لقد نجح الجهد الوطني والمسؤول في تطويق هذه الأحداث المؤسفة، والتي يتحرق الأعداء شوقا إليها، لتصبح مظهر التناقض السائد، لكن عمق التجربة والخبرة الفلسطينية في معالجة التناقضات الداخلية قد فوتت عليه هذه الفرصة والرغبة. وحتى نقتلع مسببات هذه الأحداث وغيرها لا بد من معالجة جذرها السياسي، وهو ازدواج الخطاب الفلسطيني، والفجوة الهائلة بين الخطاب السياسي الرسمي والخطاب الانتفاضي الشعبي. مما يرفع سقف الوحدة الوطنية الميدانية، إلى مستوى الوحدة السياسية المرتكزة لمواصلة الانتفاضة والمقاومة، حتى دحر الاحتلال ونيل الاستقلال الوطني الكامل. ودون ذلك تظل معالجة الأحداث على السطح دون العمق، بكل ما يعنيه ذلك من إرباك لجهود الشعب في التصدي لاستحقاقات يفرضها عدوان الاحتلال المتواصل ●●

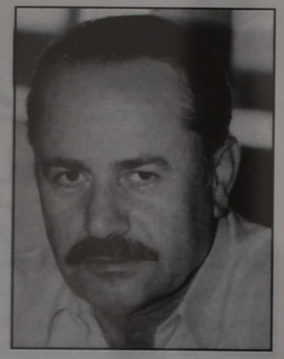

الرفيق أبو علي مصطفى يهنىء الرئيس صدام حسين بذكرى ثورة السابع عشر من تموز

رام الله: أبرق الرفيق أبو علي مصطفى، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى الرئيس صدام حسين مهنئاً، باسمه وباسم الجبهة الشعبية بذكرى ثورة السابع عشر من تموز العام ١٩٦٨، وجاء في البرقية: «إنني على ثقة أكيدة بأن الشعب العراقي الشقيق الذي صمد في وجه العدوان، وقاومه بكل قوة وعنفوان، سيكون قادراً على قهر الحصار الظالم المضروب عليه باسم الشرعية الدولية المزعومة». وأعرب الرفيق الأمين العام عن تضامن الجبهة الشعبية مع الشعب العراقي واعتبر معركة الشعب العراقي هي معركة الشعب الفلسطيني الذي يواجه التدمير المنهجي على أيدي قوات الاحتلال الصهيوني، بهدف تركيعه وفرض شروط الاستسلام عليه، كما عبّر عن ثقته بوقوف كل الشرفاء والأحرار العرب بجانب شعبنا الذي يواجه العدوان والعنصرية بإرادة فولاذية.

ويهنىء كاسترو

بعث الرفيق أبو علي مصطفى، ببرقية تهنئة إلى الرفيق فيدل كاسترو، بمناسبة انطلاق الثورة الكوبية في ٢٦ تموز عام ١٩٥٣، وجاء في البرقية: «من فلسطين المقاومة للمحتلين، إلى جبال المونكادا موطن النصر في بلادكم، ومبعثه الذي ما توقف لحظة واحدة منذ اندلاع ثورتكم على أعدائها، فان العدو الذي يحاصركم يحاصرنا». وشرح ابو علي واقع فلسطين في البرقية، وثمن الرفيق أبو علي موقف كاسترو وشعب كوبا المتضامن مع الشعب الفلسطيني، وختم برقيته، بتحية للرفيق كاسترو وشعب كوبا، شاكرا له عمق المشاعر الطيبة التي أبداها تجاه فلسطين وشعبها ، بمشاركته شخصيا في المسيرة التضامنية مع شعبنا.

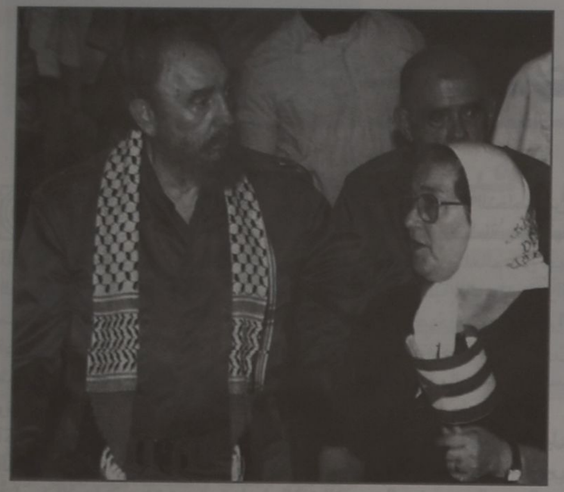

أنشطة في ذكرى استشهاد غسان كنفاني

بمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين لاستشهاد المناضل المبدع غسان كنفاني وبمناسبة صدور العدد الأول من مجلة (الهدف) التي أسسها في الوطن. أقامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في محافظة طولكرم وبالتعاون مع وزارة الثقافة في المحافظة معرضا للصور بعنوان (الانتفاضة خيار الحرية والاستقلال).

وابتدأ الافتتاح يوم السبت ٧/١٤/ ٢٠٠١، واستمر ثلاثة أيام، حيث اشتمل المعرض على مئات اللوحات والصور التي تعكس واقع الانتفاضة الراهنة. وكذلك لوحات تعكس حياة وإبداعات المناضل كنفاني. بالإضافة إلى مجموعة لوحات كاريكاتورية، كما تم عرض ريبورتاج خاص عن المناضل كنفاني، وقد تم توزيع مجلة الهدف وعرضها في المعرض والتي لاقت استجابة كبيرة في الاشتراك فيها وشرائها.

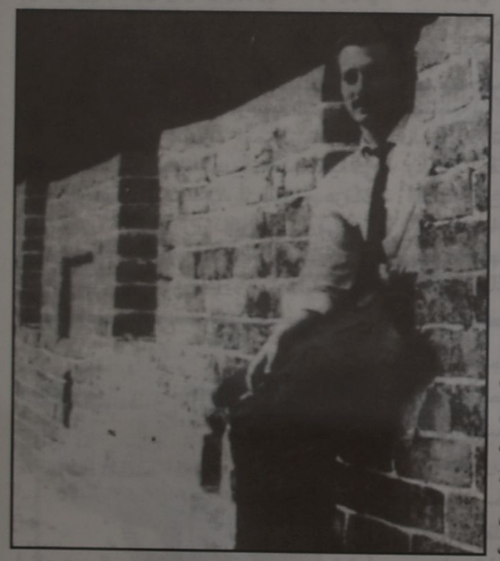

وقد قامت العديد من الفعاليات السياسية والاجتماعية والقطاعية بزيارة المعرض، وأكدت على ضرورة تكثيف مثل هذه الجهود التي تبقي الثقافة الوطنية والانتفاضة في الذاكرة الشعبية، بما يساهم في تواصلها واستمراريتها على طريق أهدافها وشعاراتها الناظمة.

وسوف تقيم الجبهة معرضا آخر في بلدة (رامين)، في سياق التفاعل مع هذه المناسبة. كما كرمت الجبهة في جنين الصحافيين والإعلاميين، وأقامت منظمة الجبهة في عرابة بهذه المناسبة مهرجاناً شعرياً.

بيانات وتصريحات

أصدرت دائرة الإعلام المركزي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في تموز الماضي، عددا من البيانات والتصريحات الصحفية، التي عكست مواقف الجبهة وتفاعلها مع الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية المستمرة، في أعقاب تواصل سياسة الاحتلال العدوانية بحق شعبنا الفلسطيني، الهادفة إلى النيل من إرادته وتصميمه على مواصلة الصراع مع العدو.

أكدت الجبهة الشعبية على مواصلة الشعب الفلسطيني مسيرته النضالية، برغم إعلان حكومة شارون الإرهابية عن تصعيد مسلسل الاغتيالات بحق القيادات الانتفاضية، وهددت الجبهة في تصريح صحفي صدر بتاريخ ٢٠٠١/٧/٤، بأنها «سترد الصاع صاعين» على الجرائم التي ترتكبها حكومة الوحدة الصهيونية، مطالبة الرأي العام العالمي والأمم المتحدة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

وأصدرت الجبهة بيانا صحفيا بتاريخ ٧/٩، دعت فيه إلى تعديل السياسة الرسمية الفلسطينية، وذلك تعقيبا على ما أدلت به «مصادر فلسطينية مطلعة» لصحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية في عددها الصادر بتاريخ ٧/٨، أن الرئيس عرفات ينوي إجراء تعديل وزاري ذاكرا الجبهة في هذا التعديل، وطالبت الجبهة السلطة الفلسطينية إلى انتهاج سياسة بديلة عن تقرير ميتشل وتفاهم تينيت، عبر التخلص من «السياسة الهابطة التي لا تزال السلطة رهينة لها، باتباع سياسة واضحة الاتجاه والمعالم، من جهة. وتصحيح الأوضاع الداخلية (السياسية، والاقتصادية،و المؤسساتية) من جهة أخرى. وأكدت الجبهة على أولوية المقاومة والانتفاضة في ظل كون الحديث مع السلطة عن تصويب الوضع السياسي والمؤسساتي، بات أمرا ميؤوسا منه».

ودعت الجبهة الى تفعيل دور مؤسسات م، ت، ف وفي مقدمتها المجلس المركزي، المغيب عن الحضور والدور السياسي في ظل حاجة الانتفاضة إليه.

واعتبرت الجبهة أن اللقاءات التطبيعية التي أجرتها شخصيات إعلامية فلسطينية مع رئيس الكيان الصهيوني من جهة، ولقاء شخصيات أكاديمية وسياسية مع يوسي بيلن من جهة أخرى، ولقاء بعض الأطراف الفلسطينية مع شبيبة «ميرتس» في بروكسل، خرقا للإجماع الوطني القاضي بمقاطعة أية اجتماعات مع الصهاينة، وأوضحت الجبهة في تصريح صحفي بتاريخ ٧/١٠، أن وجود مثل هذه اللقاءات يعد «تمييعا للموقف الفلسطينيمن قبل مهرولي التطبيع، وتضرب موقفنا ومصداقيتنا أمام الراي العالمي.

ودعت الجبهة المؤسسات التمثيلية التي شارك بعض أعضائها في هذه اللقاءات لاتخاذ إجراءات مناسبة بحقهم.

وتعقيباً على لقاء وزير الخارجية الصهيوني شمعون بيريس، ووزير خارجية مصر أحمد ماهر، اعتبرت الجبهة أن «هذا اللقاء يشكل خرقا ثانيا لقرار لجنة المتابعة العربية»، القاضي بقطع الاتصالات السياسية مع حكومة العدو، مناشدة البلدان العربية شعوبا وحكومات، احترام قراراتها التي لا تمثل سوى الحد الأدنى من التضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني. جاء ذلك في بيان صحفي للجبهة بتاريخ ٧/١٤.

ورأت الجبهة في نتائج اجتماع لجنة المتابعة العربية تراجعا عن الدعوة للالتزام، بما اتخذته من قرارات سابقة، وخاصة فيما يتعلق بوقف الاتصالات مع حكومة الحرب الصهيونية، معتبرة قرارات لجنة المتابعة تمثل «رضوخامن قبل النظام العربي الرسمي، للسياسة الأمريكية وشروطها,المعادية لحقوق الشعب الفلسطيني».

واكدت الجبهة في تصريح صحفي أن اللقاء مع يوسي بيلين والذي نظمته مؤسسة مفتاح، التي تديرها حنان عشراوي، قد ساوى في بيانه المشترك، بين الضحية والجلاد، وبين المقاومة والاحتلال، و طالبت الجبهة في تصريحها الصادر يوم ٢٠٠١/٧/٢٦ أمين عام الجامعة العربية بمساءلة حنان عشراوي كمفوضة اعلام الجامعة العربية والتي خرقت قرارات لجنة المتابعة ●●

ويتشدق الصهاينة «بوقف اطلاق النار»

ارتفع عدد الضحايا الفلسطينيين الذين سقطوا على يد قوات الاحتلال الصهيوني الى ٤٧ شهيدا، و ١٣٠٠ جريحا، منذ اعلان ما سمي «وقف اطلاق النار»، في حزيران الماضي. في حين بلغ عدد القتلى من الصهاينة ١٥ قتيلا، و٧٢ جريحا، في ذات الفترة.

وجدير بالذكر، أن عدد شهداء انتفاضة الاستقلال بلغ حتى ٧/٢٥ من العام الجاري، ٥٦٠ شهيدا، و ٤٣٢١ جريحا، حسب احصائية لمركز غزة للحقوق والقانون، وتكشف هذه الحقائق، عن مدى تصعيد الحملة الارهابية التي تقف خلفها حكومة الحرب الشارونية ضد الشعب الفلسطيني، في سياق محاولتها الفاشلة لاخماد الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية الراهنة.

من ناحية أخرى، أشارت صحيفة «يديعوت أحرنوت» الاسرائيلية في عددها الصادر بتاريخ ٧/٢٤من العام الحالي، الى ازدياد عدد العمليات الفلسطينية التي نفذتها المقاومة، منذ اعلان «وقف اطلاق النار»،الى ٧٩٤ عملية، منها ٢٤٣ استهدفت قوات الاحتلال، ٥٨ عملية ضد المستوطنين، و٨٢ القاء قنابل، و٤٨ مرة اطلاق قذيفة هاون، و٤٦ عبوة ناسفة، و١١ عملية في العمق الاسرائيلي، و٩١ عملية اطلاق نار في الشوارع، ولكن تتناسى الصحيفة أن تشير الى عدد العمليات الارهابية التي ينفذها جيش الاحتلال وقطعان المستوطنين، ضد الشعب الفلسطيني، كما لا تذكر عدد الفلسطينيين الذين تم تصفيتهم على يد المخابرات الاسرائيلية، في أعقاب قرار حكومتها السياسي القاضي بمواصلة مسلسل الاغتيالات الإجرامي. رغم كل هذه الجرائم يتشدق الصهاينة بوقف اطلاق النار أمام المجتمع الدولي، ويحملون الشعب الفلسطيني مسؤولية خرقالاتفاق، ويصورون المقاومة والانتفاضة (بالارهاب)، متناسين أن عملية الاحتلال هي الإرهاب أن ما من شعب احتلت ارضه، الا وقاوم محتليه، وان شعبنا ليس استثناء ●●

المخابرات الاسرائيلية تصعد قمعها للمعتقلين الفلسطينيين في أقبية التحقيق

اعلنت مؤسسة الضمير لرعاية الأسرى، أن المخابرات الصهيونية تصعد سياسة التعذيب للمعتقلين في اقبية التحقيق، مستخدمة اسلوب الضرب الوحشي، والشبح المتواصل، وتمنع المحامين الفلسطينيين من زيارتهم، لمدة تتراوح من ١٠- ٣٠ يوما، لأسباب أمنية كما تدعي .

وأفادت «الضمير»، التي تابعت حالة ٤٠ معتقلا خلال الانتفاضة الراهنة، أن جهاز (الشين بيت) الصهيوني، منع محامي المؤسسة من زيارتهم، وذلك كما يحدث الان، مع المعتقل خالد شبانة، وخالد يوسف حنني، وخالد توفيق حنني الموقوفين في أقبية التحقيق، الامر الذي منع المحامي من تقديم التماس للمحكمة الاسرائيلية العليا.

وفي السياق نفسه، أوضحت «الضمير» أن المعتقلين يتعرضون لتعذيب وحشي من طواقم التحقيق المخابراتية لانتزاع الاعترافات فيهم عنوة، مضيفة أنهم يخضعون للشبح المتواصل لمدة ٢٤ساعة، الى جانب استخدام غرف العار، للحصول على المعلومات من المناضلين الذين يتعرضون للتهديد والضرب..

من جهة أخرى، أفادت «الضمير» بارتفاع عدد المعتقلين من الأطفال على مدار الانتفاضة، حيث بلغ ٣٠٠طفلا، منهم ١٥٠لا يزالون في السجون الإسرائيلية، ويعانون مشاكل حياتية لوجودهم في سجون مختلطة مع المعتقلين الجنائيين، موضحة انهم يتعرضون للاعتداء من الجنائيين، كما حدث مع المناضل لؤي أبو نجمة الذي جرح في وجهه، أثر الاعتداء عليه بشفرة، إضافة الى الاعتداءات الجنسية على بعضهم، وسلب موادهم الخاصة.

والجدير بالذكر ، أن الأسرى في سجون الاحتلال عموما، يتعرضون لحملة قمعية متواصلة على يد ادارة مصلحة السجون العامة، بسبب تدهور أوضاعهم الانسانية والمعيشية، حيث تماطل ادارة السجون في الاستجابة لمطالبهم المتعلقة بتحسين ظروفهم الاعتقالية. ووجهوا رسائل الى مدير مصلحة السجون حول خطورة ما يجري داخل سجن النساء والأشبال، ومن جهة أخرى، يعتزم الأسرى تنظيم أسبوع نضالي، يشمل الاضراب الجزئي عن الطعام، والامتناع عن الخروج الى الساحة، والبقاء في الغرف.

ويذكر أن الحالة الصحية للعديد من الأسرى في تدهور، حيث هناك ٢٠ أسيرا من المرضى في سجن مستشفى الرملة يعانون من عدم تلقيهم العلاج المناسب ●●

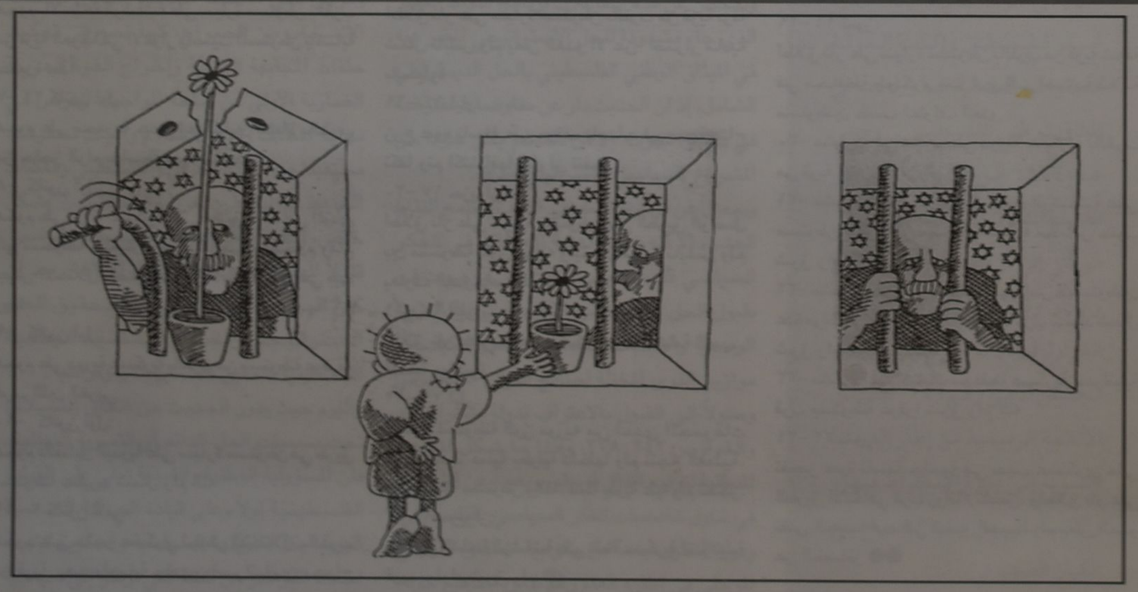

قوات المقاومة الشعبية الفلسطينية تحذر شارون ومستوطنيه

في بلاغ صادر عن قوات المقاومة الشعبية، خلال شهر تموز، حذرت هذه القوات شارون وحكومته ومستوطنيه، من الاقدام على اغتيال أي مناضل فلسطيني، مبينة ان ردها سيكون قاسيا ومؤلما في الزمان والمكان المناسبين، ووفق بلاغات هذه القوات فقد قامت بتنفيذ مجموعة من العمليات ضد جنود ومستوطنين صهاينة في مختلف ارجاء الوطن.

والهدف تنشر في هذا العدد جزءا آخر من العمليات البطولية لقوات المقاومة الشعبية الفلسطينية وفقاً لما أصدرته من بلاغات وبيانات عسكرية.

١- ١٤ تشرين ثاني ٢٠٠٠:
هجوم على حافلة لجنود جيش الاحتلال على الطريق المؤدي لمستوطنة عوفرا بالقرب من عيون الحرامية واعترف العدو بقتل جنديين وجرح ٥ آخرين

٢- ١٤ تشرين ثاني:
هجوم بالرشاشات على سيارة مستوطنين واعترف العدو بقتل مستوطنة.

٣- ٢٤ تشرين ثاني:
هجوم على سيارة مستوطنين استهدفت سيارة من مستوطنة تفواح بالقرب من اوصرين مما ادى الى مقتل المستوطن.

٤- ٩ كانون أول:
زرع عبوه ناسفة تزن ١٥ كغم على الطريق لمستوطنة الون موريه قرب قرية سالم شرقي نابلسً

٥- ٩ كانون أول:
زرع عبوه ناسفة تزن ١٥ كغم على الشارع الالتفافى بالقرب من قرية تل.

٦- ١٥ كانون أول:
هجوم بالاسلحة الرشاشة على سيارة مستوطن بالقرب من قرية العوجا في الاغوار واصيب المستوطن باصابة خطيرة جداً

٧- ٢١ كانون أول:
هجوم على مجموعة جنود اسرائيليين مشاة بالقرب من حاجز الرام بواسطة سيارة شحن.

٨- كانون أول:
هجوم على دورية عسكرية على الطريق الالتفافي المؤدي الى مستوطنة حلميش واعترف العدو بالهجوم وقام جيش الاحتلال بقصف مواقع الامن الوطني في بيت ريما

٩- كانون أول:
هجوم على دورية عسكرية بالقرب من مستوطنة عوفريم غرب اللبن الغربي

١٠- كانون أول:
هجوم بالقنابل اليدوية على سيارة مستوطن في طريق مستوطنة عطيرت شمال رام الله

١١- ٢ كانون ثاني:
هجوم على حاجز عسكري لجيش الاحتلال بالقرب من قرية يعبد واصابة جنديين اسرائيليين بجراح حسب اعتراف العدو

١٢- ٣ كانون ثاني ٢٠٠١:
اطلاق نار على جيب عسكري بالقرب من قرية سالم

١٣- ١ شباط:
هجوم بالاسلحة الرشاشة على معسكر تياسير.

١٤- ٤ شباط:
اشتباك مع سيارة مستوطن وجيب عسكري اسرائيلي قرب قرية برقه شمال نابلس

١٥- ٨ شباط:
هجوم على سيارة مستوطن بالقرب من قرية سالم على شارع مستوطنة الون موريه

١٦- ١٣ آذار:
تفجير عبوه ناسفة في قلب مستوطنة مقامة على اراضي قرية سالم وبيت دجن

١٧- ٢٧ نيسان:
اطلاق نار على الحاجز الصهيوني المقام على مفترق دير شرف غرب نابلس

١٨- ٣٠ نيسان:
اطلاق نار على سيارة مستوطن بالقرب من قرية برقة شمال نابلس ولم يعلن العدو الا عن اضرار مادية بالسيارة.

١٩- ١٤ أيار:
زرع عبوه ناسفة على موقف باصات في مدينة بتاح تكفا وتم اكتشافها قبل ان تنفجر.

٢٠- ١٧ حزيران:
اطلاق نار على سيارة مستوطن على الطريق الواصل بين مستوطنة الون موريه وايتمار شرق نابلس ولم يعترف العدو باصابات.

٢١- ٢٧ أيار:
اطلاق نار على جيب عسكري وتم اصابة الجيب اصابة مباشرة.

٢٢- ٢٩ أيار:
اقتحام لمستوطنة الون موريه من احدى المجموعات بهدف تنفيذ عملية بطولية داخلها ولم تنجح العملية. وتم ملاحقة مستوطن والقاء قنبلة يدوية عليه ولم تنفجر.

٢٣- ٢ حزيران:
هجوم بالاسلحة الرشاشة على نقطة عسكرية اسرائيلية غرب سلواد شرق رام الله

٢٤- ٢٦ حزيران:
نصب كمين لسيارة التموين التابعة للجيش الاسرائيلي على مدخل مستوطنة الون موريه واثر اطلاق النار على السيارة انقلبت ولم يعلن العدو عن اصابات.

٢٥- ٣ تموز:
اطلاق نار على سيارة مستوطنين على مفرق مستوطنة كيدار بالقرب من بيت لحم.

٢٦- ٩ تموز:
نصب كمين لسيارة جيب عسكرية على مفترق قرية دير شرف حيث تم تفجير عبوة ناسفة واطلاق نار كثيف على السيارة.

٢٧- ١١ تموز:
زرع عبوه ناسفة لكمين للجيش الصهيوني بالقرب من الون موريه وانفجرت.

٢٨- ١١ تموز:
اطلاق نار على سيارة مستوطن عند مدخل مستوطنة الون موريه شرق نابلس واعترف العدو بالهجوم ولم يعترف الا بالحاق اضرار بالسيارة.

٢٩- ١٦ تموز:
اطلاق نار على سيارة مستوطن بالقرب من قرية شوفة في محافظة طولكرم مما ادى الى اصابة ثلاثة مستوطنين حسب اعتراف العدو.

٣٠- مشاركة في هجوم على دورية عسكرية بالقرب من قرية بيتين شرق رام الله

٣١- مشاركة في هجوم بالاسلحة الرشاشة على مستوطن بالقرب من مستوطنة معاليه مخماس جنوب شرق رام الله

٣٢- مشاركة في هجوم هجوم على باص للمستوطنين عدة مرات في منطقة عيون الحرامية قرب سلواد شمال شرق رام الله

٣٣- مشاركة في اشتباك مع نقطة عسكرية اسرائيلية قرب مستوطنة عوفرا شرق رام الله

٣٤- ٢٢ تموز:
تفجير عبوة ناسفة جانبية في جيب عسكري على الطريق الالتفافي قرب زواتا/ نابلس، واطلاق نار على نفس الجيب، ادت الى تدمير الجيب، ولم يعلن العدو عن الخسائر ●●

شؤون فلسطينية

وجهة نظر للنقاش

نحو بناء رؤية استراتيجية
لإدارة معركة الدفاع عن الثوابت الفلسطينية

أحمد سعدات
عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية

لم يكن همّ الأنظمة العربية لارسمية البحث عن «السلام»، بعد هزيمة حزيران عام١٩٦٧، من خلال رفع شعار إزالة آثار العدوان، وتطبيق قرار مجلس الأم رقم ٢٤٢. بل اصبح ذلك هما فلسطينيا أيضا، ومن الطبيعي أن يتغير أو يتطور هذا المفهوم تبعا للتغيرات التي تطرأ على الحركة الوطنية الفلسطينية، إما بفعل النضج أو الانحناء إمام الرياح العاتية المجافية لمسار نضالنا الوطني. فـ«السلام» كان يعني لحركة المقاومة الفلسطينية تحرير فلسطين وإقامة الدولة الديمقراطية العلمانية كما ورد نصا في الميثاق الوطني الفلسطيني. وحتى عام ١٩٧٤ ظل هذا الشعار هو القاسم المشترك لكل فصائل العمل الوطني إلى أن أسست حرب تشرين واتفاق وقف إطلاق النار لصدور القرار رقم ٣٣٨ كآلية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم٢٤٢. لتنتقل الأنظمة الرسمية من إطار الدعاية للتسوية إلى دائرة الانخراط فيها، والانسحاب من دائرة الصراع مع الكيان الصهيوني.

لقد وجدت م.ت.ف نفسها أمام تحدٍ حقيقي، بعد أن وجدت الأنظمة العربية الرسمية مكاناً لها في مؤتمر جنيف أو المؤتمر الدولي المقترح، لكنها ظلت تفتقد لتأشيرة المرور الفلسطينية نحو التسوية. وارتبك الخطاب الفلسطيني آنذاك من مؤتمر جنيف والقرارين رقم ٢٤٢، ٣٣٨، ليحدد موقعه في إطار التسوية المفترضة. وبدأت رحلة البحث الفلسطينية عن الدور والتمثيل، لتسود الساحة الفلسطينية حالة صراع البرامج، التي نثرت مصطلحات متناقضة مثل، (الواقعية، المغامرة، التهافت، الصبيانية العقلانية، العدمية....الخ).

وتمخض عن هذه التفاعلات برنامج النقاط العشر الذي جاء مشدودا للحل الاستراتيجي المعبر عنه في الميثاق الوطني الفلسطيني بالحل الديمقراطي الشامل، إذ أن الحديث دار عن مفاوضات مفترضة في أذهان العرب، إلا أن ذلك لم يكن جزءا من المشروع السياسي الإسرائيلي آنذاك.

وبمعزل عن أي ارتباك طبيعي اكتنف برنامج النقاط العشر، إلا أنه سجل بداية انعطاف في الفكر السياسي الفلسطيني لدى رأس هرم م.ت.ف، بقبول الحل الدبلوماسي استجابة للرغبة العربية الرسمية والاستعداد الفعلي للتأقلم والتكيف مع موازين القوى المختلة لصالح الكيان الصهيوني وصولاً إلى القبول بالاعتراف بدولة «إسرائيل»، والقرارين ٢٤٢، ٣٣٨، وهذا ما شكل المقدمة المنطقية لتوقيع اتفاق أوسلو. وبعيداً عن الإسهاب في تناول تناقضات الفكر السياسي الفلسطيني، ودون التقليل أيضا من صوابية اشتقاق البرنامج المرحلي في إطاره العام رغم تباين المفاهيم حوله، وحول آليات تحقيقه فقد اصبح هم الأنظمة العربية بعد هزيمة حزيران، الخلاص من أعباء الواجب القومي تجاه قضية فلسطين والانكفاء نحو مصالحها القطرية، بعد إدراكها للميل العام للإمبريالية الأمريكية. وقد توج هذا الميل إلى الانخراط الفعلي في مشاريع التسوية الأمريكية بعد حرب أكتوبر التي أعدت لتوفر غطاء ومقدمة لهذا الانخراط.

أما الكيان الصهيوني فقد بنى رؤيته في كل مرحلة من مراحل الصراع على أساس خطة استراتيجية واضحة، تحقق مضمون رؤيته للسلام. فقد اختار اللحظة المناسبة للهجوم ومهد له عام ١٩٦٧، وفرض على الأنظمة العربية القبول بعملية الانسحاب من الصراع، كما نجح في تفكيك حلقات المجابهة العربية وإخراج القوة العربية الضاربة الأولى من ساحة المواجهة، ليفرض في نهاية المطاف رؤيته للسلام واليات تحقيقه، مستفيدا من التردد العربي والفلسطيني وماكنات الضغط الدولية على العرب والفلسطينيين بشكل خاص، وغدا سقف الطموح الفلسطيني الرسمي قابلاً للهبوط عن محددات القرار ٢٤٢، بعد أن كان البرنامج المرحلي جسرا لتحقيق الحل الاستراتيجي والجذري للقضية الوطنية الفلسطينية بتحقيق فلسطين الديموقراطية.

واليوم حيث يدور الحديث عن اتفاق (للسلام) تحت مسميات الحل الدائم أو التسوية النهائية، فان المسؤولية الوطنية والقومية تملي على القيادة الفلسطينية أولاً وعلى قيادة الحركة الشعبية العربية بكل تلاوينها السياسية والفكرية ثانياً، امتلاك اكبر قدر من الدقة التي ترتكز إلى منهاجية

استراتيجية واضحة ومحددة ترشد جماهير شعبنا في إدارة نضاله الوطني من اجل تحقيق الحل الدائم،الذي يعكس المصالح الوطنية والقومية لشعبنا العربي الفلسطيني.

وعليه فان العودة إلى المناخات التي ظللت صراع الفكر السياسي الفلسطيني في المراحل السابقة، والتي سادتها الهاترات والتراشق بالاتهامات، ولم تخل من الاحتراب، لن تنتج سوى ترسيم الرؤية الصهيونية لمفهوم الحل الدائم، بعد أن أنتجت المراحل السابقة المولود المشوه اتفاق أوسلو. خاصة وأننا نعيش اليوم في ظل وضع راهن يمكن تلخيص سماته بالآتي:

أولا : استطاع الكيان الصهيوني من خلال إدارته للصراع مع شعبنا وامتنا مدعما بموازين القوى المختلة لصالحه، أن يراكم من خلال التنازلات التي فرضها على الأنظمة العربية أولاً ومن ثم قيادة منظمة التحرير، مداميك قوية على الأرض ترجح رؤيته لطابع ومضمون أي حل، وجعل سقف المفاوضات تحقيق القرار ٢٤٢ في احسن حال. أما حق العودة فظل موضوعا للمفاوضات من دون أن يلزم نفسه بالقرار ١٩٤ الذي ينص على هذا الحق، وفرض على قيادة السلطة والمنظمة إلغاء الميثاق الوطني الذي يرسم ملامح الحل الدائم الديموقراطي الفلسطيني، وبعبارات مكثفة فقد فرض الكيان الصهيوني مفاهيمه للحل على الفكر السياسي الفلسطيني والعربي.

ثانيا : انتجت محصلة التفاعلات من خلال اتفاق أوسلو كيانا فلسطينيا ضعيفاً، خاصة على الصعيد الاقتصادي، وإذا كان هذا الكيان قادراً على تعويض ضعفه العسكري بالحماية الشعبية وأشكال النضال الشعبي، فإن العقدة تظل في الجانب الاقتصادي الذي يستخدم كأداة ضغط من قبل الدول الإمبريالية لفرض املاءات القبول بالمنطق الدولي للحل الدائم أي منطق الإمبريالية التي ترى في الكيان الصهيوني قاعدة الارتكاز لتحقيق الشرق الأوسط الجديد المهيمن عليه بالكامل من قبل دول المركز الإمبريالي العالمي، وما لم يجر تعويض هذا الدعم بالدعم العربي سيجعل من هذا الواقع خطرا كامنا يمهد لفرض الرؤية الصهيونية للحل.

ثالثا: اتساع حجم الشرائح الطبقية التي بنت مصالحها الاقتصادية مستفيدة من أوضاعها في السلطة، والتي ترى في استمرار الصراع عاملا يهدد ما راكمته من مصالح ويساعدها في ذلك مكانتها ومكانها في السلطة والمنظمة وقوتها الاقتصادية على الأرض، الأمر الذي ينذر بولادة طابور خامس قوي سيحاول بكل جبروته دفع القرار الفلسطيني العام نحو القبول بالأمر الواقع الذي تحدده معادلات القوة بوضعها الراهنة.

رابعا: بنت منظمة التحرير سياستها بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، على منطق استرضاء العرب ودول العالم لتحديد موقع قدم لها في الحل الدبلوماسي الذي كان يطبخ منذ عام ١٩٦٧ على نار هادئة في مطابخ البيت الأبيض وتل أبيب. وقد عبرت هذه السياسة عن نفسها في محطات عديدة وعبر مواقف متنوعة.

كما صيغت هذه السياسة تحت عنوان قوة المنطق، الأمر الذي أدى إلى حالة انفصام بين مفهومين متلازمين هما، قوة المنطق ومنطق القوة. إن استمرار هذه السياسة في المستقبل لا يبشر بالخير وستستمر حالة التلعثم التي تخلي الطريق للمفهوم الصهيوني للحل السياسي الدائم. ولأننا نحاول البحث وإثارة النقاش لصياغة رؤية منهجية استراتيجية تدعمها أدوات عمل ممأسسة لتنفيذها، تبقى هذه المخاطر الكامنة والموروثة جراء المنهج العفوي محاذير لا بد من إنهاء تأثيرها السلبي على القرار الوطني العام.

وفي إطار ترتيب مضامين ومركبات الرؤية الاستراتيجية العامة لنضالنا الوطني والقومي لا بد أن نستند إلى المعايير التي تجعل رؤيتنا علمية وواقعية وهي على وجه التحديد، المعيار الحقوقي وموازين القوى والقراءة العلمية لتناقضات الواقع في تاريخيتها واتجاه حركتها. فالرؤية المنهجية المطلوبة لتحقيق أهداف نضالنا يجب أن تستند إلى قاعدة إحداث التوازن بين المعايير الثلاثة، لأن وظيفة سرسؤة قوة انقطعته بسكتلوة الذي يعطي منطقنا مضمونه.

فالحل الدائم يجب أن ينهي أو يعالج أسباب الصراع الجوهرية كي يصبح دائما وعادلا وشاملا، وإلا فانه لا يتعدى كونه تسوية مؤقتة لا تحقق سوى نقل الصراع من مستوى لآخر، فالتناقض الموضوعي ستظل له ديناميات الداخلية التي قد تهدأ لكنها سرعان ما تعود إلى وضع التفاقم والأزمة.

ولان الفكر السياسي العربي والفلسطيني اخضع عملية إدارة الصراع مع الكيان الصهيوني إلى منطق موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية، وجد نفسه عاجزا عن طرح الرؤية التي تقود فعلا لتحقيق الحل الجذري للصراع، فاسقط الجانب الحقوقي وغض الطرف عن قراءة التناقض راهناً ومستقبلاً ولخص رؤيته بشعار دولتين لشعبين، والى جانبه شعار حق العودة الذي ينص عليه القرار ١٩٤، وقبل باتفاقات لا توفر آليات تحقيق حتى القرار ٢٤٢ كاملا وفق القراءة العربية والفلسطينية ولا يتضمن في ثناياه إقراراً صهيونيا بالقرار ١٩٤ أو بعدم شرعية الاستيطان ولا حتى عروبة القدس المحتلة عام ٦٧، ففي إطار الدعوة لقوة المنطق والواقعية فقدنا المنطق الذي تطرحه الحقائق، وهنا مكمن الخلل الذي يدلل على فقدان الرؤية المنهجية في إدارة الصراع.

وإذا تناولنا شعار دولتين لشعبين في إطار تنفيذ القرار ٢٤٢ نجد أن الواقع المنتج لا يعكس مضمون نصوص هذا الشعار، فإذا كانت الدولة في حدود عام ٦٧ هي دولة الفلسطينيين، وتتسم بالانسجام القومي لجميع مواطنيها، فان دولة الكيان الصهيوني على الجزء الباقي من فلسطين لا تحمل هذه القسمات، حيث يعيش فيها اكثر من مليون وربع مليون فلسطيني تقريبا هذا إذا استثنينا ملايين اللاجئين الذين يجب أن يعودوا إلى ديارهم التي شردوا منها تطبيقا للقرار ١٩٤ الذي كما يطرح في خطابات كافة القوى السياسية الفلسطينية خطا احمرا لا يمكن التنازل عنه أو التفريط به، وماذا نقول عن اكثر من مليون روسي يعيشون في هذه الدولة حيث تدلل الدراسات والتقارير انهم لم يندمجوا في إطار بنيان «الشعب اليهودي» ويتجهوا نحو تكريس اثنيه قومية روسية في البلاد الجديدة التي استوطنوا فيها، فهي إذا دولة متعددة القوميات، إن الواقع يفقد هذا الشعار منطقيته كما يفقد كافة التسويات قدرتها على تحقيق الحل الدائم والعادل والشامل، عدا عن

عدم ديموقراطيتها في ظل النظام الدولي الجديد الذي يظلل سياسته ودعايته بشعارات الديموقراطية وحقوق الإنسان، لأنها إن طبقت بنصوصها كما هي وخير الشعب الفلسطيني بين حق العودة أو التعويض، فهي لم تخير اليهود الذين يعيشون في الكيان الصهيوني بين حق البقاء بعد اكثر من خمسين عاماً، وبعضهم اقل وبين حق العودة إلى البلاد التي قدموا منها مفترضة أن دولة الكيان الصهيوني تمثل إرادة كافة تكوينات المجتمع اليهودي جماعات وأفرادا. فقرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين لا توفر أسس الحل الدائم والعادل والشامل والديموقراطي بقدر ما يمكن أن تشكل مدخلاً لتحقيقه بالارتكاز على حق العودة باعتباره جوهر القضية الوطنية الفلسطينية.

قد تتباين الظروف الملموسة للصراع بين النضال الوطني الفلسطيني ونضال كل من شعوب جنوب أفريقيا وناميبيا وزيمبابوي، لكنها تتشابه في إطارها العام وجوهرها حيث تمزقت وانهارت كافة التسويات المرحلية، وأصبحت غير واقعية أمام تناقضات هذه القضايا الجوهرية. غير أن تمسك قيادات هذه الشعوب التي اتسمت بقراءة علمية وواقعية لتناقضات العملية الثورية في بلدانها وبإرادتها وحزمها وحكمتها استطاعت أن تدفع الأسرة الدولية وتجبر الأقليات البيضاء أو المستوطنين على القبول بالمنطق الذي تعكسه واقع هذه التناقضات، فكان الحل عبر الانتخابات العامة تحت إشراف الأمم المتحدة ورعايتها المباشرة.

وكما تشكل قرارات الشرعية الدولية مدخلا لتحقيق الحل الديموقراطي الدائم الشامل والعادل، يمكن لها أيضاً أن تستخدم كسلاح لتجويف القضية الفلسطينية بتفريغها من جوهرها الذي هو حق العودة، إذا ما استندت إلى منطق إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وهذا يعتمد على الأسس التي تحتكم إليها القيادة الفلسطينية في فن إدارتها للصراع والناظم المركزي له، فهل تشكل توازنات القوى وتخليدها كما هي في وضعها الراهن وتناقضات الواقع واتجاه حركتها أساساً لبناء الرؤية أم تستند إلى المنطق الحقوقي بارتباطه مع المعايير الأخرى أي التوازنات الدولية، والتمسك بحق العودة وعدم إخضاع مركبات الحقوق الوطنية الفلسطينية إلى منطق التجزئة تحت شعارات عدم قابليته للتحقيق في ظل ما يمكن أن يسمى بشبه إجماع بين كافة التيارات السياسية الرئيسية الصهيونية من اليمين أو «اليسار» ، إلى البرجماتية التي تفصل بين المبدأ والتكتيك، إلى مخارج بتأجيل أو مقايضة حق العودة بالدولة المستقلة مثلا.

وفي إطار مركب الاحتمالات المتناقضة التي يحملها واقع الصراع الجاري حول مضمون الحل الدائم للقضية الفلسطينية ما هي المركبات الرئيسية لاستراتيجية إدارة المعركة السياسية للدفاع عن الثوابت الوطنية، التي تجعل من أي إنجاز حجرا في هرم أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية لشعبنا؟

أولا:الإقرار الرسمي بان مرحلة أوسلو قد انتهت، وان العودة الفلسطينية إلى ذات المنهج وذات المربع، يعني تكريس الرؤية الصهيونية الأمريكية للحل السياسي، والتحلل من أي التزامات قطعتها السلطة على نفسها التزاماً بالاتفاق وفي مقدمتها إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني.

ثانياً : إعادة الاعتبار لشعار الحل الديموقراطي للصراع العربي الصهيوني كأساس للحل الدائم والعادل والشامل، مقروناً بالتمسك بحق العودة وعدم إبداء أي ميوعة تجاه التعاطي مع هذا الحق باعتباره حقاً غير قابل للتأويل أو المقايضة أو التجزئة. وما دام الطرف الصهيوني حراً، علينا عدم تقييد أنفسنا بأية قيود مفتعلة منشأها عدم الثقة بالنفس أو الشعب. ودعم قوة المنطق المستندة إلى الحقائق وقرارات الشرعية الدولية بمنطق القوة القادر على تحقيق الإختلالات الجوهرية في موازين القوى التي تملي على الكيان الصهيوني القبول بمنطق وأسس السلام العادل والشامل.

ثالثاً :الانتقال من مرحلة المطالبة بالدولة المستقلة إلى مرحلة إقامة هذه الدولة على الأرض، بممارسة السيادة على كل شبر أرض تتواجد عليه السلطة الفلسطينية وقيادة الشعب للنضال من أجل انتزاع السيادة على باقي أجزاء الأرض الفلسطينية المحتلة في حزيران ١٩٦٧.

رابعاً :إعادة الاعتبار لوحدة الشعب الفلسطيني ليس فقط في الضفة والقطاع والقدس، بل وأيضاً في الشتات عام١٩٤٨، بالدعاية لحق تقرير المصير الشامل لكل تجمعات الشعب الفلسطيني وليس جزءاً منه، واعتبار حق العودة جانباً من هذا الحق يشمل شعبنا الفلسطيني في الشتات كوحدة سياسية متكاملة الأبعاد، فإسقاط قضية جماهير شعبنا في الجزء المحتل من فلسطين عام ٤٨ عبر الاتفاقات التي تم توقيعها مع الكيان الصهيوني أسس لتراجعات من شأن استمرار التمسك بها أن يكرس التجزئة كواقع إضافة إلى تفكيك مركبات الحقوق الوطنية الفلسطينية.

خامساً : إعادة الاعتبار للحل الديمقراطي الشامل الذي يتحقق بانسحاب الكيان الصهيوني من كافة الأراضي التي احتلها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس وعودة جميع لاجئي شعبنا إلى ديارهم التي شردوا منها، وإجراء انتخابات عامة في فلسطين يشارك فيها كافة المواطنين وتحت إشراف الأمم المتحدة تماماً كما حدث في جنوب أفريقيا وزيمبابوي وناميبيا باعتباره تجسيداً للحل الدائم والشامل والعادل، دون الدخول بتفاصيل هذا الحل بمحاولة وضع التصورات المسبقة عن شكل أو مضمون هذه الدولة (ثنائية القومية) أو (اتحاد بين قوميتين)، أو غير ذلك، لأننا حين نصل إلى الوضع الذي يصبح فيه هذا الشعار ممكناً ومباشراً في سياق الصراع التاريخي والمفتوح مع الاحتلال الصهيوني لفلسطين، تصبح هذه المسائل إجرائية.

سادساً :امتلاك القيادة رؤية أن الحل الدائم ليس راهنا، بل يقرره واقع الاشتباك المفتوح مع الكيان الصهيوني، وامتلاك الجاهزية لخوض هذا الصراع وتوفير مقوماته ودفع استحقاقاته وتعبئة الشعب الفلسطيني على هذا الأساس.

سابعاً :النضال من أجل انتزاع اعتراف عربي بهذا المنطق وإعادة وضع القضية الفلسطينية كجوهر للنضال القومي العربي وأخيراً لا بد من التنويه أن أسس الرؤية المقترحة لا تستهدف القفز عن الشعار المرحلي أو استبداله بقدر ما تشكل محاولة لترسيخه ووضعه في إطار النضال الاستراتيجي العام لشعبنا الفلسطيني لتحقيق الحل الجذري والديمقراطي للقضية الوطنية بإقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني في مواجهة مركبات الرؤية الصهيونية الهادفة إلى تفريغ هذا الشعار من مضمونه الوطني. ●●

إسرائيل تستهدف القيادة الميدانية للانتفاضة

تقرير: محمود مصطفى

بينما أعلنت السلطة الفلسطينية موافقتها على «تقرير ميتشل» ومذكرة «تينت» الأمنية في حزيران الماضي، تواصل إسرائيل عدوانها على الشعب الفلسطيني من جهة، وتمضي المخابرات الإسرائيلية في تصعيد سياسة التصفيات القديمة الجديدة، ضد القيادة الميدانية للانتفاضة والمقاومة الفلسطينية، في إطار حملة إرهابية منظمة تقف على رأسها حكومة شارون الإرهابية، التي أعلنت عن استمرار سياسة الاغتيالات مؤخرا، ضاربة بعرض الحائط القوانين الدولية التي تحرم التصفيات الجسدية، في محاولة منها لقمع العمل الفلسطيني المقاوم، الذي بات يشكل هاجسا أمنيا لها، في أعقاب فشل السياسة الأمنية الرامية لوضع حد للمقاومة.

فلماذا تستهدف المخابرات الإسرائيلية القيادة الميدانية للمقاومة؟ ما هي الأساليب الوحشية التي تستخدمها في عمليات التصفية؟ وهل هي سياسة آنية أم تاريخية؟ ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها بحق العملاء؟

تحاول «الهدف» الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها من وجهة نظر فلسطينية، عبر مقابلات خاصة مع بعض القيادات السياسية الفلسطينية والجماهيرية.

قتل فكرة المقاومة

تحاول إسرائيل جاهدة أن تنزع فكرة المقاومة المشروعة، في سياق صدامها التاريخي مع الشعب الفلسطيني، فتارة تلجأ للطرق السياسية، وتارة أخرى تنتهج البطش العسكري، وفي مقدمته سياسة الاغتيال الجسدي لرموز الثورة والمقاومة. وفي إطار هذا الفهم، أوضح أحمد سعدات عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أن سياسة الاغتيال تهدف الى فرض ما عجزت المفاوضات عن تحقيقه، وبالتالي كسر المقاومة الفلسطينية كخيار آخر من جهة، وتصوير المقاومة والانتفاضة الشعبية كارهاب حسب القاموس الصهيوني من جهة أخرى.

وتغلف القيادة السياسية الصهيونية، حرب التصفيات الجسدية بفكرة «الردع والدفاع عن النفس»،

وحسب وصف وزير المالية الإسرائيلي: «أننا لا نستخدم كلمة تصفية، بل كلمة دفاع عن الذات»، وذلك للتغطية على أن إسرائيل، دولة إرهابية، وتمارس الجريمة المنظمة، التي تحرمها القوانين الدولية كما جاء في اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص، أو كما ينص عليه القانون الدولي أنه «يحظر على الحكومات جميع عمليات الإعدام خارج نطاق القانون».

ورأى الباحث والمستشار القانوني لمؤسسة الحق ناصر الريس، أن إسرائيل تمارس سياسة قديمة جديدة، واصفا سياسة التصفية الجسدية بالإرهاب المنظم، التي تصنف ضمن جرائم الحرب في المواثيق والقوانين الدولية.

ويمتلئ تاريخ الدولة العبرية بجرائم الحرب، حيث أقدم جهاز الموساد الإسرائيلي على تصفية بعض رموز الثورة في الخارج، فمنهم من كان السياسي، والعسكري، والأديب، والفنان، لقتل فكرة المقاومة في نفس الشعب الفلسطيني وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد اغتال الموساد، الأديب والسياسي غسان كنفاني في بيروت عام ١٩٧٢، كما لم يسلم الفن الفلسطيني من دائرة الاستهداف، باغتيال الفنان ناجي العلي في لندن عام١٩٨٧، وهؤلاء يحملون مشروعا مقاوما للاحتلال في الرواية والكاريكاتير.

فمنذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، اعتمد الكيان الصهيوني أسلوب التصفية كإستراتيجية ثابتة على مدار الصراع العربي الفلسطيني، وفي هذا الإطار اعتبر سعدات، أن المشروع الصهيوني قائم أساسا على اغتيال الهوية والشخصية الفلسطينية، التاريخ والجغرافية،التراث والحضارة. واتفق عبد الحكيم مسالمة أحد قيادي الجهاد الاسلامي مع هذا الرأي قائلا: أن الهدف الحقيقي وراء سياسة الاغتيالات، يكمن في قتل فكرة المقاومة، موضحا أنها سياسة إستراتيجية تنتهجها إسرائيل تاريخيا.

ويذكر أن جهاز الموساد الصهيوني اغتال العديد من رموز قيادية للثورة في الشتات، منهم (ووائل زعيتر، ومحمود الهمشري، وحسن سلامة، ونعيم خضر،وماجد أبو شرار، وكمال ناصر، وكمال عدوان، ومحمد يوسف النجار، وفتحي الشقاقي، وخليل الوزير، وصلاح خلف، وهايل عبد الحميد).

القنص مهنة إسرائيلية

تحترف الأجهزة الأمنية الصهيونية مهنة القنص للقيادة الميدانية للانتفاضة والمقاومة، فهي سياسة وحشية، نابعة من البنية الثقافية- الاجتماعية لليهود، وحسب قول حسن يوسف، أحد قادة حركة حماس : أن بذرة الإرهاب متأصلة وملازمة للمشروع الصهيوني.

وفي هذا السياق رأى سعدات، أن سياسة التصفية الصهيونية، تستهدف القيادات والكوادر الصلبة للحركة الوطنية، على مدار محطات النضال الفلسطيني، مشيرا الى عمليات التصفية لأعضاء النسر الأحمر، والفهد الأسود، وكتائب القسام، في انتفاضة ١٩٨٧، والتي استمرت أيضا الى ما بعد اتفاق أوسلو . وللتدليل(أيمن الرزة ، يوسف أبو عرب، علي سوالمة، ابراهيم الزريقي، مهدي أبو الحسن،هاني عابد، يحيى عياش، والأخوين عادل وعماد عوض الله).

على مدار عشرة شهور من الانتفاضة والمقاومة، تفنن الجندي والمستوطن الصهيوني ولا يزال، في عملية القنص للمشاركين في المظاهرات العامة، بصورة لا انسانية، وتستمر عمليات الاغتيال والمطاردة لرموز المقاومة، بدءا بعملية أول اغتيال سياسي نفذتها وحدة خاصة من الجيش الإسرائيلي، بقتل الدكتور ثابت ثابت (عضو الحركة العليا لفتح) في مدينة طولكرم بتاريخ ١٢/٣١/ ٢٠٠٠.

وفي هذا السياق أوضح الريس ، أنها أول عملية اغتيال سياسي تطال كادرا سياسيا، في محاولة لضرب قيادة الانتفاضة الفلسطينية الحالية.

وقد برع جهاز الموساد الإسرائيلي في التصفية

السياسية لقيادة الثورة في الخارج، عندما اغتال خليل الوزير (أبو جهاد) في تونس عام ١٩٨٨، أثناء اندلاع انتفاضة عام ١٩٨٧.. الى جانب اغتيال فتحي الشقاقي(قائد الجهاد الإسلامي) في مالطا عام ١٩٩٥.

ويذكر أن عدد الفلسطينيين الذين تم تصفيتهم بتخطيط مسبق في الانتفاضة الراهنة، أكثر من ٢٥ شهيدا ، بالإضافة الى ١٥ شهيدا كانوا ضحايا سياسة التصفية. وان عبرت تلك الأرقام عن شيء، فإنما تعبر عن سياسة وحشية ينفذها الكيان الصهيوني في مواجهة المقاومة.

ونذكر من القيادات التي تم تصفيتها في الانتفاضة الراهنة، على سبيل الذكر لا الحصر(حسين عبيات، وجمال عبد الرازق، وابراهيم بني عودة، وأنور حمران، وعباس العويوي، وسامح الملاعبي) وأرجع حسن يوسف، أن سبب الاغتيال الرئيسي لقيادة المقاومة، عائد الى تسديد ضربات عسكرية مؤلمة للعدو، مبينا أن العمل العسكري ألحق خسائر بشرية ومعنوية في صفوف اليهود.

فيما اعتبر عبد الحكيم مسالمة، أن القيادة الميدانية والسياسية على حد سواء في دائرة الاستهداف، موضحا أن الهدف يعود الى محاولة منع بروز قيادات عسكرية وسياسية فلسطينية مؤمنة بخيار المقاومة ضد إسرائيل.

وفي عملية اغتيال يحيى عياش وعادل عوض الله (قيادات عسكرية في حركة حماس)، مثال على السياسة الصهيونية التي تركز على تصفية قيادات عسكرية مستقبلية.

ويذكر أن عدد القتلى في الجانب الإسرائيلي تجاوز ١٣٠ قتيلا، ورغم هذا العدد القليل نسبيا، إلا أنه يثبت عدم قدرة العدو على تحمل الخسائر البشرية التي جعلته يتبع سياسة جنونية للتغطية على فشله الأمني ، والتصفية إحدى جوانب هذه السياسة.

أساليب تكشف حقيقة عدوانية

تكشف عمليات التصفية عن عقلية عدوانية تتحكم في سياسة الكيان الصهيوني، وما تفجير سيارات العديد من قيادات المقاومة بصواريخ طائرات الأباتشي، في الانتفاضة الراهنة، أو الرسائل الملغومة كما استخدمها الموساد ضد القيادات الفلسطينية خارج الوطن، أو أساليب التحقيق في السجون الإسرائيلية، الا دليل على تلك السياسة.

ففي عملية التحقيق، لجأت المخابرات الإسرائيلية

الى مبدأ التصفية الجسدية والمعنوية عموما، وعلى وجه التحديد مع المناضلين العقائديين، حيث أوضح سعدات أن ذلك يهدف الى تحقيق مسألتين: الخلاص من المناضل من ناحية، وخلق هيبة لجهاز المخابرات الصهيونية من ناحية أخرى.

فليس غريبا، أن تقدم المخابرات الصهيونية على تصفية العشرات من المناضلين في أقبية التحقيق، كما حدث مع الشهيد ابراهيم الراعي، الذي اغتالته المخابرات في سجن عزل الرملة، لما مثله من نموذج للصمود في أقبية التحقيق.

ويذكر عبد العليم دعنة في كتابه (شهداء الحركة الوطنية الأسيرة في السجون الإسرائيلية) قصص تسعين مناضلا فلسطينيا اسشهدوا في سجون الاحتلال، منهم ٣٩ في أقبية التحقيق. ومن تلك الأسماء (محمد الخواجا، حازم عيد، فايز الطرايرة)

العملاء ... الى متى؟

أجمع المشاركون في نقاش ملف التصفية، على ضلوع العملاء بدور كبير في تلك العمليات سواء من خلال تقديم المعلومات أو قيامهم بشكل مباشر بتصفية الكوادر الفلسطينية، وطالبوا باتخاذ إجراءات قاسية بحقهم، خاصة من السلطة الفلسطينية.

وحسب قول حسن يوسف، يقع على عاتق السلطة مسؤولية متابعتهم واعتقالهم وتقديمهم للقانون.

فيما شدد سعدات على مطالبة الحركة الوطنية عامة، أن تضع ملاحقة العملاء،على أجندة مهامها، انطلاقا من خصوصية المرحلة التي يمر بها الشعب الفلسطيني.

وكشفت مصادر أمنية فلسطينية، أن فرق الاغتيال الصهيونية تعتمد بشكل رئيسي على المعلومات التي تحصل عليها من العملاء، مضيفة أن نجاح الطائرات الإسرائيلية في اصطياد بعض ناشطي الانتفاضة، عائد الى استخدام تكنولوجيا متقدمة تم التزود بها من الولايات المتحدة الأمريكية.

وأوضحت الأجهزة الأمنية الفلسطينية، أن أحد العملاء يقوم برش مادة كيماوية عديمة اللون والرائحة على السيارة المستهدفة، وبدورها تعطي إشارات إشعاعية للطائرة الاسرائيلية، لقصف السيارة بالصواريخ.

وتتصاعد حملة الاغتيالات الصهيونية للقيادة الميدانية للانتفاضة والمقاومة، في محاولة إرهابية لوقف العمل المقاوم، الذي تصوره إسرائيل أنه (نشاط تخريبي تنفذه حفنة من الإرهابيين)، وبتصفيتهم يمكن قتل فكرة المقاومة ونواتها الصلبة، كما تعتقد إسرائيل. في حين أن تجربة المقاومة الفلسطينية تمكنت من تفريخ قيادات سياسية وعسكرية وإعلامية وأدبية، تؤمن بخيار المقاومة طريقا فعالا في مواجهة الكيان الصهيوني، وما الانتفاضة الراهنة إلا خيار مقاوم يكشف عن إمكانيات الشعب الفلسطيني، ولكن هذا لا يلغي ضرورة بلورة استراتيجية فلسطينية أمنية استجابة لاستحقاقات المرحلة، من كافة القوى السياسية الفلسطينية، لمواجهة النظرية الأمنية الصهيونية ●●

الخليل: عربدة المستوطنين تمحو حدود اتفاقها

تقرير نجيب فراج

تؤكد الإجراءات الإسرائيلية المشددة المتخذة في البلدة القديمة من مدينة الخليل، والمتمثلة بفرض حظر التجول المشدد بشكل متواصل، واحتلال أسطح عدد من البنايات المرتفعة، وإقامة المزيد من الحواجز العسكرية، وتمركز القناصة في كل زاوية وزقاق، وتحويل الجزء التاريخي من المدينة إلى ثكنة عسكرية، ومنع الأهالي من التنقل حتى في الحالات الإنسانية، تؤكد هذه الإجراءات مرة أخرى، وحسب ما يقول مواطنون من المدينة على عمق الأطماع اليهودية القديمة في مدينة الخليل. إذ أن ما يجري من ممارسات تحت ذريعة الوضع الأمني هو مجرد غطاء للتمسك بهذه الأطماع وتشجيع المستوطنين، على مواصلة تجسيدها، وأكبر مثال على ذلك المجزرة البشعة التي ارتكبتها سوائب المستوطنين الإرهابية على طريق إذنا / ترقوميا، بإطلاق النار على أفراد من عائلة الطميزي التي كانت تستقل سيارة عرس، مما أدى إلى استشهاد ثلاثة مواطنين بينهم رضيع لم يتجاوز الثلاثة شهور، بالإضافة إلى جرح أربعة آخرين، بينهم رضيعة تبلغ من العمر أربعة شهور، وطفلة لم يتجاوز عمرها ثلاث سنوات، وجاء الحادث في إطار سلسلة المجازر التي يرتكبها المستوطنون بشكل مبرمج وبتشجيع من قوات الاحتلال الإسرائيلي.

يرى عبد العليم دعنا، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، أن ما تواجهه الخليل من هجمة مخططة تعكس ما في الصهيونية من شوفينية وفاشية وعنصرية بغيضة، وهذه الهجمة يقوم بها المستوطنون والجيش وكل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، فالممارسة تبين أنه لا يمكن فصل أي من المسميات المذكورة عن بعضها البعض.

ويؤكد دعنا بأن هدف هذه الهجمات اقتلاعيّ، تمهيدا للسيطرة على البيوت والأراضي. إلاّ أن نتيجة ذلك ستكون الفشل الذريع نظرا لتشبث المواطنين ببيوتهم وأرضهم مهما بلغت التضحيات، خاصة وأن الأمر لم يتوقف على القصف والتدمير بل تعداه إلى الهجمات الدائمة للمستوطنين التي توجت عدوانها بالاعتداء على أسرة الطميزي البريئة بدعم وتحريض من الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية.

وفي هذا السياق تأتي الهجمات المتواصلة على الأحياء السكنية في البلدة القديمة من الخليل والمساكن المجاورة لمستوطنة كريات أربع، فقد أحرقوا ودمروا كثيرا من بيوت عائلات الجعبري ودعنا والقيمري وجابر، وقد تصدى المواطنون بكل ما وقعت عليه أيديهم من وسائل الدفاع.

أما عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، فقد اعتبر أن الأطماع اليهودية في مدينة الخليل متواصلة ومستمرة منذ فترة الانتداب البريطاني، وتمثل ذلك عبر المؤتمرات التي عقدها ممثلو الاستيطان، والتي طالبوا فيها بإقامة (موشاف)، وهي قرية زراعية استيطانية بجانب الخليل، لتقوية ما اصطلح عليه بالاستيطان المدني، وقد جاء ذلك بعدما ادعى اليهود مقتل ٦٣ يهوديا في مدينة الخليل عام ١٩٢٩، وقد رفعوا رسائل عديدة إلى حكومة الانتداب البريطاني يطالبون فيها بتسليم مساحات واسعة من الأرض لإقامة قرى يهودية حول المدينة، إلا أن تلك المحاولات لم تلق النجاح في تلك الفترة، فيما لم تتلاش الأطماع فقد كانت الخليل الهدف الثاني بعد القدس.

وأشارت مصادر في لجان الدفاع عن الأراضي، إلى أنه وبسبب هذا التواجد الاستيطاني أصبح التوتر والاضطراب حالة شبه يومية، وصار الهدوء والاستقرار داخل البلدة القديمة هو الاستثناء. وقد وصل الأمر إلى حد تشكيل ميليشيات عسكرية خاصة بالمستوطنين، تأخذ على عاتقها القيام بأعمال قتل وتخريب وإضرام النار في السيارات والمزروعات الفلسطينية، وتهدد هذه العوامل المستقبل السياسي للمدينة، وتفقدها عنصر الأمان والاستقرار، وتجعل منها منطقة ساخنة دوما، وقابلة للانفجار في أي لحظة حسب ذات المصادر.

ويؤكد باحثون في ميدان الاستيطان بأن اعتداءات المستوطنين داخل البلدة القديمة قد تضاعفت خلال الانتفاضة الحالية، مستغلين أيام منع التجول التي بلغت خلال الشهور العشرة (١٥٠) يوما، منع خلالها نحو أربعين ألف مواطن يقطنون داخل البلدة القديمة من التنقل تحت أي سبب من الأسباب، وسط النقص الحاد في المواد التموينية والدواء. في حين يسمح لأربعمائة مستوطن بالتجول كيفما يشاؤون لتصل الأمور إلى استغلالهم فرض حظر التجول ليقوموا بالاستيلاء على بعض المباني الفلسطينية، وخاصة المحلات التجارية.

ويبلغ عدد البؤر الاستيطانية داخل البلدة القديمة سبع بؤر، تشكل خطرا على تواصلها الجغرافي وتمثل هذه البؤر معازل داخل البلدة القديمة، فضلا عن تقسيم المدينة بمجملها إلى قسمين، أحدهما يخضع للسيطرة الأمنية الفلسطينية وآخر يخضع للسيطرة الإسرائيلية، كما تم تقسيم الصلاة في الحرم الإبراهيمي بين المسلمين واليهود، عقب ارتكاب الإرهابي باروخ غولد شتاين مجزرة المصلين في الحرم الإبراهيمي العام ١٩٩٤. وتنتشر البؤر الاستيطانية في البلدة القديمة في منطقة الحسبة، التي تمت السيطرة عليها بحجة الأمن، ومنطقة الدبويا، ومنطقة الكراج، ومدرسة أسامة بن المنقذ التي تحولت إلى مدرسة تلمودية، و«أفرهام ابينو»، ومنطقة الحرم الإبراهيمي، ولذلك كانت أولى مهام الحركة الاستيطانية تهويد هذا المعلم وطمسه واستبداله بكنيس يهودي، أما منطقة تل ارميدة فهي إحدى المحطات الهامة التي تقع ضمن الخارطة الاستيطانية في قلب المدينة، وذلك لاستكمال الحلم التوراتي لربط المنطقة بشبكة استيطانية، تمتد من تل ارميدة إلى الدبويا إلى مدرسة أسامة ثم الحسبة تواصلا مع الحرم الإبراهيمي إلى أن تصل إلى مستوطنة كريات أربع خارج حدود المدينة.

وحسب مصادر فلسطينية فإن موشي ارنز وزير الدفاع في حكومة الليكود في العام ١٩٨٤، صادق، على إقامة تل ارميدة لتسكنها فيما بعد سبع عائلات، وهذه المنطقة محاطة بالسكان الفلسطينيين وتشترك مع هذه البؤرة الاستيطانية في الطريق. أما ما يتعلق بالطرق المغلقة داخل البلدة القديمة فقد سبق لبلدية الخليل أن أصدرت مخططا توضيحيا يبين الشوارع والمعابر المغلقة وسط مركز المدينة، إما من خلال بوابات حديدية أو بالبراميل الإسمنتية، وقد بلغ عدد الطرق والشوارع المغلقة (٣٣) شارعا ومعبرا، لتتحول الخليل القديمة إلى أقسام منعزلة عن بعضها البعض، (فمدينة بأكملها وحاضرها وتاريخها ومستقبلها جرى تخريبه بهذا الشكل من أجل أربعمائة مستوطن)، هذا ما قاله أبو ربحي أحد سكان الخليل... الذي أضاف متسائلا :أي شرع أو قانون أو ملة تجيز مثل هذه الأعمال الهمجية؟.

رغم مكعبات الإسمنت، فالحدود بين (H١) و (H٢)، في الخليل غير واضحة المعالم ومتداخلة، وتسمح بتسلل المستعربين والمستوطنين لقلب المدينة، ولم يكن أيوب الشعراوي فريسة صعبة لمختطفيه، حيث تمت عملية الاختطاف في وضح النهار وبدون ضوضاء. لقد أعطى اتفاق الخليل الذي وقع مع نتنياهو، مجالا لتهويد أكبر للمدينة، وما تعانيه المدينة الآن، هو نتيجة عدم الحسم الفلسطيني بأن كل الخليل فلسطينية ●●

التطبيع ....الطعن من الخلف

بيننا وبينهم الحق في العودة

وسام الرفيدي

لم بعد المطلب الفلسطيني الرسمي والمستهجن شعبياً بالعودة إلى ما قبل ٢٩ أيلول شعاراً مطلباً فقط، فنفر من الفلسطينيين ـــ يشكلون اتجاهاً على أية حال رغم هامشيتهم- حولوه إلى ممارسة محمومة وغريبة، بالعودة إلى إقامة العلاقات والنشاطات التطبيعية مع الصهاينة، بالضبط كما كان الحال قبل ٢٩ أيلول ٢٠٠٠.

عادت ذات الشعارات البائسة والزائفة لتطل برأسها: نوصل موقفنا للآخر ونتعرف إلى موقفه/ نؤثر في الرأي العام الإسرائيلي/...وكان شيئاً لم يكن، وحتى لو كان هذا الشيء حمامات دمٍ لأبناء شعبنا واتضاح عنصرية وزيف ما يسمى بمعسكر السلام الإسرائيلي الذي اخذ علينا تمسكنا بالحق في العودة بما يشكله ذلك من إحراج له.

يمكن رصد العديد من الأنشطة التطبيعية منذ تسلم شارون للسلطة في شباط.

وليست المسألة بحاجة لكثير من الذكاء لاكتشاف أهمية التزامن التالي: كان (اليسار الصهيوني) في السلطة، وجزر من أبناء شعبنا المئات فتجند كل (السلاميين) الصهاينة خلفه دعماً وتفهماً وحملوا علينا في بيانهم الشهير لتمسكنا بحق العودة ومقاتلة المحتلين!. فاندحر التطبيعيون واصدروا البيانات النادبة للحظ والمعبرة عن الحرج والمستخلصة للدروس. وأوقفوا التطبيع. ثم انهزم (اليسار الصهيوني) وجيء بشارون فنشط التطبيع من جديد وهذه المرة تحت شعار(عزل شارون) ..أما لمصلحة من سنعزله فلمصلحة (اليسار) إياه الذي ينفذ الآن سياسة شارون نفسها!. إنها العودة لذات السياسة العقيمة والمدمرة في الرهان على يساريهم ضد يمينييهم، دون ملاحظة الإجماع القومي الذي تبلور في الانتفاضة الأخيرة وقبلها في محادثات كامب ديفيد حول حق العودة تحديداً.

هل نتجنى إذن إن قلنا أن جماعة التطبيع ليسوا أكثر من طابور خامس يعمل كسمسار لحزب العمل المنهار؟. فالنشاط المحموم منذ شباط الماضي حتى اللحظة يظهر إلى أي حد إندلق التطبيعيون بهمة عالية!.

لقاءات على مستوى شخصيات رفيعة من الجانبين تحضرها حنان عشراوي من مؤسسة مفتاح، أكاديمياتٍ ينشطن لتجنيد فتياتٍ لعمل نسائي مشترك مع محاميات وعضوات كنيست من الصهاينة، أكاديميون ينظمون الدورات المشتركة للشبيبة وحتى في أقصى ظروف الحصار يدبرون (بعلاقاتهم) تصاريح لفلسطينيين ليتوجهوا إلى تل أبيب، مدرسة خاصة لها فروعها في الضفة والقطاع مستمرة بتنظيم (حوارات سلامية) تصل حتى اليابان، وتلك المدارس غارقة في نشاطٍ تطبيعي منذ سنوات على جبهة المعلمين، إصدار ملحق صحفي خاص للترويج لنشاط معسكر (السلام الإسرائيلي) .وأخيراً لقاءات بروكسل للشبيبة واجتماع حفنة من الصحفيين مع رئيس دولة الاحتلال.

وأخذاً بعين الاعتبار لسذاجة العديد من المشاركين، والجشع الشخصي لهم في التمتع بالأسفار والإقامة في الفنادق- وهذا كله توفره العديد من الأنشطة- فإن المنظمين ليسوا من السذاجة بمكان. وإذا كان لسان حال السذاجة يعلن (ما المشكلة أن نلقاهم ونقول ما نريد حتى أقصى الموقف الوطني) فإنه لا يدرك أن الصهاينة يسعون لذلك بالذات: قل ما تشاء فالمهم أنك تحاور لا تصارع ، فالهدف تحويل العلاقة من الصراع إلى الحوار. (دون تجاهل المكاسب الاستخبارية خاصة عندما يتعلق الأمر بأنشطة شبابية). ولا يصعب تخيل المستفيد من الحوار على جثة الصراع ضمن موازين القوى الحالية.

أما القائمون على الأنشطة فليسوا بسذجٍ على أية حال، إنهم يسعون تحديداً إلى دحر منطق الصراع فالمسألة بالنهاية تبدو شبيهة بما ذهب إليه السادات: اللقاءات تزيل الحواجز النفسية التي تمنع التفاهمات المشتركة والمراعاة المتبادلة للاحتياجات.

هل نكتفي بالقول إن التطبيعيين لم يتعلموا درسي الانتفاضة الأهم: جذرية التناقض بين المشروعين، الصهيوني الإقتلاعي والفلسطيني التحرري وكذلك اتضاح الإجماع الصهيوني في العداء لجوهر الحقوق الوطنية، نعني به حق العودة وإعلان (اليسار الصهيوني) قال ذلك صراحة...

وفي ذلك على ما نعتقد تبسيط يخل بالمنطق. فجماعة التطبيع يدركون تماماً أن نشاطهم المحموم منذ شباط يهدف إلى خدمة عودة حزب العمل للسلطة، راعي التطبيع منذ عصام السرطاوي حتى أكاديميي الحوار في جامعة بيرزيت مطلع الثمانينات. أما ما يتمخض عنه كل هذا النشاط فهو أحياناً بعض الفعاليات التي يجري نفخها إعلامياً فيما هي وكل ما سبقها لسنين وسنين لا تساوي واحداً على الألف مما قدمه اليسار الفرنسي الحقيقي للثوار في الجزائر، أو ما قدمه الشيوعيون البرتغاليون عندما هربوا بسلاحهم من معسكر الاستعمار والتحقوا بالثوار الانغوليين. فلا يبالغن أحد في جدوى اعتصام على ارض أو مسيرة عند حاجز إن التضامن الحقيقي ليس هنا وهذا يقودنا إلى المسألة الأهم،

فمن حيث المبدأ ليس هناك من عاقل لا يسعى لاختراق جبهة الآخر ولكن على أية قاعدة يريد هذا الآخر أن يخترق احتلال بلده لوطننا ليتضامن معنا. أمن خلال أنشطة تريح ضميره والسلام أم بالانحياز لجوهر حقوقنا وهو هنا حق العودة؟. في هذا فقط تكفير عن جريمة ارتكبت بحق شعبنا. إن الالتزام بحق العودة نعتقده تحديداً القاعدة التي يجب أن تنهض عليها العلاقات مع الآخر في التجند ضد الاحتلال الصهيوني إذ أن الانحياز لحقنا في العودة افتراق عن صهيونيته حصراً، أما التمسك بالصهيونية وجوهر مشروعها في فلسطين وادعاء التضامن معنا فذلك ليس أكثر من زيفٍ وخداعٍ وهنا اختراق حقيقي لجبهتهم لا التجند كطابور خامس لخدمة حساباتهم التكتيكية الحزبية ●●

في لقاء مع الهدف

الرفيق ابو احمد فؤاد :

■ مجموعات "الشعبية" ستلاحق كل مستوطن وجندي فوق ارضنا.

■ المطلوب تعزيز الوحدة الوطنية وتصعيد الانتفاضة وتطويرها.

حاوره
علي سمودي

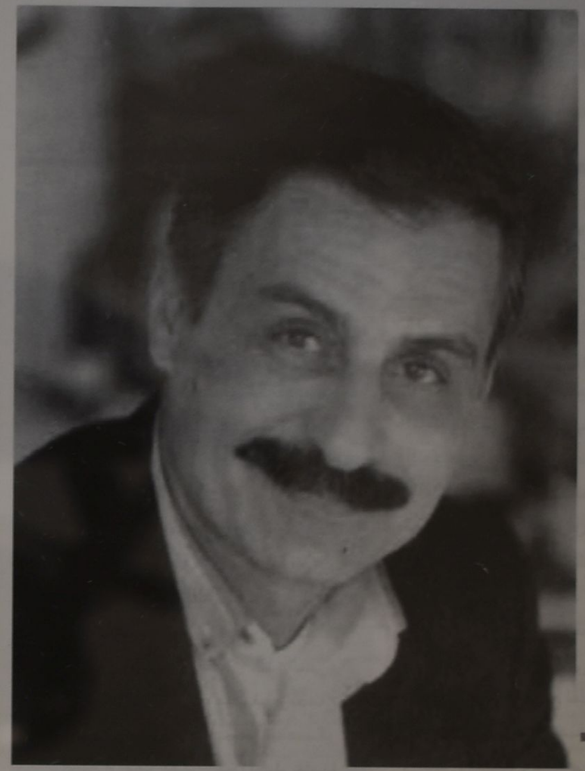

تحدث ابو احمد فؤاد، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، للهدف عن رؤية الجبهة للانتفاضة ومستقبل القضيه الفلسطينيه مؤكدا فشل خيارات اوسلو، ودعا الى ضرورة التمسك بالانتفاضة والمقاومة، وقدم اجابات واضحة عن مواقف وبرامج الجبهة الشعبية مؤكدا انها لم ولن تلغِ الكفاح المسلح.

س : كيف تقرأ واقع الثورة الفلسطينية بعد خروج المقاومةمن بيروت، ودخول القيادة الفلسطينية نهج التسوية والتفاوض ؟

■ أدت حرب ١٩٨٢ لضرب الظاهرة العلنية للثورة الفلسطينية في لبنان، ولكن الثورة اثبتت انها اكبر من ذلك بكثير خاصة في الوطن المحتل، وكان هذا عامل رئيسي في استمرار الثورة، لكن المؤسف الذي حصل هو ان فريقا فلسطينيا قد اخذ خيارا آخر هو خيار المفاوضات والبحث عن الحلول السياسية. في حين ان تجربة الثورة في لبنان قد هيات الظرف لما انجزه حزب الله والقوى الوطنية اللبنانية فيما بعد، في ضوء ذلك كان من الخطأ السياسي اخذ جزء من الثورة الفلسطينة لخيار مغاير لاستمرار العمل العسكري والكفاح المسلح مع كافه اشكال النضال الاخرى.

س:هل كان هناك طريق اخر غير اوسلو بعد اقفال كافة الابواب في وجه الثورة، والضربة التي تعرض لها العراق وغياب عامل الدعم العربي الرسمي والشعبي ؟

■ ان تعليق الهبوط السياسي على شماعة التغيرات الدولية، امر لا يمكننا فهمه، صحيح ان التغيرات الدولية والاقليمية عامل هام، لكننا كنا امام خيارين، اما ان نستمر في النضال والصمود والتمسك بالثوابت الوطنية او ناخذ بخيار التسوية السياسية المطروحة من الادارة الامريكية. وهي تسوية لن تكون في يوم من الايام في مصلحة شعبنا والامة العربية، بعدما تفردت الادارة الامريكية في ادارتها لشؤون العالم. في تلك الفترة لم نكن ملزمين او مضطرين للقبول، باعتبار ان ما طرحه مشروع بوش لا يحقق ويلبي طموحاتنا وحقوقنا الفلسطينية. من هنا فان دخول فريق من المنظمة ما يسمى بالتسوية لم يكن لخدمة شعبنا. خاصة وان هناك

عدة انظمة عربية كانت تريد للمنظمة ولوج التسوية لترتاح من القضية والهم الفلسطيني، تحت ذريعة اخذ الفلسطينين القرارات التي يريدونها، بعض الانظمة كانت تريد ان تذهب الامور في هذا الاتجاه الذي سار به الفريق الفلسطيني. ولكن للاسف كل ما وقع من اتفاقات لا يلبي الحد الادنى من التطلعات الفلسطينية وما بني على باطل فان نتيجته باطل وتكريس للاحتلال.

س :ولكن اوسلو اعاد جزءا من الارض وبدات عمليه البناء وعاد عدد كبير من المناضلين وقادة العمل الوطني وشعبنا يسير تدريجيا نحو الاستقلال؟

■ لم تات اتفاقات اوسلو وما تلاها بنتائج ايجابية لمصلحة شعبنا وحقوقه، سواء كانت سياسية او امنية او اقتصادية، و نحن نعتبر هذا الامر مفيد فيما يتعلق بعودة بعض القياديين والكوادر، وكان قرارنا في الجبهة ان من يستطيع ان يدخل للوطن فليدخل وهذا حق مشروع، لانه وطننا. ولكن هذه المسائل ثانوية، والجوهر هو مقومات الاستقلال الوطني الذي لم يرد في اوسلو وغيره. اضف لذلك ان كل ما وعدوا به من الولايات المتحدة والاوروبين وبعض الانظمة كان تضليلا. لذلك يجب ان نقول ان هذه الاتفاقات ادت لمصائب والوقائع تؤكد ان الاحتلال لن يدحر من خلال المفاوضات والاتفاقات بل من خلال المزيد من النضال وتقديم التضحيات وتصعيد الانتفاضة والمقاومة بكافة اشكالها بما فيها العمل المسلح. اما الرهان على امريكا فحتى الطفل في شعبنا يدرك ان الامبريالية الامريكية بغض النظر عن قيادتها، منحازة بشكل تام لهذا العدو ولا يمكن ان يتغير او يتوقف هذا الدعم والسياسة الا اذا تضررت مصالح امريكا في المنطقة وتزايدت وتيرة المقاومة وجعلنا العدو يدفع خسائر يومية بشرية واقتصادية وسياسية.

س :اذا كنتم واثقون من خطأ مسار التفاوض لماذا وافقتم على عودة كادر كم المتقدم؟ البعض يقول انكم عدتم بناء على توجه لدى الجبهه لانخراط التدريجي في السلطة.

■ كانت الجبهة دوما ترفع شعار العودة للوطن ونحن كنا سابقا نعمل لادخال مناضلينا للوطن بالطرق المختلفة وخاصة عبر الحدود، لكن عندما اصبح هناك فرصة لدخول بعض الرفاق لم نتاخر، لاننا نعتبر ذلك حقا من حقوق شعبنا ولا نعتبره في يوم من الايام بدلا عن حق عودة كل شعبنا. وهذه المساله غير معقدة ولا تخضع لاي صفقة او رهان، فكوادرنا وجماهيرنا موجودة في الداخل ويمكن ان يستمر نضالها وفعلها دون دخول كوادرنا، ورغم ذلك لم ولن يحصل تغيير في مواقفنا.

س : كيف تقراون واقع الانتفاضة المستمرة رغم الحصار والعدوان والتخاذل العربي ؟

■ جاءت الانتفاضه لتعيد القضية الفلسطينية لمكانتها على الساحة الدولية والعربية، وهذا الشعب يفاجيء العالم وقيادته احيانا بالاتجاه السليم، ونتذكر ان بعض الاصوات الفلسطينية والعربية بعد عام ١٩٨٢ كانت تقول لن تقوم قائمة لعمل ثوري فلسطيني ذو فاعلية وبعض القيادات يئست وبحثت عن حلول اخرى فجاء شعبنا عام ٨٧ وقال انا هنا. وجاء اخوتنا ودخلوا في المفاوضات والاتفاقات والتي ابرزت مخاطر كبيرة بعد قمة كامب ديفيد في واشنطن، لقد لمست جماهيرنا ان هناك امرا خطيرا يعد لتصفية القضية وتداعت بالانتفاضة كرد على الاحتلال وباستعداد وتصميم وارادة قوية لمواصلة النضال ولفرض ما يريده شعبنا على الاحتلال. جماهيرنا لا تريد حكما ذاتيا ولا بحبوحة اقتصادية في ظل الاحتلال، بل دحره لانه بذلك يمكن ان تصل لكل ما تريده. ولن تسمح الجماهير والفصائل بان تجهض الانتفاضة عبر مساومات على هذه القاعدة، واعتقد ان هناك تصميما عاليا من قبل القيادةالوطنية والاسلامية وجماهيرنا في الوطن المحتل وكل شعبنا في الشتات على التمسك بخيار الانتفاضة واستمرار المقاومة وتطويرها لانها الخيار الوحيد لدحر الاحتلال. وقد كانت هناك لقاءات في امريكا وشرم الشيخ في محاولة للضغط على القيادة الفلسطينية للتنازل والرضوخ ولكن الوقائع اكدت ان هذه القيادة لم تتنازل بل كانت مع الموقف الشعبي.

س:ما هو المطلوب حاليا لمنع اجهاض الانتفاضة وتعزيزها وتطويرها وحمايتها ؟

■ الظرف الراهن مناسب لتجسيد وتعزيز الوحدة الوطنية الحقيقية التي تجسدت على الارض، وعلى القيادة الفلسطينية ان تضع في اولوياتها ترتيب اوضاعنا الداخلية لتصبح الوحدة راسخة وحقيقية، يجب تعزيز القيادة الوطنية والاسلامية ومكانتها، ويتفرع عنها لجان موحدة في كل مكان. ويجب ان تعود المنظمة قائدةالشعب الفلسطيني، يجب الفصل بين مؤسسات المنظمة والسلطة. من هنا ندعو كل القوى واخوتنا في السلطة الوطنية لتكون القضية الاولى على جدول اعمالنا جميعا كيف نعزز وحدتنا على اسس سياسية ونضالية مختلفة كما كان قائما خلال السنوات الاخيرة، مستفيدين من الدروس والتجربة. ونعتقد ان هذا مطلب شعبي حتى نقضي على كل المسائل والسلبيات التي اساءت لشعبنا وثورتنا ومسيرتنا.

س :اين الجبهة الشعبية من الكفاح المسلح وهل اسقطتم هذه القضية من استراتيجيتكم؟

■ لم تلغ الجبهة الشعبية في يوم من الايام العمل المسلح من استراتيجيتها السياسية، ومؤتمرنا الوطني السادس، اكد مجددا ان الخيار سيبقى قائما حتى دحر الاحتلال، واذا حصل انطباع لدى البعض بان الجبهة قد غيرت في موقفها تجاه الموضوع فهو انطباع غير صحيح. والحقيقة ان الجبهة متمسكة بهذا الخيار، وستستمر بتنفيذ عملياتها العسكرية وكافة اشكال المقاومة الاخرى، ما دام الاحتلال جاثما على ارضنا. يجب ان يشعر كل مستوطن وجندي صهيوني انه مستهدف من مجموعات الجبهة الشعبية والقوى الاخرى ما دام يغتصب هذه الارض. واقول لشعبنا ان هذه الثورة والانتفاضة ستحقق الاهداف الوطنية لشعبنا ●●

غـــــزة:
البطالة تتفشى والفقراء يدفعون الثمن

مكتب الهدف-غزة

جلس عمر أبو عون (٥٣ عاماً)، على أحد المفترقات الرئيسية في غزة بانتظار الحصول على فرصة عمل ليعود لأطفاله بما يسد رمقهم ... طال انتظاره في ذلك اليوم وعاد صفر اليدين إلى أسرته وأطفاله ...

أبو عون صرخ قائلاً: «آتي إلى هنا منذ أسبوع على أمل أن أجد عملاً بأي ثمن ولكنني أعود بلا عمل». وأضاف بحزن ان كثيرا من العمال يأتون إلى هنا مع ساعات الصباح الباكر ولكن أرباب العمل لا يأتون فالأوضاع السائدة فرضت نفسها على الجميع.

أبو عون عاد إلى بيته خالي الوفاض، مثل آلاف العمال وأرباب الأسر في غزة، الذين لا يجدون قوت يومهم منذ بضعة أشهر، ويعتاشون على المساعدات الاجتماعية التي تصرفها وكالة الغوث أحياناً أو المؤسسات الاجتماعية التي تجود عليهم أحياناً بما لديها.

وقال: «كنت أعمل داخل الخط الأخضر ومنذ اندلاع الانتفاضة وأنا ممنوع من العمل»، لكن الصغار لا يعرفون معنى أن تفقد مصدر رزقك فهم يريدون كل شيء.

وتقول منظمات حقوقية ودولية تعمل في محافظات غزة، أن نسبة البطالة ترتفع شهرياً بسبب توقف الكثير من المصانع عن العمل بسبب الحصار الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية، ومنع دخول كثير من المواد الخام إلى بعض المصانع الصغيرة التي كانت تشغل عددا من العمال.

في غزة يمكن تلمس نسبة البطالة العالية في صفوف المواطنين، فإذا تجولت في الشوارع تجد آلافا من المواطنين الهائمين على وجوههم بدون عمل وبدون أي مصدر رزق آخر.

ورغم أن المشكلة عامة إلا أن اللاجئين في المخيمات والفقراء في الأحياء الشعبية هم المتضرر الأكبر نتيجة غياب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم الاهتمام الكافي بهذه الفئات منذ سنوات عديدة.

ويقول الباحث والمختص في شؤون العولمة والتنمية غازي الصوراني للهدف:«إن معدلات البطالة خلال انتفاضة الأقصى تسارعت بشكل كبير جداً وتدهورت الأوضاع الاقتصادية بصورة غير عادية خاصة لدى سكان المخيمات والمناطق الشعبية».

وبين أن الفجوات الاقتصادية في أوساط الشعب الفلسطيني اتسعت بشكل غير مسبوق طوال سنوات طويلة من التاريخ المعاصر.

وأضاف: «لا يعقل هذا الاتساع في الفجوات الاقتصادية والاجتماعية عبر مظاهر الثراء السريع الذي خلق حالة من الحراك الاجتماعي الداخلي، ساهم في كثير من مظاهر التباعد بين الطبقات على قاعدة المصالح الجديدة».

المراقبون للأوضاع داخل الأراضي الفلسطينية يؤكدون باستمرار أن شبح المجاعة بات يهدد آلاف العائلات التي فقدت مصدر رزقها منذ شهور عدة.

وكان رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر رينيه كوزنييك قال في تصريحات صحفية أن تكامل العائلات الفلسطينية التقليدي والخدمات الاجتماعية التي تقدمها بعض الهيئات، حالت دون حدوث مجاعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأبدى كوزنييك قلقه من تدهور الأوضاع في الأراضي المحتلة محذراً من حدوث مجاعة في أوساط العائلات الفلسطينية الفقيرة.

وعبر المفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية كريستوفر باتيه، عن نفس الرؤية، مؤكداً أن العمال يعيشون حالة من الفقر المدقع.

وأكد في تصريحات نقلتها نشرة تصدر عن الاتحاد الأوروبي أنه إذا استمرت الظروف الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بالتدهور فإن عدد الفقراء سيزداد ، وإذا فقدت السلطة الوطنية السبل لتوفير الخدمات الأساسية والمحافظة على القانون والنظام، فإنه سيكون من الصعب إعادة الوضع إلى ما كان عليه في السابق.

ودفعت حالة البطالة المتفشية في صفوف المواطنين، عدداً من الفقراء للبحث عن سبل للخلاص الفردي من الأزمة خاصة وأن مستوى مجابهة ظاهرة الفقر والبطالة لم تصل للمستوى المطلوب ولم تجد لها حلولاً مؤقتة أو مستديمة.

علي الشريف وزوجته وأطفاله الخمسة، يعتصمون أمام مبنى وكالة الغوث الدولية وهم يحملون أرغفة الخبز بأيديهم مؤكدين أنهم لم يعودوا يحصلوا على رغيف الخبز. ويبدي المواطنون الذين يمرون بالمكان حالة من التعاطف الشديد مع هذا المواطن رغم حالة عدم الاهتمام التي تعاملت بها وكالة الغوث مع قضيته ، وبذلت عدة مؤسسات فلسطينية جهودا بحدود معينة للتخفيف من حدة البطالة والحيلولة دون انفجار الوضع العام. واستطاعت مؤسسات زراعية عدة من البدء ببرنامج الفقراء مقابل العمل لمساعدة آلاف المزارعين الذين فقدوا أراضيهم ومزروعاتهم خلال الانتفاضة.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه من جديد كيف يمكن مواجهة البطالة المستشرية في صفوف المواطنين الفلسطينيين؟ ●●

الألغام
الموت الرابض تحت الأرض

إبراهيم الخطيب

فلسطين / خاص بالهدف

حمل حقوقيون وقانونيون فلسطينيون سلطات الاحتلال مسؤولية زرع الألغام في الضفة الفلسطينية، والجولان السوري المحتل، وما تسببه من قتل وإصابات جسدية وما تحدثه من أضرار اقتصادية.

وطالب حقوقيون، بضرورة التعامل معها بجدية، لا سيما حجم انتشارها ومداه، وما تحدثه من مشاكل. وضرورة تحديد آليات وطرق ومسؤوليات مباشرة لعملية إزالة وتنظيف الألغام.

وأكد عايد أبو قطيش منسق مشروع التوعية لخطر الألغام ومخلفات جيش الاحتلال في الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، استشهاد وإصابة أكثر من ٢٥٠٠، مواطن في الضفة الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ لغاية الآن، بسبب انفجار الألغام خاصة المضادة للأفراد والأجسام القابلة للانفجار.

وأوضح أن دراسة الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، والتي اعتمدت على عينة عشوائية أشارت إلى وقوع حوالي(٣٠٠). انفجار أصيب خلالها ٤٣٦ مواطنا. وتبين أن الفئة العمرية الأكثر عرضة للإصابة تتراوح أعمارها بين ١٢-١٥ سنة، إذ أنهم الأكثر حركة. أما نوعية الإصابات التي تحدثها فهي بتر الأطراف وإصابة العيون والأذن وتشوهات في الوجه والصدر. وتتوقف نوعية الإصابة على طبيعة اللغم فهناك اللغم المتفجر القفاز. والمضاد للدروع والذي مع مرور الزمن يصبح قابلا للانفجار السريع، وتأثيره وأضراره أكبر بكثير من الألغام المضادة للأفراد.

وبين أبو قطيش أن عدد حقول الألغام المعلن عنها رسميا من إسرائيل، في الضفة الفلسطينية تبلغ حوالي (١٥) حقلا، حيث تحدث مراقب الدولة الإسرائيلية عن وجود (٣٧٠) حقلا ضمن حدود الدولة العبرية، والمناطق التي تسيطر عليها، وتتوزع هذه الحقول في محافظات الضفة. وحسب تقرير مراقب الدولة قال قطيش: أن معظم حقول الألغام أقيمت في فترة الحكم الأردني وقام جيش الاحتلال فيما بعد بتوسيعها وزراعة غيرها.

ووصف أبو قطيش، الأسيجة التي تحيط بحقول الألغام بأنها بالية، عدا عن عدم وضوح اللوحات التحذيرية والتي تكون أحيانا كثيرة مكتوبة بالعبرية يؤدي إلى دخول الحقل دون معرفة. ولم تشمل إجراءات الصيانة التي تقوم بها قوات الاحتلال كل ستة أشهر لهذه الحقول.

ولم تعد قوات الاحتلال تهتم بحقول الالغام بعد توقيع اتفاقية أوسلو ، فيما تشمل المخاطر ايضا ميادين التدريب العسكري والتي تحتل مساحات واسعة من الأراضي حيث يتمركز أكثرها شرق طوباس وجنوب الخليل، وتتبع خطورتها من فشل انفجار حوالي (١٠٪)، من الذخائر التي تستخدم أثناء التدريب العسكري، وبالتالي فهي تصبح قابلة للانفجار في أية لحظة، أضف لذلك القنابل اليدوية والتنويرية التي قد يعثر عليها الأطفال. وأكد أبو قطيش أن ضغوطا من جيش الاحتلال وأجهزته الأمنية والاستخبارية الإسرائيلية، عند كل انفجار كانت تفرض على أسر الضحايا التزام الصمت والتكتم عما حدث، كما أشار إلى وقوع العديد من انفجارات الألغام بعد قيام السلطة الفلسطينية.

وتدعي سلطات الاحتلال أنها قامت بتنظيف هذه الحقول لكن ما حدث في قرية النبي إلياس، حيث وقع انفجار بعد أن سمحت سلطات الاحتلال للسكان بدخول حقل الألغام المجاور ينفي هذا الادعاء.

وقال بالمقارنة بين تعامل السلطات الإسرائيلية مع حقول الألغام في ميادين التدريب في الضفة الفلسطينية التي ترجع ملكيتها للمواطنين، وبين تعاملها مع حقول الألغام الموجودة داخل حدود الدولة الإسرائيلية، فإنها تقدم للمزارعين الإسرائيليين وسكان الكيبوتسات القريبة من حقول الألغام تعويضات لعدم تمكنهم من استغلال تلك الأراضي، فيما لا تعير أدنى اعتبار للأرواح والأضرار الاقتصادية الناجمة عن حقول الألغام في الأراضي الفلسطينية، فضلا عن اتساع مساحات ميادين التدريب العسكرية وإعلان مناطق عديدة في الضفة بأنها مناطق إطلاق نار تمنع بسببها الزراعة أو أي نوع من الأنشطة الاقتصادية.

وأكد أبو قطيش أن عملية تنظيف الألغام مكلفة وهي تفوق قدرة السلطة الوطنية من حيث الكوادر المدربة والأجهزة المساعدة لاكتشاف الألغام وتدميرها، فضلا عن كلفتها المالية حيث أن تكلفة زراعة اللغم الواحد المضاد للأفراد تبلغ (٣)، دولارات بينما إزالته تكلف (١٠٠) دولار، مما يستوجب إلزام سلطات الاحتلال بإزالة كافة حقول الألغام من الأراضي الفلسطينية قبل أن تتسلمها السلطة الفلسطينية، علما أن تقرير مراقب الدولة العبرية خلص إلى أن معظم حقول الألغام الموجودة في مناطق الضفة لا يوجد لها ضرورة أمنية من الناحية العسكرية. وأن مسألة تنظيفها محفوفة

بالمخاطر كونها قديمة ومن الصعوبة بمكان الكشف عنها وتدميرها.

الغام الجولان

وحمّل شعوان جبارين / المساعد القانوني والباحث الميداني في مؤسسة (الحق)، سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن زراعة الألغام وتنظيف حقولها وتبعاتها المالية وتعويض السكان المدنيين وأية أضرار جسدية واقتصادية تنجم عنها.

وقال أنه قام بتوثيق (٦٦)حالة، ما بين شهيد وجريح وقعوا ضحايا الألغام في الجولان السوري المحتل في الفترة بين ٦٧-٩٩، كان من بينهم (٥٠)جريحا، و(١٦) شهيدا، وبلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن (١٨) سنة، من بين الجرحى (٨٣٪). وأضاف هناك حالة فقدت ساقيها وعينيها و(٦) حالات فقدت على الأقل عينا واحدة، وحالة واحدة فقدت الرجل والعين والأذنين و(٦) حالات فقدت رجلا واحدة على الأقل و(١٦) حالة فقدت أياديها وحالة واحدة فقدت يدا ورجلا وعينا و(١٨) حالة أصيبت بحروق وجروح وتشوهات في كافة أنحاء الجسم،

أما بالنسبة للأعمار فقد أصيب أكثر من (١٥) شخصا تتراوح أعمارهم ما بين سنة وعشر سنوات، و(١٤) جريحا بين ١١-١٥ سنة، و(١٤) جريحا بين ١٥-١٨ سنة و(٧) جرحى بلغت أعمارهم فوق ١٨ سنة، فيما استشهد (٥) أطفال تراوحت أعمارهم بين سنة وعشر سنوات وشهيدان بين ١١-١٥ سنة وشهيد واحد بلغ عمره بين ١٦-١٨ سنة، و(٨) شهداء بلغت أعمارهم فوق (١٨) سنة مما يدلل أن (٥٠٪)، من الشهداء هم من بين الأطفال.

وقال تبين لنا تهديد حياة الناس المباشر واليومي في الجولان المحتل، بسبب وجود الألغام الملاصقة لبيوتهم وأكثر من ذلك يوجد هنالك حقل للألغام وسط قرية مجدل شمس على تلة محاطة بالبيوت والمدارس من كافة الجهات، وفي فصل الشتاء تحدث انهيارات للتربة مما يؤدي إلى انجراف عدد من الألغام مع التربة باتجاه البيوت. كما تبين أن حقل الألغام لا يبعد عن مدخل العديد من البيوت أكثر من متر واحد. فضلا عن أن الحقول الزراعية في الجولان مليئة بالألغام وبالتالي فإن النسبة الكبرى من الجرحى أصيبوا إما داخل قراهم أو حقولهم الزراعية. وأن جزءا كبيرا من المناطق الرعوية ملغمة ودون أسيجة أو شارات تحذيرية حولها الأمر الذي تسبب بنفوق الأبقار وأحيانا مقتل الرعاة، خاصة في تلك المواقع في منطقة عين الحمراء جنوب قرية مسعدة. بينما الحقول والمراعي المخصصة لأبقار وأغنام المستوطنين مجهزة ومزوده بالأسيجة وأدوات الحماية وخالية من الألغام.

وأكد جبارين على عدم وجود برنامج لتأهيل ضحايا الألغام وقال هناك الكثير من الحالات التي لم تتلق تعويضات أو تأهيلا. وأكد جبارين أن تقرير مراقب الدولة العبرية الذي بقي جزء منه طي الكتمان والسرية كشف عن بعض الحقائق الهامة وإن لم تكن كاملة بأن غالبية أو جميع محطات وأنابيب المياه الرئيسية ومحطات الكهرباء التي تزود إسرائيل مفخخة بالألغام كما كشف عن وجود الغام حول المستوطنات، وأكد التقرير على وجود (٧٦) حقلا للألغام في هضبة الجولان المحتلة.

وقال جبارين: عن سؤال مراقب الدولة لجيش الاحتلال حول أسباب ذلك، تلقى المراقب رسالة جاء فيها (بأن حقول الألغام هذه لا تشكل خطرا على جنود جيش الدفاع ولا على المواطنين الإسرائيليين لبعدها عن المكان)، وبمعنى آخر يقولون بأن (الدم اليهودي هو بمنأى عن الخطر وأن أي دم آخر هو مباح) ●●

المبادرة العربية الدرزية تصدر بيانها رقم ٦

أصدرت حركة المبادرة العربية الدرزية في الجليل بيانها السادس حول مقاومة هذه الحركة لتجنيد الشبان العرب الدروز في الجيش الصهيوني. والمعروف أن التجنيد الإجباري للشبان العرب الدروز قد فرض عام ١٩٥٦، بقوة القانون الاحتلالي، وبعد اتفاق الحكم الصهيوني مع عدد من شيوخ الطائفة.

وذكر البيان أن الكفاح لأجل مقاومة التجنيد الإجباري بدأ منذ فرض القانون، ولا زال مستمراً حتى هذا اليوم، حيث دفع العديد من الشبان الرافضين للجندية الإجبارية ثمنا باهظا في هذا المجال، وكانت تأسست عام ١٩٥٦، حركة الشبان الدروز الأحرار بقيادة الشيخ فرهود فرهود من قرية الرامة الجليلية، ثم تأسست عام ١٩٧٢، لجنة المبادرة الدرزية، ثم اتسع النطاق وأعيد تشكيل اللجنة لتصبح حركة المبادرة العربية الدرزية. وتأخذ مقاومة التجنيد أشكالا عديدة، فيما مضمونها وطني وقومي. ويشير البيان إلى أن الخدمة الإجبارية فرضت على الدروز، فيما فتحت الجندية كاختيار وتطوع للعرب من الطوائف الأخرى ويدعو البيان إلى وضع استراتيجية لها تأثيرها العربي العام بما يشمل الدروز والبدو، حيث يجب أن تتصدى القوى السياسية العربية لهذا الأمر. كما دعا إلى عقد مؤتمر عربي لبحث قضية الجندية العربية في الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن الصهيوني الأخرى ●●

تكيّف الأسر الفلسطينية في مواجهة الحصار

حسن لدادوة

استخدمت إسرائيل الاقتصاد لتحقيق أهداف سياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. مستهدفة خلق أجواء تحد من دوافع مقاومة الاحتلال، وخلق حقائق تمنع احتمالات قيام دولة فلسطينية مستقلة، من خلال إفقار المجتمع الفلسطيني وتدمير أبنيته الإنتاجية وإعادة صياغتها بما يتناسب مع أهداف إسرائيل السياسية والاقتصادية، من خلال سياسات تؤدي إلى تقليص سيطرة الفلسطينيين على الأرض والموارد الطبيعية، والسيطرة على التجارة الخارجية وإلحاق اقتصاد الأراضي المحتلة كسوق حرة للسلع الإسرائيلية بلا جمارك، وسلب الاقتصاد الفلسطيني من خلال الجمارك والضرائب واستخدام العملة الإسرائيلية بوصفها العملة الرسمية، وتخريب البنية التحتية وإهمال المرافق والخدمات العامة، مما أدى إلى ارتباط اقتصاد (ومجتمع) الضفة الغربية وقطاع غزة بالاقتصاد الإسرائيلي بصورة شبه كاملة. وهو ما سهل امتصاص الاقتصاد الإسرائيلي للعمالة العربية غير الماهرة وخصوصا في قطاعات البناء والخدمات. وجعل مصادر العيش والخدمات الفلسطينية معتمدة على إسرائيل.

فقد أدى الإغلاق الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية، وهو الأطول منذ بدأت إسرائيل سياسة الإغلاق في العام ١٩٩٣، إلى خسائر فادحة لحقت بالاقتصاد الفلسطيني، فلم تقتصر الآثار على احتجاز النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي بدأ في العام ١٩٩٨، بعد فترة من الركود الناجم عن السياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧. بل أن الإجراءات الإسرائيلية ضد انتفاضة الأقصى وضعت الاقتصاد الفلسطيني على حافة الانهيار، وأدت إلى نتائج خطيرة تمس مستويات معيشة الأسر الفلسطينية، وتسارع انتشار الفقر وارتفاع حدته إلى درجات غير مسبوقة.

ويذكر أن إسرائيل اتخذت خلال انتفاضة عام ١٩٨٧ العديد من الإجراءات القمعية الهادفة إلى خنقها. فقد فرضت حصارا عسكريا واقتصاديا على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترات طويلة. ولجأت إلى ضغوط اقتصادية عديدة، مثل الملاحقات الضريبية والمصادرات وإغلاق المحال التجارية ومنع العمال من التوجه للعمل في المدن الفلسطينية أو وراء الخط الأخضر. إضافة إلى هدم المنازل وفرض منع التجول والحصار على التجمعات السكانية. وأدى ذلك إلى حالة عامة من عدم الاستقرار في مصادر الدخل والعمل. وأعادت إسرائيل استخدام قنوات تشابك وتبعية الاقتصاد الفلسطيني، في الانتفاضة الحالية، كأدوات ضغط على الشعب الفلسطيني لكبح جماح المشروع الوطني الفلسطيني في الحرية والاستقلال، واستخدامها أدوات عقاب لقمع الانتفاضة.

تحاول هذه الورقة تقديم تقييم سريع لأثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية، واتجاهات تكيفها مع هذه الآثار. بالاعتماد على نتائج مسح «أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية»، ومسح «أثر الإجراءات الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطيني»، اللذان نفذهما الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الفترة الواقعة بين ١٠ آذار و٥ نيسان العام ٢٠٠١. وبلغ حجم العينة في المسح الأول ٢٣٩٤ أسرة استكملت بياناتها، وضمت هذه الأسر ١٤٦٠٠ فرد. وبلغ حجم العينة في المسح الثاني ٢٠٣١ أسرة، تشمل ٣١١٦ فرد ضمن الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر.

تراجع حاد في دخل الأسر

أظهرت النتائج الأولية لمسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الوضع الاقتصادي للأسر الفلسطينية انخفاض الدخل الشهري الوسيط للأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بصورة حادة، فقد تراجع من ٢٣٠٠ شيكل قبل الانتفاضة إلى ١٢٠٠ شيكل في فترة إجراء المسح، أي أن نصف الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تحصل على دخل يساوي أو يقل عن ١٢٠٠ شيكل، بينما بلغ الدخل الوسيط اللازم لتغطية الاحتياجات الضرورية للأسر الفلسطينية ١٨٠٠ شيكل وفقا لنفس المسح. وترافق ذلك مع انتشار واسع للفقر في مناطق السلطة الفلسطينية، فقد بلغت نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر ٦٤,٢٪ من الأسر الفلسطينية، وتضم هذه الأسر ٢١٠٧٤٠٠ فرد. وتشير النتائج إلى معدلات كبيرة جدا لانتشار الفقر في قطاع غزة، حيث تعيش ٨١,٤٪ من أسر القطاع تحت خط الفقر.

وتبين نتائج المسح أن مخيمات اللاجئين أكثر فقرا من غيرها من التجمعات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نسبة الفقر فيها ٧٨,٧٪، تليها الأرياف (٦٣,٠٪)، وأقل نسبة انتشار فقر في المناطق الحضرية (٦١,١٪).

وسجلت معدلات انتشار الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة اتجاها نحو التناقص في السنوات الأخيرة قبل الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة. فقد بلغت نسبة الفقر ٢٠٪ في الضفة الغربية وقطاع

غزة العام ١٩٩٨، وكانت هذه النسبة ٢٣٪ و٢٤٪ في العامين ١٩٩٦ و١٩٩٧ على التوالي. وأظهرت مؤشرات انخفاض معدلات البطالة، وتحسن مستويات الأجور خلال عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠ (قبل اندلاع الانتفاضة) إلى استمرار تناقص معدلات انتشار الفقر.

ورغم تحذير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من اخذ معدلات الفقر على إطلاقها، بسبب اعتماد إفادات هذه الأسر في تقدير دخلها، ومقارنته بخط الفقر المكافئ للعام ٢٠٠٠، والبالغ ١٦٢٢ شيكلا لأسرة معيارية مكونة من بالغين وأربعة أطفال. لكنها تعكس الاتجاه العام لانخفاض مداخيل الأسر الفلسطينية بصورة كبيرة، نتيجة لفقدان أعداد كبيرة من الأسر الفلسطينية لمصادر دخلها، وتراجع معدلات دخل أسر أخرى. فقد ارتفعت نسبة الأسر التي لا يوجد لها أي مصدر دخل من ٤,٣٪ قبل الانتفاضة إلى ١٤,١٪ خلال فترة المسح. وتراجع دخل نحو نصف الأسر (٤٩,٢) إلى نصف دخلها قبل الانتفاضة.

أشكال مختلفة للتكيف

واجهت الأسر الفلسطينية تراجع مداخيلها أو انقطاعها بأحد أو أكثر من أشكال التكيف التالية: فقد لجأت ٧٧,٤٪ من الأسر التي شملها المسح إلى تقليص استهلاكها وخفض مصاريفها، وتشير بيانات المسح إلى لجوء نسبة كبيرة من الأسر إلى تخفيض في إنفاقها على خدمات رئيسية، فعلى سبيل المثال أفادت ٦٤,٤٪ من الأسر المبحوثة أنها تواجه صعوبة في الوصول للخدمات الصحية بسبب ارتفاع التكاليف وتعاني من هذه المشكلة نحو ٩٠٪ من أسر قطاع غزة. وأجلت ٤٣,٥٪ من الأسر المبحوثة دفع بعض الفواتير، واستخدمت ٣٨,٣٪ مدخراتها، ولجأت ٣٥,٧٪ إلى الاستدانة، وباعت ٢٦,٧٪ مصاغ الزوجة، واقترضت ١٠,٠٪ من البنوك ومؤسسات الإقراض، ولجأت نسبة قليلة من الأسر المبحوثة إلى زراعة الأرض أو تربية الحيوانات أو باعت أو رهنت أرض وعقارات أو أرسلت أحد أبنائها للعمل في الخارج (٤,٨٪ و١,٤٪ و١,٢٪ على التوالي).

وأفادت ٧١,٠٪ من الأسر المبحوثة أنها تلقت مساعدات من مؤسسات رسمية (حكومية، ودولية، ولجان زكاة، وأحزاب سياسية، وجمعيات خيرية)، خلال الانتفاضة، فيما أفادت ١٨,٩٪ من الأسر المبحوثة أنها تستحق المساعدة ولم تتلقاها. أما من حيث قيمة المساعدة، فقد أفادت ٧٣,٢٪ من الأسر التي تلقت مساعدات أن قيمة ما تلقته تقل عن ٢٥ دولار، و٨٦,٣٪ من هذه الأسر تلقت مساعدات بقيمة تقل عن ١٠٠ دولار، وبلغت قيمة مساعدة ١٣,٤٪ من الأسر التي تلقت مساعدات ١٠٠ دولار أو أكثر. وأظهرت البيانات المجموعة أن قيمة مساعدة نصف الأسر التي تلقت مساعدات عينية تساوي أو تقل عن ١٧ دولار أمريكي، وقيمة مساعدة نصف الأسر التي تلقت مساعدات نقدية تساوي أو تقل عن ١٤٦ دولار أمريكي. ولم تتضمن نتائج المسح أية بيانات حول أشكال التكافل غير الرسمي فيما بين الأسر الفلسطينية، والذي شكل آلية مهمة في مواجهة الأسر الفلسطينية لإجراءات القمع الإسرائيلية في الانتفاضة الأولى، ومن المتوقع تزايده في أجواء انتفاضة الأقصى مقارنة بالأوضاع العادية، والذي قد يساهم في تفسير قدرة الأسر الفلسطينية على المواصلة، رغم الانخفاض الحاد في مداخيلها، وتدني قيمة المساعدات الرسمية المقدمة.

تمايز طبقي في التأثر

أظهرت بيانات المسح السابق تأثر معظم أفراد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإجراءات الإسرائيلية بصورة كبيرة، مع اختلاف درجة التأثر هذه ما بين فئات وطبقات المجتمع الفلسطيني. والذي يمكن الاستدلال عليه من استمرار مظاهر الاستهلاك المظهري من قبل بعض أوساط الطبقة العليا، والذي تعزز بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وترافق مع بدايات بناء نظام خدمات طبقي: (في العادة تكون مرافق القطاع العام للطبقات والفئات الشعبية، ذات نوعية خدمات أقل من المتوفرة في مرافق القطاع العام). وخدمات استثمارية من قبل القطاع الخاص ذات تكلفة مرتفعة، غير متاحة لمعظم قطاعات الشعب، خاصة في مجالات التعليم والصحة والتامينات الصحية وغيرها من الخدمات العامة، وأظهرت الانتفاضة تباينا في درجة تأثر كل من هذه المرافق بإجراءات الاحتلال، وطريقة استجابتها لذلك. كما يظهر ذلك من خلال محدودية نجاح حملة تنظيف السوق الفلسطينية من منتجات المستوطنات والمنتجات الإسرائيلية التي لها بديل محلي، فما زالت البضائع التي شملتها قوائم لجان المقاطعة متواجدة على رفوف المحلات التجارية، وبكل تاكيد يحصل عليها بائعي المفرق من موزعي جملة، الذين هم وكلاء هذه البضائع. وتقدم بعض البيانات مؤشرات على الآثار الخطيرة للإجراءات الإسرائيلية على الفئات والطبقات الشعبية: مثل نسب انتشار الفقر المرتفعة في المخيمات، وبيانات مسح تأثير سوق العمل التي تعطي مؤشرات عامة حول من هم الأكثر عرضة للتأثر بالإجراءات الإسرائيلية بدرجة كبيرة.

معدلات بطالة مرتفعة

أظهرت نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطيني أن ١٤٤٩٣٢ فلسطيني فقدوا أعمالهم نتيجة الحصار الإسرائيلي، وهو ما يشكل نحو ١٨,٥٪ من مجموع القوى العاملة الفلسطينية بالمفهوم الموسع (أي احتساب العاطلين عن العمل ولا يبحثون عن عمل بسبب يأسهم من أيجاد فرصة عمل في القوى العاملة). وبلغت نسبة الذين خسروا أماكن عملهم في الاقتصاد الإسرائيلي من بين هؤلاء ٦٨,٦٪ خلال شهر آذار ٢٠٠١. ومعظم هؤلاء المتعطلون هم من فئة العاملين بأجر، وبلغت نسبتهم ٨٦,٩٪ من مجموع المتعطلين في الضفة الغربية وقطاع غزة (٩٠,٢٪ في قطاع غزة و٨٥,١٪ في الضفة الغربية).

وأفاد معظم هؤلاء المتعطلين أن سبب انقطاعهم عن أعمالهم هو عدم تمكنهم من الوصول إلى أماكن عملهم (٧٦,٩٪ من المتعطلين)، و/أو بسبب خطورة أماكن العمل (٤٦,١)، و/أو بسبب خطورة الطريق (٣٩,٥٪) وهذا بسبب تشديد إجراءات الحصار الإسرائيلية، وعزل المدن عن بعضها، وعزلها عن القرى المحيطة، وعزل القرى عن بعضها، وقطعت الضفة الغربية في بعض الأوقات

إلى أكثر من ١٢٠ قطعة معزولة عن بعضها. وترافق ذلك مع زيادة في درجة تركيز إسرائيل على استهداف ممتلكات الأسر الفلسطينية، مثل حرق حقول القمح وكروم الزيتون، كما حصل في سنجل وعابود وبورين خلال النصف الثاني من شهر حزيران. وتجريف أراضي المواطنين الفلسطينيين المزروعة بالأشجار أو الفواكه، حيث أصبحت هذه ممارسة يومية طالت معظم محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وقصف وتجريف مصانع وورش فلسطينية في مختلف المناطق. إضافة إلى تخريب البنية التحتية، المتمثل في تجريف وتخريب الطرق، وشبكات المياه والكهرباء، وقصف المباني العامة.

وفي السياق ذاته، أظهر مسح القوى العاملة للربع الأول من العام ٢٠٠١ ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة٧، حيث بلغت ٣٧,٧٪ في الضفة الغربية وقطاع غزة (٤٨,٨٪ في قطاع غزة و٣٢,٥٪ في الضفة الغربية) وذلك باحتساب اليائسين من الحصول على عمل بسبب الأوضاع السائدة. ويبلغ عدد هؤلاء المتعطلون ٢٩٧ ألف شخص. وهذا يعني أن كل عامل فلسطيني (بما فيهم العاملين عمالة محدودة) يعيل ٦,٦ أشخاص آخرين. ويشكل ذلك زيادة كبيرة في معدلات الإعالة في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث كان كل فرد عامل يعيل ٤,١ من غير العاملين.

وبالمقارنة بين الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٠، والأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠١، نجد أن القطاعات الاقتصادية التي زادت نسبة العاملين فيها تمثلت في قطاع الخدمات والفروع الأخرى، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق، وقطاع الصناعة الذي يضم المحاجر. وتراجعت قطاعات الزراعة والبناء والتشييد والنقل والاتصالات. ومع مراعاة التراجع في العدد الإجمالي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الأول من العام ٢٠٠١ مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠٠٠، فان البيانات تبرز دور قطاعي الخدمات والتجارة (تحديدا التجارة لأن قطاع الفنادق تضرر بصورة كبيرة) في توفير فرص عمل بديلة للذين فقدوا أعمالهم في الاقتصاد الإسرائيلي، بسبب منعهم من الوصول لأماكن عملهم، أو الذين فقدوا أعمالهم في الاقتصاد المحلي بسبب الإجراءات الإسرائيلية بصورة رئيسية. حيث من الواضح أن تراجع المساهمة النسبية لقطاع البناء والإنشاءات عائد بصورة رئيسية إلى فقدان العاملين الفلسطينيين لأماكن عملهم في الاقتصاد الإسرائيلي. ويظهر التراجع النسبي للعاملين في الزراعة ضعف توجه الفلسطينيون لخيار العودة للأرض مقارنة مع انتفاضة عام ١٩٨٧، حيث مثل العمل الزراعي خيارا رئيسيا للعاملين الفلسطينيين كبديل لأماكن عملهم التي خسروها، وتوجههم حينها لإنشاء التعاونيات رغم محدودية فاعليتها في ذلك الوقت. أما حسب الحالة العملية للعاملين الفلسطينيين فقد زاد الوزن النسبي للعاملين لحسابهم الخاص وأعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر في الربع الأول من العام ٢٠٠١ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٠. فيما تراجع الوزن النسبي للعاملين بأجر وأرباب العمل. وهذا يشير إلى توجه الذين فقدوا أعمالهم إلى العمل إما في مشاريع الأسرة، أو في مهن تتعلق بالتجارة والخدمات، وكلا الخيارين يأتيان في نطاق القطاع غير المنظم بصورة رئيسية، وهي في الغالب، أعمال بديلة، مؤقتة، وذات مداخيل أقل من الأعمال المعتادة لهؤلاء العاملين.

ويلاحظ تراجع كبير في عدد العاملين في المهن الأولية، وتراجع كبير في وزن هذه الفئة النسبي، وهي المهن التي لا تتطلب مهارات. ويشير تراجع أعداد العاملين في هذه المهن إلى فقدان نسبة كبيرة منهم لأماكن عملها، وربما تحولهم إلى عديمي الدخل، أو تحولهم إلى مهن أخرى، بمداخيل متدنية، خاصة وأنهم لا يمتلكون مهارات تساعدهم في التنافس على وظائف ذات مداخيل جيدة.

تطال إجراءات القمع الإسرائيلية، فيما تطاله، لقمة عيش الفرد الفلسطيني، وتعكس الممارسات الإسرائيلية توجها مبرمجا لضرب الاقتصاد الفلسطيني، خاصة القطاعات التي قد تشكل ركائز صمود المواطنين الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال ركز الإسرائيليون على شجرة الزيتون، وكانهم في حرب معها، في البداية عملوا على تخريب موسم قطف الزيتون، واستمرار الحصار لفترة طويلة أعاقت فرص بيع المحصول الذي تم جمعه. وعمدوا إلى شن حرب الحرائق على محصول القمح عند نضوجه، وأصبح مشهد المستوطنين الذين يقومون بإشعال الحرائق تحت حماية الجنود، مشهدا معتادا في الضفة الغربية وقطاع غزة. مثلما حصل خلال شهر حزيران ٢٠٠١ في بورين وغيرها من القرى القريبة من المستوطنات. إضافة إلى تجريف كروم العنب واللوزيات والأشجار المثمرة الأخرى والأراضي المزروعة بالخضروات.

فيما يبدو أن على الفئات والطبقات الشعبية من عمال وفلاحين وسكان المخيمات أن يدفعوا ثمن النضال من أجل الحرية والاستقلال على المستوى الاقتصادي أكثر من غيرهم، وهذا أمر منطقي، فأوضاع هذه الفئات الاقتصادية أكثر انكشافا من الفئات والطبقات الأخرى، ويجعلها أكثر عرضة للتأثر بإجراءات الاحتلال بصورة تهدد قدرتها على الاستمرار بدون أشكال متعددة من المساعدات، وأشكال التكافل الاجتماعي. كما أن عليهم أن يتحملوا العبء الرئيسي لضريبة الدم والاعتقال والمطاردة.

إن ما عملت عليه إسرائيل بوسائل متعددة في الضفة الغربية وقطاع غزة طوال سنوات احتلالها لهما، لجعل حلم بناء الدولة الفلسطينية مستحيلا، من خلال تقطيع أوصال الضفة الغربية وقطاع غزة بواسطة مصادرة الأراضي والاستيطان والطرق الالتفافية وإلحاق اقتصادهما بالاقتصاد الإسرائيلي بصورة تكاد تكون شاملة، تكثفه حاليا بإجراءات عسكرية مباشرة لتقنع المواطن الفلسطيني أن مشروع الاستقلال الحقيقي وبناء الدولة الفلسطينية حلم مستحيل. فهل ستنجح؟ وخاصة أن الاستنتاج الفلسطيني من هذه الجرائم يؤكد مدى حاجة الشعب الفلسطيني إلى تقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، على طريق التخلص منها، حتى يكون لاستقلاله معنى. وتطلب اتخاذ سياسات اقتصادية واجتماعية تدعم صمود الفئات والطبقات الشعبية، انطلاقا من أولوية مواجهة متطلبات معركة التحرر والاستقلال ●●

فلسطينيو لبنان:

الواقع والدور

د. عبد الله عيادي
لبنان

إن جدلية العلاقة ما بين الواقع الخاص لفلسطينيي لبنان ومجمل العملية الصراعية في المنطقة، تخضع لقانون التفاعل السريع مع حركة الهبوط والصعود في ميزان الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، بحيث لو عدنا لرسم لوحة الواقع الفلسطيني في لبنان ما قبل الانتفاضة، للاحظنا واقع التفكك والانحسار، والتراجع والانكماش السياسي والاقتصادي، وبالتالي ظاهرة البحث عن الذات خارج الموضوع، والهروب من الواقع إلي الأمام عبر بوابات الهجرة التي ارتفعت نسبتها من حيث الكمية والنوعية المهاجرة في السنوات العشر الماضية.

استكملت هذه العملية في تفريخ ما يسمى بالمؤسسات الأهلية والاجتماعية العاملة في الوسط الفلسطيني والذي أخذ الجزء الأكبر منها على عاتقه ترويج ثقافة التسوية، تحت شعار «ثقافة السلام»، و «التنمية البشرية».

أما الأونروا فلها الدور الأبرز في بث الأفكار عبر طرقها ووسائلها الخاصة، من خلال التقليص الملحوظ لخدماتها، والبث عبر قنواتها عن قرب إنهاء دورها والترويج لسيناريوهات التعويض والتهجير.

وماعزز هذه الأفكار وسهل انتشارها، استقالة مؤسسات م ت ف من دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الفلسطيني في لبنان.

السلطة اللبنانية وتناقض الموقف

أحدثت الانتفاضة تطوراً إيجابياً نسبياً على الموقف اللبناني الرسمي من قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وأظهرت تناقضه في الوقت ذاته، حيث تطور الموقف اللبناني من المناداة بحل مسألة اللاجئين بعيداً عن التوطين، إلي ربط المسار اللبناني بعودة اللاجئين إلي ديارهم.

مع تقديرنا لهذا التطور، في الموقف الذي عبر عنه رئيس الجمهورية اللبنانية إميل لحود في خطاب القمة العربية الأخيرة في عمان، من مسألة حق العودة ودعم الانتفاضة سياسياً واقتصادياً وعملياً، إلا أن واقع المخيمات الفلسطينية المأساوي في لبنان يطرح أسئلة التناقض وبحدة، أي كيف يمكن للسلطة اللبنانية أن تكون مع الانتفاضة وحق العودة ومازالت مخيمات الجنوب محاصرة وتمارس بحقها سياسة الحصار والإغلاق؟. وفي أي إطار يندرج موقف السلطة المعلن وما يزال شعبنا محروماً من أبسط حقوق الإنسان وفي مقدمتها حقه بالعمل والعيش الكريم؟.

إذا كانت هذه القوانين متوارثة في النظام اللبناني، ولا يستطيع العهد الحالي تغييرها أو تعديلها بحكم الوضع الداخلي غير المستقر في البلاد، هي محاولة لتبرير الموقف، فمن يبرر الموقف الأخير في عهد الرئيس إميل لحود وفي عهد الانتفاضة من مسألة حرمان الفلسطيني من حق التملك وحرمانه من تسجيل حتى منزله الذي يقطنه منذ النكبة؟.

إن الحجة التي تتسلح بها السلطة اللبنانية واهية أمام الانتقادات التي توجه إليها، من قبل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والعربية، والدولية المهتمة بقضايا اللاجئين، وهي مسألة الحفاظ على التوازن الطائفي الداخلي تحت مقولة (صون المصالح العليا للبلاد)، وبالتالي قطع الطريق على خطر التوطين، إن السلطة اللبنانية بطرحها هذه الحجة تحاول الهروب إلي الأمام من ضغط الأسئلة، ولكنها لا تعي بأن هذه الحجة أفرزت بدورها أسئلة أكثر تناقضاً. ونأخذ البعض منها فقط للدلالة، ما هي صلة الربط بين مجابهة التوطين ومنع الفلسطينيين في مخيمات الجنوب من بناء أضرحة موتاهم؟. وهل تعتبر السلطة منع الفلسطينيين في مخيمات الجنوب من إدخال بضعة مسامير ترميم ألواح الصفيح هو منع للتوطين؟. ألا تعي السلطة اللبنانية بأن الشعب الفلسطيني وعلى مدار قرن من النضال قدم مئات الآلاف من الشهداء على مذبح العودة والحرية والاستقلال؟.

الانتفاضة حلقة في سلسلة، والشتات مكون أساسي:

لاشك أن الانتفاضة لم تسقط من السماء، بل هي نتيجة فشل منطق التسوية، إنها استمرار لعملية صراعية متواصلة الحلقات على مختلف الجبهات. وفي مختلف مناطق تواجد الشعب الفلسطيني. ورغم تباين الآراء حول بواعث وأسباب الانتفاضة الشعبية في الوطن المحتل، لكن الأمر الثابت في انفجار بركان الغضب الشعبي في الأرض المحتلة، يعود لوجود الاحتلال، وما يشكل هذا الوجود من أرضية موضوعية لا يمكن بدونها تفسير الانتفاضة.

قصدت من هذا لأقول بأن الانتفاضة أحدثت نقلة نوعية في الميزان الهابط لواقع الشتات، وهي بحاجة لتطوير وتنظيم. ولكن الأهم من كل ذلك، أنها استطاعت وبأجساد شهدائها أن تعيد مفاهيم الصراع إلي قاعدتها

الأساسية، وليس صدفة أن يمتزج الدم الفلسطيني في الأراضي المحتلة في الضفة والقطاع والقدس، مع الدم الفلسطيني الذي سال في الناصرة وجنوب لبنان وعبر الحدود الأردنية الفلسطينية.

للخارج انتفاضة

إذا كان واقع الحال الفلسطيني في لبنان، ماقبل الانتفاضة يسوده الترهل والانكماش والانحسار السياسي والاقتصادي وظاهرة البحث عن الذات نتيجته عدة عوامل، وفي مقدمتها تطبيقات أوسلو على الساحة اللبنانية، إذا فما هو واقع الحال في ظل مرحلة الانتفاضة؟ والتي هي بجوهرها انتفاضة على واقع الحال برمته وشموليته الجغرافية وتفاصيله السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إن فلسطيني لبنان جزء مكون لهذه الشمولية وبالتالي لابد من حدوث تغييرات ولو نسبية عليهم، ولكن السؤال الأهم، كيف يمكن لفلسطينيي لبنان أن ينتقلوا من مرحلة الدعم الإعلامي والتفاعل العاطفي إلي مرحلة المشاركة الفعلية في العملية الصراعية الشاملة شمول الجغرافية والسياسة والاقتصاد والاجتماع؟ وهل يمكن أن ننتقل إلى مرحلة التكامل والتراكم مع الانتفاضة دون البحث الجدي والموضوعي في مكامن الخلل والنهوض؟ وهي بالطبع عديدة ومتشعبة لا مجال لتعدادها بالكامل، ولكن نلخصها بالعناوين الرئيسية التالية:

مسألة المرجعية السياسية الموحدة

إنطلاقاً من شمولية النضال الوطني الفلسطيني بتعدد أشكاله وخصوصية مواقعه وترابط وتكامل مهامه وحلقاته، وبما أن الانتفاضة تشكل بهذه المرحلة الحلقة الأبرز والجامعة موضوعياً لكافة الطيف السياسي وفصائله الوطنية الفاعلة، حول تحقيق الهدف المرحلي، فإنه بات من الطبيعي أو من الضروري أن تتسع الحلقة لتشمل واقع لبنان. إن هناك حاجة لحوار موضوعي يشمل الجميع بهدف الوصول إلي ائتلاف سياسي جامع لا يستثني أحداً، يقوم بدور المرجعية السياسية الاجتماعية لشعبنا في لبنان، حتى يتسنى له أن يحتل موقعه الطبيعي في العملية الصراعية وخوض معركة الحقوق المدنية والاجتماعية، وخوض معركة الخدمات الإنسانية مع وكالة الغوث.

على صعيد العلاقة مع السلطة اللبنانية:

مرت العلاقة بين السلطة والوجود الفلسطيني في لبنان في مراحل عدة، وشكلت كل مرحلة سماتها الخاصة ارتباطا بحركة المد والجزر للواقع السياسي العام في المنطقة، ولكن واقع الحال في هذه الفترة يتطلب فتح حوار جدي وحضاري مع السلطة ليشمل كافة جوانب الحياة، وفي مقدمتها رفع الحصار المحكم على مخيمات شعبنا في الجنوب والبحث الجدي في مسألة الحقوق المدنية والاجتماعية مع التركيز على قضيتين أساسيتين:

الأولى: البحث الجدي في موضوع حق العمل، أسوة بالعمال العرب وغير العرب.

الثانية: إلغاء قانون التملك الجائر الذي أقرته الحكومة مؤخراً في ظل الانتفاضة، والذي يُمنع الفلسطيني بموجبه من امتلاك منزل. هذا إضافة إلى إدارة صراعنا مع الأونروا بشكل شامل ومتشعب يبدأ من حبة الدواء ولاينتهي في تأمين المرافق التعليمية.

على صعيد الوضع الداخلي الفلسطيني:

إن إعادة البحث الجدي والمسؤول في الوصول إلي مرجعية سياسية اجتماعية لشعبنا في لبنان، أصبحت من إحدى المهام الرئيسية لدعم الانتفاضة، حيث لا يمكن لجماهير شعبنا أن تؤدي دورها ووظيفتها وهي تعيش حالة من التفكك والتمزق لا تنسجم مطلقاً مع واقع المرحلة والمعركة التي تخوض وبالتالي يشكل هذا الواقع إحدى المعيقات الرئيسية لدور فلسطيني منتظر في لبنان.

إذا من يريد أن يكون شريكاً حقيقياً في الانتفاضة عليه أن يخضع لشروطها الموضوعية، المتمثلة بالانتفاضة على الذات والهبوط من الأبراج العالية إلي الواقع والفعل من داخله، والتقدم نحو الحوار مع الآخر دون اعتبارات وحواجز مسبقة مبنية على تناقضات داخلية.

أن الانتفاضة رسمت منهجاً واضحاً وصريحاً عنوانه الأساسي أن الصراع والتناقض الرئيس والجوهري مع الاحتلال ومشاريعه، ودون ذلك يندرج في إطار الحوار والصراع المجتمعي الحضاري والمرتكز على مبدأ قبول الآخر في إطار منهج ورؤية علمية واضحة، تكون الديمقراطية والشفافية مرتكزها الأساسي.

واخيراً، لا يكفي أن نكون أصحاب حق، بل كيف يمكن أن نحافظ على هذا الحق ●●

استمرار حملات التحريض الصهيونية ضد عمال ٤٨

تتصاعد حملات التحريض والقمع ضد فلسطينيي ١٩٤٨، منذ اندلاع الانتفاضة حيث بدأ العدو الصهيوني يتفنن في ابتداع اشكال الانتقام والارهاب والتضييق عليهم وعلى القوى الحية، التي اكدت تلاحمها مع شعبها في الضفة والقطاع، في رفضهم للاحتلال وتمسكهم بهويتهم.

فقد توجهت مجموعة من الشركات والمؤسسات الصهيونية بطلب رسمي للحكومة، للسماح لها باستيراد عمال اجانب من الخارج لاستبدالهم بالعمال من فلسطينيي ١٩٤٨، في وقت بدأت فيه مؤسسات وهيئات ومراكز وشركات صهيونية بعمليات فصل وطرد جماعي لمئات العمال العرب من الداخل، عقابا لهم على مشاركتهم في الانتفاضة.

كما شرع زعماء المتطرفين بتوزيع منشورات تحريضية تدعو اليهود لوقف التعامل مع العرب، وعدم التبادل التجاري معهم، الامر الذي فجر موجة غضب شديدة في اوساط الشارع العربي.

وقال الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الاسلامية، اننا ننظر لهذه التطورات بخطورة بالغة، لأنها تشكل حصارا علينا، وكأن شارون يريد ان يحاصر ابناء شعبنا في الضفة والقطاع ويحصارنا ويمنع لقمة عيشنا. اما رجا اغبارية من «حركة ابناء البلد» فقال: (انها بداية الحرب علينا)، مضيفا ان ما تتعرض له جماهير ٤٨ منذ اندلاع الانتفاضة، من عدوان وجرائم واعتقالات، يعتبر تنفيذا عمليا لتهديدات شارون، وقبله باراك، وان مسلسل الهجوم على المنازل والمحلات والمواطنين وملاحقة العمال وفصلهم وتوزيع المنشورات العنصرية ضدهم، يؤكد ان هناك خطة مبرمجة تستهدف وجود هذا الجزء من الشعب الفلسطيني وهويته وحياته.

اطردوا العرب وقاطعوهم

(اطردوا العرب وقاطعوهم وامنعوهم من دخول مدنكم ومتاجركم)، عبارات عنصرية كتبها المستوطنون على الجدران في أحياء وشوارع التجمعات اليهودية، وضمنوها في منشورات تحريضية وزعت على نطاق واسع، خاصة في مناطق الناصرة وحيفا ويافا وعكا. يقول الصحفي عبد الحكيم مفيد: «أن متطرفين صهاينة يسعون لإشعال النار في الداخل، فمنذ مجازر جنود باراك بحق الجماهير العربية، ورعاع المستوطنين خاصة في (نتسيرت عيليت)، (مستوطنة الناصرة العليا)، وقوى التطرف في الأحزاب الصهيونية تبث الشائعات وتحرض علينا، حيث اصدرت عشرات البيانات والمنشورات التحريضية التي تدعو لعدم التجارة أو التعامل مع الوسط العربي». وقال نعمان يزبك من الناصرة: انه توجه لعكا لإحضار مواد تموينية كالعادة من المصنع الإسرائيلي ولكنهم طردوه ورفضوا بيعه رغم انه يدفع نقدا. أما جودت الفاهوم فالقى المستوطنون منشورات أمام مصنعه في الناصرة وهددوه بحرقه إذا أرسل بضائعه للتجمعات اليهودية.

كما تعرض عدد من التجار للضرب والاعتداء في - مصانع ومنشات صهيونية، توجهوا إليها للتزود بالمواد التموينية، وقال رئيس بلدية الناصرة، رامز جرايسي: «ليس مهما ان يقوم المستوطنون واليهود بالشراء منا لان ذلك لن يؤثر على وجودنا واقتصادنا، ولكن الخطر يكمن في منعنا من التزود بالمواد اللازمة، وهذا يعني فرض حصار علينا». وفي تطور لاحق أعلنت منظمات صهيونية عن استعدادها لإيصال كل مستلزمات اليهود لمنازلهم وبأسعار مخفضة شريطة مقاطعة العرب.

اعتداء وحشي على المصلين

تعرض عدد من المصلين في مسجد إسلامي في طبريا، لاعتداء وهجوم بالزجاجات الحارقة وكادت تصيبهم بجروح خطيرة، أما في (كريات شمونة)، فقد اختطف متطرفون عمالا من الناصرة، وقال حسني أبو الخير، أحد المختطفين، انهم اقتادوهم لمنطقة مهجورة وجردوهم من ملابسهم واطفأوا السجائر على وجوههم، وهددوا بقتلهم، واستمر تعذيبهم خمس ساعات. كما تعرض أربعة عمال جنوب الخضيرة للطعن بالسكاكين وقال بيان للجنة المتابعة العربية العليا، إن المتطرفين هاجموا العمال واوسعوهم ضربا ثم طعنوهم بالسكاكين الأمر الذي يثير الخوف والقلق لدى الجماهير الفلسطينية التي لن تقف مكتوفة الأيدي للدفاع عن نفسها ووجودها وكيانها.

وقال وهبي بدارنة، مدير جمعية «معا» في مدينه الناصرة: «ان حكومة باراك أعلنت حربا مسعورة على جماهيرنا العربية، حيث أوعزت لقوى التطرف للقيام بفصل ومنع العمال العرب من العمل في شركات ومصالح إسرائيلية انتقاما من مشاركة الجماهير العربية في الانتفاضة».

مصادر مطلعة ومتطابقة في الداخل، أكدت وجود تحرك صهيوني يقوده متطرفون وأوساط رسمية في الأحزاب الدينية والليكود والعمل لمنع العرب من العمل في مواقع مختلفة، واغلاق الأبواب أمام عملهم في وظائف ومجالات رسمية. كما علمت أن جهات عنصرية بعضها شبه رسمي، اصدرت مؤخرات تعليمات لاصحاب العمل اليهود بعدم التعامل مع العرب على اعتبار انهم عنصر معاد تجب محاربته على كل الأصعدة

وأضاف بدارنة: ان شركة باصات ايغد فصلت يوم الاثنين الماضي ١٢٠ عاملا عربيا غالبيتهم من

منطقة الناصرة. كما ان مصانع معلبات وتجهيزات كهربائية «وشي للالكترونيكا»، في «مجدال هعميق» القريبة من الناصرة، وادارة فندق «رنيسانس» الجديد في الناصرة اقدما على فصل ٧٠٠ عامل عربي بشكل تعسفي على نفس الخلفية. كما قامت شركات ومصانع في عكا ويافا وحيفا وتل ابيب وكريات شمونة بطرد عشرات العمال واوضح بدارنة، أن الجمعية تلقت معلومات حول قرار اتخذه المركز الزراعي الذي يوحد في صفوفه الكيبوتسات والمستوطنات اليهودية - باستيراد خمسة آلاف عامل أجنبي للعمل في الزراعة واستبدالهم بالعمال الفلسطينين الذين يرفض أصحاب العمل اليهود تشغيلهم. وذكر أن اتحاد المقاولين في إسرائيل بدأ العمل بعد موافقة الحكومة لاستيراد ٤٠ ألف عامل أجنبي للعمل في مجال البناء مكان العمال العرب.

آثار خطيرة

رجا اغبارية، بين ان حكومة شارون تصعد من إجراءاتها بشكل خطير، وأنها تنوي استخدام سلاح البطالة والتجويع لتفرض الركوع على جماهير ٤٨.

واستنكرت حركة أبناء البلد هذه السياسات والانتهاكات الخطيرة، ودعت كافة العمال لتكثيف الجهود لمقاومتها والتصدي لها ومقاطعة الهستدروت المنحازة تماما للسلطات الإسرائيلية وحساباتها الأمنية.

تحريض على الطلبة

بدأ الطلبة العرب في الداخل يتعرضون للمضايقات، فقد رفض أصحاب عقارات صهيونية تأجيرهم منازل وقال محمد محاميد من ام الفحم انه دفع للجامعة في «ريشون ليتسيون» (عيون قارة)، جميع الأقساط والتزم بالدوام الدراسي، ولكن المشقة التي تواجهه عدم تمكنه من استئجار منزل حتى اللحظة، فقد كان اتفاقه مع صاحب العقار يلغى فور معرفة الأخير، أن الطالب عربي.

أما علي اغبارية فقال، انه يجبر يوميا على السفر من النقب إلى أم الفحم لانه لا زال عاجزا عن توفير منزل وذكر انه عثر على عشرات الغرف الفارغة، لكن أصحابها طردوه وبعضهم هاجمه ووجه له شتائم وكلمات وتحريضية لانه عربي، وقال إن أحدهم قال له افضل هدم المنزل حتى لو كان مصدر عيشنا الوحيد على ان أؤجره لقاتل عربي يريد الانتفاضة ضد اليهود. اذهب الى غزة ونابلس هناك يؤجرونك بيتا. كما تعمد زعماء الطلبة من المتطرفين اليهود استفزاز الطلبة العرب، وتقدم مؤيدو شارون في جامعة تل ابيب بطلب لادارة الجامعة لمنع الطلبة العرب من الدراسة في الجامعات ومع الطلبة اليهود. وقال عوض خيري من سالم: «ان الطلبة اليهود يتعمدون التصعيد والاعتداء علينا واستفزازنا، وقد وزعت بيانات تحريضية وعنصرية ضدنا، ونحن ننظر بخطورة بالغة لهذا التصعيد الخطير، وان المطالبة بمنعنا من دخول الجامعات عمل عنصري مرفوض وسنتصدى له بكل السبل». كما اقدم عدد من طلبة «هرتسيليا» على اختطاف أربعة طلاب والتنكيل بهم بشكل وحشي. وقال مسلم عيد ابو جودة: انه خلال توجههم لمكان إقامتهم فوجئوا بستة ملثمين مسلحين بالعصي والسكاكين يهاجمونهم ويعتدون عليهم، ثم قالوا لهم ستموتون اذا لم تغادروا جامعاتنا أو دخلتموها ●●

حملة أمريكية ضد المقاطعة

أنيسه فخرو - البحرين

ما أن سرت فكرة المقاطعة للبضائع الأمريكية حتى بدأت موجة الخصومات الخاصة على كل المنتجات الأمريكية حتى (السِندوشات) لم تسلم منها، كما ظهرت موضة (إشتر اثنين وأحصل على واحد مجانا). مع كل البضائع الأمريكية، والأخطر من كل هذا وذاك هو اختفاء البضائع من الدول الأخرى التي كانت متوافرة سابقا، مما يجبر المستهلك على شراء البضاعة الوحيدة المتوافرة، وإن وجدت بضائع من دون أخرى فهي إما رديئة النوعية وإما غالية الثمن. فمثلا بعد أن كان الآثاث الألماني والتشيكي متوافرا بأسعار مناسبة ونوعية جيدة أصبح أمام المستهلك خياران فقط إما الآثاث الأمريكي ذو السعر المناسب وأو الآثاث الرخيص ذو النوعية الرديئة. وهذا الوضع أصبح ينطبق على أغلب البضائع تقريبا حتى اختفت ذات النوعية الجيدة السعر المناسب وبقيت النوعية الرديئة والبضائع الأمريكية فقط، فهل هناك تواطؤ بين المصنعين والمسوقين والوسطاء وهل هذا التزامن بمحض الصدفة أم هو مسألة متعمدة؟!.

في لقاء مع الهدف بمناسبة ذكرى ثورة يوليو

الحكيم:
ثورة ٢٣ يوليو كانت الرد العربي الأساس على النكبة

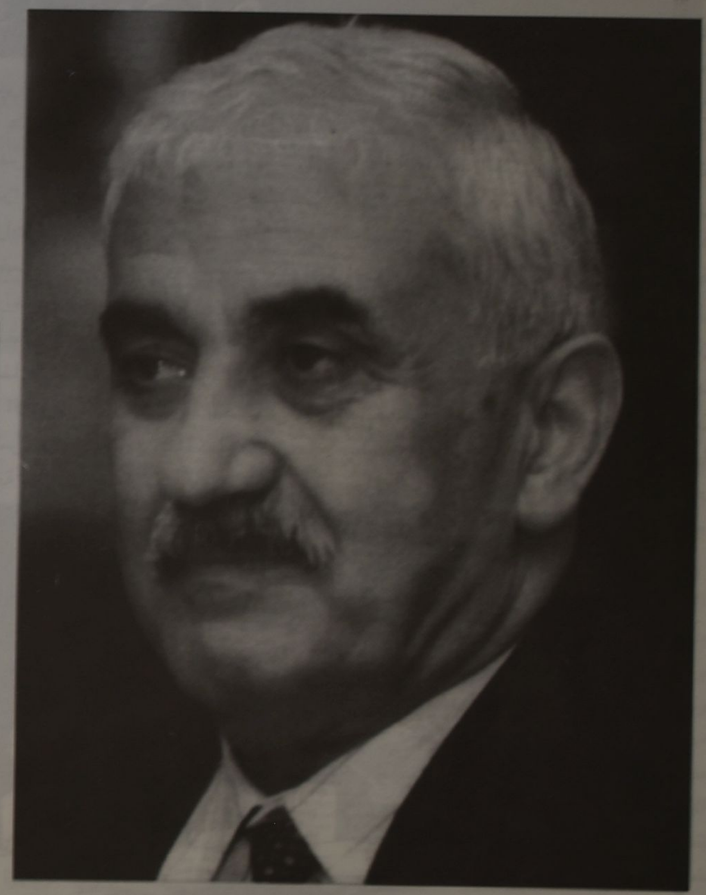

عندما فكرنا في الهدف بالاحتفاء بالذكرى التاسعة والأربعين لثورة ٢٣ يوليو، ذهب فكرنا نحو خبرة تاريخية مجسدة في شخص الرفيق المؤسس، د. جورج حبش، الذي تميز بعلاقته مع الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، وعاش لحظات وفاق واختلاف مع رجال وقيادة هذه الثورة سواء فيما يخص فلسطين وقضيتها أو فيما يخص الثورة اليمنية وقضايا اخرى.
كلام الحكيم حول ثورة يوليو وتجربتها يعبر عن تجربة حسية معاشة، وهو غير كلام المحللين، وهو لا يستطيع بذلك إلا أن يقارن بين تجربته الملموسة والتحليل النظري في اطار الفترة الزمنية الطويلة التي مضت على هذه العلاقة والتي تسمح بالتحليل الهادىء والموضوعي. مع الحكيم كان هذا الحوار:

س: هل تعتقدون بأن قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ كانت بمثابة الرد العربي المباشر على قيام دولة إسرائيل؟. فيما اندلاع الثورة الفلسطينية، كان بمثابة الرد الفلسطيني على هزيمة ١٩٦٧؟. ثم برأيكم ما الفرق بين الردين؟ وهل استطاع الردان استكمال مشروعهما؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى ما آل إليه المشروعان؟

أشير هنا بشكل مُكثف، إلى وعي وإدراك التحالف الإمبريالي الصهيوني مُبكراً لحقيقة أن الثورة الناصرية، هي ثورة تستهدف الرد على المشروع الصهيوني والمخططات الاستعمارية الغربية في المنطقة. وهي ارتباطاً بذلك تمثل تهديداً جدياً للكيان الصهيوني والمصالح الغربية في المنطقة. وقد تجلى خطر الثورة الناصرية أمام ناظري التحالف المعادي، عبر سلسلة من الخطوات التي أقدمت عليها ثورة يوليو، كان أهمها ابرام صفقات الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا ودول المعسكر الاشتراكي.

■ دعني أؤكد، بادئ ذي بدء ان مشروع إقامة الكيان الصهيوني الاستعماري على الأرض الفلسطينية، مر بمراحل عديدة، شملت سنوات طويلة من الإعداد والتحضير، انتهت بالإعلان عن قيام هذا الكيان في الخامس عشر من أيار عام ١٩٤٨. وقد جاء هذا الإعلان، تتويجاً لسلسلة من المعارك الدامية والمواجهات العنيفة، بين المهاجرين اليهود والمواطنين الفلسطينيين، لعبت خلالها القوات الاستعمارية البريطانية دوراً هاماً، داعماً ومسانداً بقوة للعصابات الصهيونية، لتحقيق الهدف الأساس: إقامة الدولة اليهودية على الجزء الأكبر من أرض فلسطين، تنفيذاً لوعد بلفور، وتحقيقاً للأهداف الاستعمارية الكبرى في الوطن العربي. وكان النجاح في الإعلان عن قيام (دولة إسرائيل)، بمثابة حجر الزاوية أو الحجر الأساس في المشروع الاستعماري – الصهيوني الكبير، الذي لم ينته فصولاً بعد. غير أن النتائج المتحققة في هذه المرحلة من عمر المشروع، لم تكن كافية لتثبيت أركانه، وترسيخ جذوره، والاطمئنان إلى مستقبله، خاصة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ رداً على نكبة العام ١٩٤٨م.

لكن الهزيمة التي لحقت بمصر وسوريا والأردن في حرب ١٩٦٧م، كانت هزيمة قاسية ومريرة، ترتب على نتائجها، دخول الكيان الصهيوني مرحلة جديدة هامة في تاريخه، جعلته أكثر ثقة بنفسه ومستقبله. ويستمد هذا الاستنتاج أهميته من النتائج المادية والسياسية المتحققة على الأرض، جراء حربي ٤٨، ٦٧، باعتبارها النتائج الأهم في سلسلة الحروب والمعارك التي خاضتها (دولة إسرائيل) على امتداد أكثر من نصف قرن من الزمن.

في ضوء ما تقدم يمكن النظر بالفعل لقيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م باعتبارها الرد العربي الأساس على نكبة العام ١٩٤٨م، واندلاع الثورة الفلسطينية عام ١٩٦٧م، الحدث العربي الأساس رداً على الهزيمة البشعة التي وقعت ذلك العام. ومن البديهي القول ان الحروب والمعارك الأخرى، التي شهدتها المنطقة خلال نصف القرن الماضي بين المشروعين: الصهيوني الاستعماري من جهة، والعربي التحرري من جهة أخرى، انما هي حروب ومعارك استهدفت من الجانب الصهيوني تثبيت النتائج التي ترتبت على الحربين المذكورتين، ومن الجانب العربي استهدفت التصدي لتلك النتائج، وتغيير الحقائق والوقائع التي حاول العدو تدعيمها وترسيخها وتثبيتها بشكل أبدي.

واسمح لي ان أشير هنا بشكل مُكثف، إلى وعي وإدراك التحالف الإمبريالي الصهيوني مُبكراً لحقيقة أن الثورة الناصرية، هي ثورة تستهدف الرد على المشروع الصهيوني والمخططات الاستعمارية الغربية في المنطقة. وهي ارتباطاً بذلك تمثل تهديداً جدياً للكيان الصهيوني والمصالح الغربية في المنطقة. وقد تجلى خطر الثورة الناصرية أمام ناظري التحالف المعادي، عبر سلسلة من الخطوات التي أقدمت عليها ثورة يوليو، كان أهمها ابرام صفقات الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا ودول المعسكر الاشتراكي، وتأميم قناة السويس، الأمر الذي أفزع هذه القوى، فبادرت الى شن العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م، الذي سرعان ما مُني بالفشل، بفعل صمود القيادة والجيش والشعب في مصر، التي قاتلت القوات الغازية ببسالة، فالتفت حولها الجماهير المصرية والعربية من المحيط إلى الخليج.

بالطبع لم تتوقف المواجهة بأشكالها المختلفة بعد حرب ١٩٥٦، بل اتسعت دوائرها، لتشمل مناطق مختلفة في الوطن العربي، شهدت بفضل التجربة الناصرية وعوامل أخرى عديدة، لا يتسع المجال لذكرها، تغييرات واسعة، راكمت عوامل قوة، وعناصر مواجهة جديدة، أثارت قلق الدوائر الإمبريالية والصهيونية الرجعية بشكل عميق. غير ان ابرز واهم تلك المتغيرات والمواجهات التي وقعت على مساحة واسعة من الوطن العربي، تمثلت بقيام دولة الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨م واندلاع الثورة الجزائرية، والثورة في اليمن، وسقوط النظام الملكي في العراق وثورة ١٩٥٨ في لبنان. وفي كل تلك المتغيرات والمعارك والمواجهات التي شهدها الوطن العربي، كان دور وتأثير الثورة الناصرية واضحاً وبارزاً ومشهوداً.

لم يقف عبد الناصر متفرجاً على الأحداث، بل بادر إلى انتهاج سياسة فاعلة ونشطة، تُقدم الدعم والمساندة بأشكال مختلفة لكلّ القوى الساعية إلى التحرر من الاستعمار ومواجهة القوى الإمبريالية والرجعية العربية. وقد شكلت هذه التطورات بمجملها تحولاً نوعياً في مسار الأحداث، ونهوضاً قومياً وجماهيرياً عارماً، أخذ يبني ويؤسس لمشروع (الوحدة والحرية والاشتراكية) في الوطن العربي بأكمله.

لم يقف عبد الناصر متفرجاً على الأحداث. بل بادر إلى انتهاج سياسة فاعلة ونشطة. تُقدم الدعم والمساندة بأشكال مختلفة لكل القوى الساعية إلى التحرر من الاستعمار ومواجهة القوى الإمبريالية والرجعية العربية.

بمواجهة هذه الأحداث والتطورات التي شكلت تهديداً جدياً وخطيراً لمصالح التحالف الإمبريالي – الصهيوني والرجعي في المنطقة، استنفرت الدوائر العربية والصهيونية كل طاقاتها وقواها وأجهزتها، وشرعت تعمل باتجاهات مختلفة وأساليب متعددة لوقف مسيرة التحرر والتقدم. وتوجيه الضربات المدروسة لعبد الناصر وكل قوى العملية الثورية في المنطقة العربية، من الداخل والخارج في الآن معاً. وقد توجت جهودها هذه بعدوان حزيران ١٩٦٧م، الذي أوقع هزيمة مؤلمة بالتجربة الناصرية تحديداً، قلبت الأمور رأساً على عقب، وأدخلت المنطقة والصراع العربي – الصهيوني، بمرحلة جديدة، لها سماتها وخصائصها وأبعادها الجديدة.

وأنا هنا، لا أريد الحديث عن سمات المرحلة الجديدة وخصائصها، فهذه المسألة أشبعت عرضاً وتحليلاً وبحثاً ودرساً واستخلاصات. ما أود قوله فقط، هو أن اندلاع الثورة الفلسطينية بعد هزيمة حزيران، جاء بمثابة الرد الفلسطيني على الهزيمة، وتدشيناً لأسلوب جديد في عملية المواجهة، وتأكيداً على أهمية الدور الفلسطيني في المعركة، وارتباطاً بذلك، فان ذيول هذه المرحلة لم تنته بعد، رغم كل التطورات الدراماتيكية والنوعية التي شهدتها العقود الماضية، وما لحقت به من حروب ومعارك

ومواجهات واسعة النطاق، وخطوات سياسية انعطافية، ابتدأت بمعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية، ومن ثم الأردنية – الإسرائيلية وأخيراً اتفاقات أوسلو الشهيرة، التي قادت إلى اندلاع الانتفاضة المجيدة الثانية في نهاية شهر أيلول الماضي، ولا تزال مستمرة حتى اللحظة دون توقف.

أما بالنسبة للفرق بين الردين، على نكبة ٤٨ وهزيمة ٦٧، فدعني أوجزه بشكل مكثف على النحو التالي: الرد على النكبة ممثلاً بقيام ثورة يوليو، اتخذ طابعاً رسمياً، حيث أطاح الضباط الأحرار بالملك فاروق، المُتهم بالفساد والتواطؤ مع البريطانيين، وتم الاستيلاء على السلطة في مصر، بهدف إعادة بناء الجيش وإعادة تدريبه وتسليحه، للدفاع عن مصر ومواجهة العدوان الصهيوني على الأرض الفلسطينية. وفي هذا المجال يمكن القول أن ثورة عبد الناصر أنجزت الكثير لجهة اعداد الجيش واعادة تنظيم صفوفه وتسليحه، ضمن الإمكانيات المتاحة. كما أنها استطاعت تركيم خطوات لا بأس بها على طريق إعطاء البعد القومي في الصراع مع العدو الإمبريالي – الصهيوني مدايات جديدة. لكن تنبغي الإشارة هنا الى ان كل الخطوات التي اتخذت ظلت في إطار مفهوم المواجهة التقليدية: جيش مقابل جيش، وحسابات تقوم على أساس اعداد الدبابات والطائرات والمدافع... الخ. فيما جرى تغييب دور الجماهير والعامل الوطني الفلسطيني في الصراع مع العدو الصهيوني.

أما الرد على هزيمة حزيران ١٩٦٧، واندلاع الثورة الفلسطينية بمواجهة الاحتلال والمحتلين الإسرائيليين، فقد اتخذ طابعاً شعبياً، وتميز بادراكه لأسباب الهزيمة، وللدور – الطليعي الذي ينبغي ان يتصدى الشعب الفلسطيني للقيام به في عملية المواجهة مع العدو الصهيوني. ولعل النقطة الأساسية والجوهرية التي ينبغي، التأكيد عليها هنا، هي ان الثورة الفلسطينية، ركزت على العامل الوطني الفلسطيني في معركة التحرير، وتجاهلت بالممارسة العامل القومي والقانون الذي يحكم العلاقة بين العاملين الوطني الفلسطيني من جهة، والقومي العربي من جهة أخرى. ومن الطبيعي القول، ان تباين المواقف والمفاهيم والتطورات التي شهدتها الساحة العربية بشأن هذه العلاقة، كان له انعكاساته المباشرة وغير المباشرة على مسار النضال الوطني الفلسطيني، صعوداً، وهبوطاً، تقدماً او تراجعاً. فخلال العقود الماضية تأثرت القضية الفلسطينية في مجرى العلاقة بين العاملين بالمحاولات التي جرت لتغليب أحدهما على الآخر. فبعد العام ١٩٤٨م، غلبت التجربة الناصرية والعربية عموماً العامل القومي على العامل الوطني في الصراع. وبعد هزيمة ١٩٦٧ وما ولدته من ظروف موضوعية جديدة وإحساس متزايد بأهمية الدور الفلسطيني الخاص، سادت وجهة نظر حاولت تغليب العامل الوطني على القومي في الصراع: وهكذا تجاذبت العلاقة بين العاملين الخاص والعام نزعتان خاطئتان الأولى تتجاهل العامل الوطني في الصراع، والثانية تُركز على العامل الوطني واستقلالية القرار الفلسطيني، دون ان تؤكد ان اندراجه في إطار رؤيتها لقومية المعركة بأبعادها المختلفة.

وهكذا تجاذبت العلاقة بين العاملين الخاص والعام نزعتان خاطئتان الأولى تتجاهل العامل الوطني في الصراع. والثانية تُركز على العامل الوطني واستقلالية القرار الفلسطيني. دون ان تؤكد ان اندراجه في إطار رؤيتها لقومية المعركة بأبعادها المختلفة.

ولعل الأهم من الفوراق بين الردين، هو انهما لم يستكملا مشروعهما، حيث توقف الأول مع رحيل الرئيس جمال عبد الناصر ومجيء أنور السادات، الذي قاد انقلاباً سياسياً على التجربة الناصرية وعلى المفاهيم والمبادئ والأسس التي قامت عليها. أما الثاني فلا يزال يصارع، وان كان التوقيع على اتفاقات أوسلو وملاحقها، أدخل الصراع الفلسطيني العربي – الصهيوني مرحلة نوعية جديدة، جوهرها التسليم بوجود الكيان الصهيوني، والاعتراف بشرعيته، وإظهار الاستعداد للتعايش معه، على أساس تسوية سياسية ومصالحة تاريخية، تستند إلى اتفاقات أوسلو وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

أما بخصوص الأسباب التي أدت الى ما آل إليه المشروعان، فهي بلا شك كثيرة، وقد جرى تناولها في العديد من الكتب والدراسات والأبحاث، وفي أدبيات الثورة الفلسطينية، وليس منطقياً أن أعود لتكرار ما تناولته مئات المطبوعات. لذلك سأكتفي بالإشارة إلى الجوهر، إلى العناوين الأساسية، وهي بطبيعة الحال تدور جميعها حول الأسباب الذاتية والموضوعية، وتداخلهما في الآن معاً.

فعلى المستوى الذاتي هناك أسباب سياسية وفكرية وتنظيمية، أسباب تتعلق بالأداة وطبيعتها وبنيتها، وأشكال وأساليب العمل في مواجهة عدو يتميز بتفوقه العلمي والتكنولوجي وبمستوى تسليحه وتدريبه، وبدعم غير محدود من قبل الدوائر الإمبريالية الأمريكية والأوروبية، والتزام ثابت بوجوده وامنه وباستمرار تفوقه العسكري على كل جيرانه.

أما على المستوى الموضوعي: فقد تميزت الظروف المحلية والإقليمية والدولية، التي أحاطت بالثورتين الناصرية والفلسطينية بصعوبتها أو باشتداد التآمر الإمبريالي – الصهيوني الرجعي عليهما. وهو الأمر الذي قاد الثورتين ولاسباب كثيرة ومختلفة، إلى خوض الكثير من المعارك التي استنزفت القوى وبددت الطاقات على حساب المعركة الأساسية مع العدو الصهيوني.

س: بمناسبة مرور تسعة واربعين عاماً على قيام ثورة يوليو، تبدو الحاجة ماسة لمعرفة النواقص والثغرات والسلبيات في التجربة الناصرية، والاسباب التي منعت استمرار مشروعها العربي، ورؤية ما اذا كان هناك مجال لاستعادة وهج المشروع القومي؟. وما هي المتطلبات لذلك وهل لازالت مصر بثقلها، تُشكل ركيزة لمثل هذا المشروع؟ ان أبرز ثغرات ونواقص وسلبيات التجربة الناصرية، تتمثل بغياب الديمقراطية والتعددية السياسية وضعف مستوى الأداة التنظيمية القادرة على النهوض بالمهام الملقاة على عاتق ثورة يوليو، في تلك المرحلة الحساسة والحرجة، التي تميزت بتكالب القوى الاستعمارية التقليدية، حفاظاً على مصالحها ووجودها الاستعماري المباشر في مصر نفسها وفي الجزائر واليمن ... الخ.

■ نعم أوافق على القول بأن الحاجة ماسة لمعرفة النواقص والثغرات والسلبيات في التجربة الناصرية. تماماً مثلما هي الحاجة ماسة لمعرفة إنجازات التجربة وإيجابياتها ودورها في استنهاض الحركتين الوطنية القومية على الساحة العربية. فعلى الرغم من ان جهوداً كبيرة بُذلت لتقييم هذه التجربة واستخلاص الدروس والعبر، بهدف تعميم الفائدة، وتجنب الأخطاء التي اكتنفت مسيرتها، فإن المزيد من الجهد المبذول في قراءة التجربة، بكل ما لها وما عليها، يمكن ان يساعد

في بلورة رؤية اكثر عمقاً ووضوحاً للجانبين الإيجابي والسلبي في هذه التجربة الرائدة في تاريخ نضال الأمة العربية المعاصر.

فالقراءة الموضوعية المتأنية لمجريات الأحداث والتطورات ومجمل الوقائع والمعطيات والظروف التي أحاطت بثورة ٢٣ يوليو، على المستويين الداخلي والخارجي، الإقليمي والدولي، بمناسبة مرور قرابة نصف قرن على قيامها، تبدو من وجهة نظري ضرورية، لأنها ربما تكون أكثر عدلاً وأنصافاً من القراءات التي خضعت لتاثير عوامل عديدة داخلية وخارجية، مباشرة وغير مباشرة.

في هذا السياق، دعني أقول ان أبرز ثغرات ونواقص وسلبيات التجربة الناصرية، تتثمل بغياب الديمقراطية والتعددية السياسية وضعف مستوى الأداة التنظيمية القادرة على النهوض بالمهام الملقاة على عاتق ثورة يوليو، في تلك المرحلة الحساسة والحرجة، التي تميزت بتكالب القوى الاستعمارية التقليدية، حفاظاً على مصالحها ووجودها الاستعماري المباشر في مصر نفسها وفي الجزائر واليمن ... الخ.

لكن رغم هذا التكالب، الذي اتخذ شكل شن العدوان الثلاثي البريطاني – الفرنسي – الإسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦م، وأشكال أخرى عديدة، استهدفت زعزعة أركان النظام، وتقويض أمن المجتمع المصري واستقراره، فان الأضرار التي ترتبت على غياب الحياة الديمقراطية والتعددية السياسية في المجتمع، تفوق بكثير المنافع أو المزايا، التي اعتقد النظام المصري أنه يحققها، بإطلاق يد الأجهزة الأمنية، وفرض العديد من الأنظمة والقوانين المقيدة للحريات العامة والعمل السياسي والنقابي والجماهيري.

فقد أدى غياب مفهوم الحياة الديمقراطية إلى التعامل مع القوى السياسية الأخرى في المجتمع، بروح عدائية، بروح القمع والقهر والنفي والإقصاء، الأمر الذي انعكس سلباً على العلاقة بين القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها وتياراتها، وجعلها تقوم على أساس الصراع، بدلاً من الوحدة الضرورية، بمواجهة ذات المخاطر والتحديات، التي تهدد مصر وشعبها حاضراً ومستقبلاً، على غير صعيد ومستوى. وبكلمات أخرى نقول: ان قادة الثورة في ذلك الوقت لم يدركوا، أن الخلاف والاختلاف في وجهات النظر أمر صحي وطبيعي، وهو يعكس التنوع السياسي والفكري والتمايزات الطبقية، وهو لا يشكل خطراً على عملية المواجهة مع القوى المعادية، مادام يقوم على أساس الوحدة والتكامل، ويستند إلى مبدأ الحوار وحق الاجتهاد.

ومع غياب هذه المفاهيم، واستشراء نزعة احتكار العمل السياسي، التي اتخذت شكل حلّ الأحزاب وفرض سياسة التنظيم الواحد، الذي تنضوي تحت لوائه كل القوى الأخرى، تحول المعارضون لهذه النزعة الى خصوم للتجربة الناصرية، وجرى التعامل معهم كأعداء، تجب محاربتهم بكل الوسائل والأساليب.

وكان من الطبيعي ان يقود هذا التوجه، الى استخدام الصراع العربي – الصهيوني وتآمر الدول الإمبريالية والرجعية على مصر، وسيلة لتبرير تعطيل الحياة الديمقراطية وبرامج التنمية السياسية والاجتماعية. وكان من الطبيعي ايضاً، ان يقود هذا كله الى تبلور ظروف واوضاع تجعل من غير الممكن توظيف طاقات المجتمع وإمكاناته وادواته في معركة المجابهة مع القوى المعادية. ومن المفارقات المؤلمة، ان تجري هذه التطورات الداخلية على النحو المشار إليه، فيما كان التحالف الإمبريالي – الصهيوني – الرجعي، يوحد صفوفه وطاقاته وإمكاناته، لتوجيه الضربات المتلاحقة لثورة يوليو، داخل مصر وخارجها، في معركة متواصلة، وُظفت فيها إمكانات هائلة، تُوجت بهزيمة مصر في معركة الخامس من حزيران.

ان الأضرار التي ترتبت على غياب الحياة الديمقراطية والتعددية السياسية في المجتمع، تفوق بكثير المنافع أو المزايا، التي اعتقد النظام المصري أنه يحققها، بإطلاق يد الأجهزة الأمنية، وفرض العديد من الأنظمة والقوانين المقيدة للحريات العامة والعمل السياسي والنقابي والجماهيري.

ان هذا الكلام لا يعني بطبيعة الحال ان غياب الديمقراطية كان العامل الحاسم في الهزيمة التي لحقت بثورة يوليو. فالحقيقة الموضوعية تقتضي القول ان مجموعة من العوامل تضافرت لتشكل بمجموعها الأساس الذي وفر شروط ونوع الهزيمة. فكما ذكرت في البداية أن أحد أهم نواقص وسلبيات التجربة الناصرية، تمثلت بغياب الأداة التنظيمية القادرة على النهوض بأعباء عملية المواجهة بكل مستوياتها. فالتنظيم الذي اقامته الثورة الناصرية، كان تنظيماً هشا، وكان تنظيماً تنهشه أمراض الفوقية والبيروقراطية، بعيد عن حركة الجماهير، عن همومها ومشاكلها، وكان ينخره الفساد، وتنقصه الخبره واليات العمل الضرورية لاقامة الأطر التنظيمية والجماهيرية الحقيقية، القادرة على القيام بدروها، ومهامها في ظروف صعبة وخطيرة تحيط بمصر وبالوطن العربي كله. وبالطبع نحن لسنا هنا بصدد الدخول في تفاصيل مثل هذا العنوان الرئيسي الهام الذي لا يقل اهمية عن المسألة الديمقراطية والتعددية السياسية. نحن فقط بصدد وقفة سريعة امام عوامل داخلية أساسية ومفصلية، تكاثفت وتلازمت مع عوامل خارجية معروفة،خلقت بمجموعها ظروفًا مواتية لحرب عدوانية إسرائيلية خاطفة، أوصلت الإسرائيليين لضفاف قناة السويس في حزيران ١٩٦٧م.

أما بالنسبة لإمكانيات استعادة وهج المشروع القومي، فجوابي هو ان هذه الإمكانية قائمة، رغم التراجع الكبير الذي شهدته الفكرة، وتعمق الاتجاهات والنزعات القطرية، وتعززها في معظم البلدان العربية. أقول ذلك لأن عوامل النهوض والوحدة القومية موجودة وكامنة بقوة في وجدان الجماهير العربية، يُغذيها تكالب القوى الإمبريالية والصهيونية، وجهودها الموصولة لتمزيق المنطقة العربية، والإمعان في تجزئتها وتفتيتها واحكام السيطرة والهيمنة على ثرواتها وخيراتها ومقدراتها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وامنياً. وإذا كانت الظروف المحيطة والمعطيات القائمة، بكل صعوباتها وتعقيداتها، تثير الإحساس بالإحباط وخيبة الأمل، جراء الانتكاسة التي مُني بها العمل القومي المشترك، وفقدان الحد الأدنى من التنسيق والتضامن العربي –العربي، ونجاح الدول الإمبريالية في إذكاء الكثير من الفتن والصراعات العربية على المستويين القطري والقومي ... فأنا على يقين ان مثل هذه الظروف الصعبة والوقائع المريرة، لا تعدو ان تكون عابرة ومؤقتة، مهما طال امدها.

إن تمادي الدول المعادية، في بغيها وظلمها وعدوانها، بلغ مستويات جديده غير مسبوقة. فقد طرحت أمريكا وبريطانيا مشروع عقوبات جديدة، لا يستهدف فرض الوصاية على العراق الشقيق فحسب، بل وعلى الدول العربية المتعاملة تجارياً مع العراق كالأردن وسوريا ومصر وغيرها. فقد بلغت الجراة والوقاحة بالدولتين الإمبرياليتين، حد

الطلب من الدول العربية المجاورة للعراق، الموافقة على تمركز مراقبين دوليين على حدودها وفي موانئها ومطاراتها بذريعة مراقبة نشاطاتها التجارية والنفطية مع العراق. إن الذهاب إلى هذا الحد في سياسة الإذلال للدول والحكومات والشعوب العربية، لا يمكن أن يمر بدون عواقب. فالتراكمات التي تحدثها مثل هذه السياسات ستنفجر يوماً على شكل غضب جماهيري عارم، تستعيد فيه الأمة دورها ووحدتها ومكانها بين شعوب العالم المتقدم والمتحضر. فالأمة العربية تزخر بالطاقات البشرية والإمكانات المادية وبالمواهب العلمية والفكرية والثقافية والخبرة الإنسانية التي تجعلها قادرة على إلحاق الهزيمة بأعدائها والتقدم إلى الأمام، لتصبح في مصاف الدول الكبرى. وحتى لا يبدو الأمر خطاباً سياسياً حماسياً، وضرباً من ضروب الإيمان بالحتميات التاريخية، دعني أقول ان عملية استعادة وهج المشروع القومي، عملية ليست سهلة وبسيطة، بل هي في ظل الظروف والمعطيات القائمة، بحاجة إلى توفر جملة من الشروط، لعل أهمها على الإطلاق شرطين أساسيين: توفر الأداة التنظيمية وسيادة مفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية، وبما يكفل احترام العقل وتفاعل الآراء وإنضاج الأفكار العقلانية الموضوعية، وضمان حرية الرأي والتفكير والتنظيم وحق الاجتهاد والاختلاف ..الخ. وبدون شك فان مصر بثقلها التاريخي والحضاري، بشعبها وبإمكاناتها الهائلة التي تختزنها على غير صعيد ومستوى لا تزال تشكل ركيزة أساسية للمشروع القومي العربي، للمشروع النهضوي الحضاري الذي يُعيد للأمة آمالها وأمجادها ودورها ومكانتها في حركة التاريخ الصاعدة دوماً إلى الأمام.

أنا إنسان متفائل بطبعي. وتفاؤلي ليس تفاؤلا ساذجاً أو سطحياً، بل هو تفاؤل من يرى حركة الواقع ويرى إمكانات الأمة، ارتباطاً بتاريخها ودورها الثقافي والحضاري والإنساني، ومن يتلمس استعداد الجماهير الفلسطينية والعربية، ومدى عمق ولائها وانتمائها لقضاياها الوطنية والقومية.

س٣: نسمع بمؤتمرات الأحزاب العربية ولا نرى تأثيراتها على أرض الواقع في حركات نوعية ونضالات ملموسة وجدية. ما هي الأسباب الحقيقية لهذا العجز؟ أن غياب قوة المثال والنموذج في سلوك وممارسات وتضحيات الصفوف القيادية الأولى في الأحزاب السياسية العربية، لا يضعف هذه الأحزاب فحسب، بل يزعزع ثقة الجماهير بها وبدورها ومستقبلها وأهليتها للقيادة. أن الانفصال شبه التام بين الأقوال والأفعال، بين الخطاب السياسي والممارسات العلمية والميدانية، ابعد قطاعات واسعة من الجماهير الشعبية عن القيام بدورها المُفترض في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة بمواجهة الكثير من المخاطر التي تهدد حاضر الأمة ومستقبلها

■ اسمح لي أولاً أن أؤكد ان فكرة عقد الاجتماعات واقامة المؤتمرات التي تجمع الأحزاب العربية بكل أطيافها وتلاونيها واتجاهاتها السياسية والفكرية، هي فكرة صحيحة تماما، بصرف النظر عن النتائج التي تمخضت عنها الاجتماعات والمؤتمرات التي انعقدت خلال السنوات الماضية، وبصرف النظر أيضاً عن التوقعات بشأن مثل هذه اللقاءات مستقبلاً، ارتباطاً بتحليل الاتجاهات والظروف والمعطيات والوقائع القائمة. نقول ذلك بحماس رغم أننا ندرك أن النتائج العملية المتحققة عن المؤتمرات الشعبية والقومية التي انعقدت على مدار سنوات العقدين الماضيين، كانت محدودة، وظلت الغالبية الساحقة من القرارات التي اتخذتها حبراً على ورق، حبيسة ادارج الأحزاب والقوى المشاركة. ولم تتحول، كما يقول السؤال، إلى حركات نوعية ونضالات جدية ملموسة على الأرض.

إن إدراكنا للحقيقة السالفة الذكر، لا يجب ان يحجب عنا رؤية ما توفره هذه المؤتمرات من فرصة حقيقية للحوار وتفاعل الآراء والمواقف ووجهات النظر المختلفة، والقيام بين الحين والآخر، بعملية مراجعة وتقييم لمسار تطور الأحداث في المنطقة بشكل جماعي. واعتقد أن التجربة تشير إلى أن بعض المؤتمرات القومية، توفر مثل هذه الفرص. ودون الدخول في التفاصيل، دعني أقول ان اللجوء إلى الحوار كوسيلة للتفاعل وتبادل الآراء وتنسيق المواقف، هو لجوء الى مبدأ حضاري ديمقراطي، من شأنه المساهمة في معالجة قضايا الخلاف والاختلاف، وتمهيد الطريق أمام إمكانية الوصول الى قواسم سياسية مشتركة. والحوار هو في الحقيقة حاجة موضوعية وطنياً وقومياً، والمؤتمرات التي تُعقد، هي تجسيد حسي ملموس لمثل هذه الحاجة، يسعى القائمون عليها لتجميع الطاقات حول القواسم والثوابت والنهوض بمهام المجالات للمخاطر والتحديات التي تتهدد الإنسان العربي في كل بقعة من بقاع الوطن العربي الممتد من الخليج إلى المحيط، فنحن أمام وضع عربي يفتقد إلى الحد الأدنى من التنسيق والتضامن على المستويين الرسمي والشعبي. نحن أمام وضع مأزوم ومتراجع بات يتطلب حواراً ونقاشا وبحثا معمقا في الأسباب، وفي الوسائل الكفيلة بالخروج من الأزمة المتفاقمة والمؤتمرات هي إحدى الأطر للقيام بعملية البحث والنقاش والمراجع، ونحن أيضا أمام استحقاقات سياسية هامة جدا تستوجب هي الأخرى اللقاء والحوار والتفاعل ورص الصفوف لمواجهة التحديات، وإذا كانت نتائج مثل هذه الحوارات والتفاعلات، وتظل حبرا على ورق فانه من الواجب أن يتحول النقاش ليدور حول أسباب المشكلة وسبل معالجتها لا إلى الحديث حول جدوى عقد المؤتمرات.

أما بالنسبة للأسباب الحقيقة لعجز هذه الأحزاب عن النهوض بدورها ووضع قراراتها الخاصة والمشتركة موضع التنفيذ فهي كثيرة ويصعب الإحاطة بها والتوقف أمامها، بشكل تفصيلي وعميق في الإجابة على مثل هذا السؤال. مع ذلك دعني أشير الى العناوين الأساسية لأسباب هذا العجز الذي يعود في الأساس إلى تفاقم الأزمة التي تزرح تحت وطأتها الغالبية الساحقة من الأحزاب السياسية العربية بكل اتجاهاتها تقريبا، والتي تتميز بطابعها الشامل وتركزها في الرأس القيادي لهذه الأحزاب. قد يقول قائل، أن هذا الكلام ليس جديداً، وقد تكرر الحديث عن أزمة القيادة في الأحزاب العربية كثيرا. وهذا صحيح تماما. ومع ذلك فلا بد من تكراره وإعادة التأكيد عليه، بهدف تأصيل النقاش ولتعميق الحوار حول هذه المسألة الأساسية، ومن أجل مواصلة العمل الجدي لتجاوز هذه المعضلة الكبيرة في عمل الأحزاب السياسية العربية، لماذا؟ لأن الجماهير

إن الذهاب إلى هذا الحد في سياسة الإذلال للدول والحكومات والشعوب العربية، لا يمكن أن يمر بدون عواقب. فالتراكمات التي تحدثها مثل هذه السياسات ستنفجر يوماً على شكل غضب جماهيري عارم، تستعيد فيه الأمة دورها ووحدتها.

العربية أظهرت على الدوام استعداداً عالي المستوى للنضال بمواجهة التحديات والمخاطر التي تفرزها مخططات الدول الإمبريالية. والصهيونية والرجعية، ومن أجل التحرر و الاستقلال. واندفعت لخوض النضال بأشكاله المختلفة في العديد من المعارك والمنعطفات وفي عمليات المواجهة مع القوى المعادية. لكنها كانت عرضة للتوقف سريعا، أحيانا بعد عدة شهور من النضال لغياب القيادة، لغياب هيئة الأركان التي تقود وتوجه الجماهير وتلعب دور المُعبئ والمنظم والمخطط والمقرر. بل وفي كثير من الأحيان، كانت القيادات تلعب دورا مجهضاً لاندفاع القوى الشعبية. نتيجة لسياساتها المترددة والمتهاونة والمساومة. ولعل في الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الأولى أبرز مثال على مدى استعداد الجماهير الفلسطينية والعربية الدائم للبذل والعطاء، ولتحمل المعانيات والتضحيات الجسيمة، لتحقيق الأهداف الوطنية. فقد اندلعت الانتفاضة المجيدة الأولى في نهاية العام ١٩٨٧م وتواصل عطاؤها وتضحياتها وصمودها لست سنوات متتالية. ولم تكن لتتوقف لولا اتخاذ القرارات السياسية مسارات تساومية اجهاضية، تجلت بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر مدريد ومن ثم في المفاوضات الثنائية في واشنطن، وصولاً الى التوقيع على اتفاقات أوسلو. وهاهي الانتفاضة الثانية التي اندلعت في نهاية شهر أيلول الماضي، تتواصل بدون انقطاع، بصبر وعناء وإصرار وتصميم على كنس الاحتلال وتفكيك المستوطنات وتحقيق الاستقلال رغم ضخامة التضحيات وانفلات ممارسات العدو من عقالها، ولجوئه الى استخدام مختلف أنواع الأسلحة. بما فيها طائرات «ف ١٦» وطائرات الاباتشي والصواريخ ومدافع الدبابات، ضد شعب شبه اعزل إلا من الأيمان بعدالة قضيته الوطنية. هاهي، تُقدم الدليل من جديد على عجز قيادات الأحزاب السياسة عن قيادة الحركة الجماهيرية العربية، لإظهار أعلى قدر ممكن من التضامن مع الانتفاضة وللتنديد بالممارسات الإسرائيلية الوحشية والسياسات الإمبريالية الأمريكية الداعمة لها، ولسلوك حكومة شارون وجيشه الذي يتعمد القتل والقمع والقهر والإرهاب وسياسة الحصار والتجويع والتدمير، أسلوبا لتركيع الجماهير الفلسطينية وفرض الاستسلام عليها.

أن جميع القوى والأحزاب السياسة تتلمس حالة الغضب والاحتقان والغليان التي تعم الشارع العربي والإسلامي، بسبب الممارسات الإسرائيلية و المواقف الأمريكية المنحازة والأوروبية المحايدة.

مع ذلك فأن هذه الأحزاب تقف عاجزة عن قيادة الناس للتعبير عن مشاعرها ولممارسة أقصى الضغوط الممكنة على انظمتها، لتقوم بدورها بدعم الانتفاضة، وممارسة الحد الأدنى من الضغوط على الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، لحملها على الضغط على الكيان الصهيوني لوقف انتهاكاته وعدوانه على الشعب الفلسطيني والانصياع لقرارات الشرعية الدولية. أن تخلف الأحزاب عن حركة الجماهير، التي تدعي النطق باسمها، والدفاع عن مصالحها والتعبير عن مشاعرها، لا تجد لها تفسيراً سوى خوف هذه الأحزاب من قمع الأنظمة، التي كثيراً ما تنجح في تحجيم دور هذه الأحزاب، وجعلها تقدم على تكثيف مواقفها ونشاطاتها ومبادرتها بما ينسجم، أو بما لا يتجاوز السقف السياسي المسموح به رسميا. وما دامت القوى السياسية والشعبية تقبل بالعمل تحت السقف المسموح به رسمياً، فإن عجزها عن المبادرة الى القيام بدور فعال بمواجهة الغطرسة الإسرائيلية وكل المظاهر الهيمنة والسيطرة الأمريكية، والدفاع عن طموحات الجماهير ومصالحها الاقتصادية والاجتماعية، سيتضاعف، وستجد هذه القوى نفسها معزولة أكثر فأكثر. وهذا يقودنا الى التوقف قليلا أمام مشكلة رئيسية أخرى، في تجربة الأحزاب السياسية العربية، ظهرت بوضوح خلال العقود الماضية، ألا وهي فشل القيادات السياسية والحزبية في الغالب الأعم، في أن تشكل نموذجا جماهيريا يحتذي، في العيش والممارسة وفي الكفاح من أجل تحقيق أهدافها في التحرير والوحدة والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

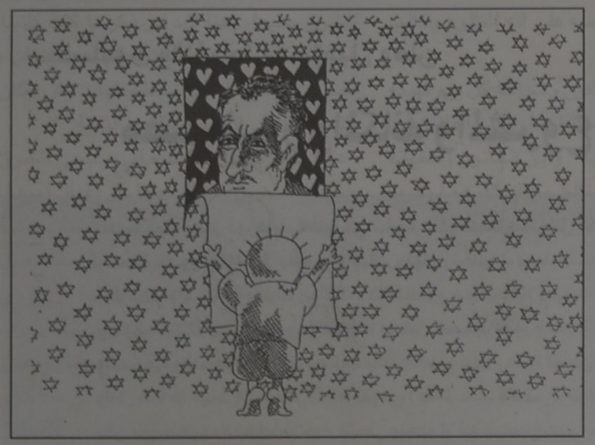

أن غياب قوة المثال والنموذج في سلوك وممارسات وتضحيات الصفوف القيادية الأولى في الأحزاب السياسية العربية، لا يضعف هذه الأحزاب فحسب، بل يزعزع ثقة الجماهير بها وبدورها ومستقبلها وأهليتها للقيادة. أن الانفصال شبه التام بين الأقوال والأفعال، بين الخطاب السياسي والممارسات العلمية والميدانية، ابعد قطاعات واسعة من الجماهير الشعبية عن الأحزاب، التي تحولت في العديد من البلدان العربية، إلى واجهات شكلية وهياكل مفرغة، عاجزة عن القيام بدورها المُفترض في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة بمواجهة الكثير من المخاطر التي تهدد حاضر الأمة ومستقبلها. إ ننا لا نستطيع أن نتحدث في الظروف الراهنة عن أحزاب سياسية طليعية ذات طبيعة جماهيرية، تضم في صفوفها عشرات الآلاف من الأعضاء والأصدقاء والأنصار، لأننا، مرة أخرى نؤكد أن غالبية القيادات السياسية والحزبية في الصفوف الأولى والثانية منفصلة عن الجماهير الشعبية ، لا تعيش همومها ومشاكلها، ولا تتحسس أو تتلمس نبضها ومعاناتها وقضاياها الرئيسية. وتتميز العلاقة التي تربط هذه القيادات والأحزاب بحركة الجماهير بطبيعتها الفوقية والبيروقراطية، الأمر الذي يجعلها في واد والجماهير في واد آخر في الكثير من الأحيان.

ليس هذا فحسب، بل نجد الكثير من هذه الأحزاب بحكم واقعها، بحكم بيروقراطيتها وترهلها، لا تقوم بتجديد نفسها سياسيا وفكريا وتنظيميا، ولا تقوم بتجديد أساليب واليات عملها، ونادراً ما تقوم بعملية مراجعة نقدية لمواقفها وتوجهاتها، لتحديد أسباب فشلها وإخفاقها وعجزها عن القيام بدورها.

وغني عن القول أن الحال سيظل على هذا المنوال، طالما لم تظهر بعد في صفوف هذه الأحزاب المترهلة، عناصر كادرية وقيادية جديدة شابة، تتمتع بقدر كبير من الدينامية و القدرة على المبادرة إلى قيام بعملية مراجعة نقدية جدية للمواقف والسياسات، ولكل أشكال ووسائل وأساليب العمل البالية، والتشمير عن السواعد للقيام بإعادة عملية البناء على أسس جديدة ديموقراطية بجهد مثابر وموصول مستفيداً من التجربة ودروسها المستخلصة.●●

المسلمون والأقباط ومستقبل وطن

مصر الدور والمكانة والمشروع

أمين اسكندر–القاهرة

عندما تجد مصر دورها ومكانتها في ساحة فعل التحقق، ينطلق مشروعها النهضوي محلقا ومحققا لحلم العزة والكرامة والرفعة. ولتحقق الدور والمكانة لا بد من واجبات ومهام وتحديات ومعارك... واجبات الدفاع عن الأمة، ومهام الوحدة، وتحديات التنمية والازدهار والتقدم، ومعارك مع أعداء ذلك المشروع... الحلم.

وعندما تمتلك مصر مشروعا للنهضة وحلما بتجسيد الدور والمكانة، يتوحد الشعب بفئاته وشرائحه الاجتماعية ومدارسه الفكرية والسياسية وانتماءاته الدينية، وعندها يقف الجميع على أرضية الوطن والمشروع، وتتلاشى الفروقات وتصبح مجرد خيوط تكاد لا ترى. ولعل هذا ما حدث في عصر الحلم القومي (عصر عبد الناصر)، فرغم أن عبد الناصر لم يلغ القانون الهمايوني لبناء الكنائس، ولم يكن بين صفوف الضباط الأحرار قبطي واحد، إلا انه استطاع عبر مشروعه القومي - الوطني أن يجمع صفوف الشعب خلف راياته، وقد ساعده على ذلك وجود بطريرك قبطي قادم من الريف المصري مستوعب لحقائق دور ومكانة مصر، متفهم لدورها العربي والمستمد من وحدة الثقافة وتواصل الجغرافيا وحقائق الأمن وخصوصية الحضارة... البابا كيراس. وقد كان ذلك نفسه هو ذاته الذي - وبعمق أكثر شمولا - ما حمله فكر البابا شنودة بابا الكرازة المرقصية.

ما الذي حدث الآن؟

اختفاء المشروع والحلم القومي – الوطني وصعود الهويات القاتلة.

فمنذ أن جاء السادات إلى حكم مصر، بدأت مسيرة تفكيك المشروع والحلم القومي، ومن ثم جاءت كامب ديفيد لكي تقنن وتقيد دور ومكانة مصر، وتعزلها عن عمقها الجغرافي والتاريخي، وتحاصرها في حدود الدور الهزيل، بل وأحيانا الدور الخطأ الذي يصل إلى دور التابع، كما أن مكانتها أصيبت بالضمور الناتج من الحبس الانفرادي في سجن الجغرافيا القطرية الضيقة. وكان ذلك من الأغراض المخططلها من قبل الأعداء دوما، ولعلنا هنا يجب أن نتذكر اتفاقية ١٨٤٠، التي فرضت على محمد علي، وسجنت فعله ومشروعه، وبالتالي خنقت المكانة وحيدت الدور.

النحر والتآكل

تقييد الدور بغرض تحييده وخنق المكانة بغرض شل القدرة والفاعلية، كان ذلك سببا مباشرا في ظاهرة النحر التي انتشرت في الشخصية العربية – المصرية، وكان ذلك سببا في بروز ونمو ظاهرة الطائفية في وطن تعيش على أرضه ديانتان، ويعشق شعبه التدين من قبل نزول الرسالات السماوية.

وقد ساعد على ظاهرتي النحر والتآكل عوامل دولية وإقليمية، كان على رأسها إستهدافات المشاريع الاستعمارية الكبرى وفي القلب منها المشروع الصهيوني الاستيطاني العنصري على أرض الأمة في فلسطين المحتلة، وكان ذلك عبر سياسات وآليات وأدوات كونية ركبت موجة حقوق الإنسان وصناديق التمويل ولجنة الحريات الدينية ووظفت كل ذلك في خدمة مشروعها الاستعماري، وقد تفاعلت عوامل داخلية من داخل الوطن ذاته ونسيجه الحضاري– التاريخي متمثلة في ثقافة شعبية موروثة مليئة بالخزعبلات والتفاهات العنصرية والاطلاقية والصوابية والحتمية الدينية. كما أن مناهج التعليم قد ساهمت عبر المادة الملقنة للطلاب، وعبر الاختراق الذي حدث لها من قبل رؤى سياسية ودينية في تأسيس ودعم العقلية الغيبية. ولم يكن الإعلام الرسمي بعيدا عن ذلك ببثه الدائم لبرنامج وأفكار ومسلسلات ورؤى وتحليلات تقدم لنا الرؤية الدينية للأمور الدنيوية. والأكثر فداحة من كل ذلك أن النظام في مصر ومن أجل أن يستمر في الحكم استطاع أن يلعب بورقة الطائفية في أكثر من موقع وأكثر من فعل، بدءا من صناعة النجوم الدعاة، إلى دور الأجهزة الأمنية في معالجتها لقضايا النزاعات الطائفية، انتهاء بقول رئيس الجمهورية السابق (أنا رئيس مسلم لدولة مسلمة).

ولم يكن الأقباط بعيدين عن ذلك المناخ، بل كانوا هم الآخرون فاعلين فيه، بالظن من بعضهم أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تكون مدافعة عنهم وحامية لهم، وقد ساعدهم على ذلك الظن، اعتقاد البعض من المسلمين أن الأقباط امتداد ودعم للمشروع الغربي وليس لهم علاقة بالمشروع الحضاري العربي.

كما ساعد على انتشار ذلك الاعتقاد ممارسات خاطئة من قبل بعض مؤسسات الدولة التي تعاملت مع الأقباط على انهم ناقصو مواطنة.

وجاء اتساع دور الكنيسة من انسحاب دور الدولة في رعاية مواطنيها بكفاءة ومساواة، كما جاء هذا الاتساع بالدور ملبيا لرغبات مكونة لدى قيادات في الكنيسة ولدى أطراف من الدولة لأنها استراحت من عبء ملقى عليها، ولدى أطراف من تيارات سياسية رأت أهمية بروز قطب جامع وجاذب للأقباط يعطيهم مسوغا لوجود قطب جامع وجاذب للإسلام السياسي.

ولم يكن ذلك هو نصيب الأقباط والكنيسة فقط، إنما ساهمت الكنيسة في تربية مواطنيها المؤمنين بمنطق معزول عن قضايا المجتمع سواء بتقديم تاريخ الكنيسة منعزل عن تاريخ الوطن وحضارته أو متصادما أحيانا مع هذا التاريخ.

كل هذا وغيره ساهم في بروز الفتنة الطائفية على السطح في السنوات الثلاثين الأخيرة.

إذن نحن أمام بيئة دولية وإقليمية واستهدافات

استعمارية وصهيونية، وأمام تفكك لما هو قومي ووطني لصالح ما هو ديني وطائفي، وأمام دولة تنسحب من دورها وتتبرع به لمؤسسات دينية، وأمام إعلام وتعليم وثقافة مليئة ومزدحمة بما هو غير علمي وعقلي.

وأخيرا نحن أمام فلسفة أمنية لا تتورع عن توظيف تلك التباينات لصالح تثبيت النظام وأركازه.

وقد كان ذلك خلف الأحداث من الزاوية الحمراء. مرورا بالخانكة وأبو زعبل والكشح واحد واثنين. وكأن كل ذلك لم يكن كافيا لكي ننتبه لخطورة ما حدث، فلم يكن كافيا قتل ٢٢ قبطيا من ٢٣ في الكشح الثانية. ولم يكن كافيا ثبوت تورط وترهل بعض المسؤولين والأجهزة حتى نعيد النظر في كل ذلك من موقع مسؤولية رئيس الجمهورية التي أعطاها الدستور في حماية الوحدة الوطنية، فجاءت «النبأ» بالحادثة الكارثة.

ومن هذه الحادثة يتكشف لنا ولأي مواطن قرأ التفاصيل بان التورط والترهل هما السمتان الملازمتان للمسؤولين والأجهزة الأمنية، حيث ما زال مطروح على مائدة البحث أسئلة من قبيل، من الذي سرب الشريط بعدما تبين من أقوال مهران أمام النيابة ومن تصريحات مستشاره القانوني أن هناك من سرب الشريط إليه؟ ومن الذي وقف خلف مهران لكي يتغول صحفيا وماليا لدرجة انه يعلن انه صاحب المؤسسة الصحافية الثالثة في مصر؟ وكيف سمح له باستخدام اسم لواء طيار صلاح مبارك كمستشار لجريدته الملغاة في مخالفات تضج بها الملفات في نقابة الصحفيين؟

وغير ذلك من الأسئلة الكاشفة لطبيعة من يقف خلف مهران ويقوم بتوظيفه، مثل لماذا تم ضبط ١٥٠٠ نسخة تقريبا من ما يقرب نصف مليون نسخة من العدد الكارثة من جريدته؟. ولماذا سهلت له الحكومة أن يعقد مؤتمرا صحفيا سعى فيه لتجميل صورته، وان يقدم نفسه على انه المظلوم وطالب المغفرة!!

ثم لماذا التمسح بالقانون رغم أننا كل يوم نهينه ونضرب به عرض الحائط. فأين كان القانون في المحاكمات العسكرية؟. وأين القانون وتنفيذه لجريدة الشعب التي نالت من أحكامه ما يقرب من ١٣ حكما حتى الآن لصالح عودتها؟ وأين القانون من بعض أعضاء سيد قراره؟ وأين كان القانون عندما تم إلغاء جريدة صوت العرب ومجلة الموقف العربي؟ وأين القانون من جريدة الدستور...؟ والأمثلة عديدة.

والغريب أن بعض المفكرين والكتاب تساءلوا عن تعبير بعض الأقباط عن غضبهم عن طريق تجمعهم في باحة الكاتدرائية، رغم أن من المنطقي انهم ذهبوا إلى المكان والرمز الذي يعبر عن عقيدتهم بعد أن أهينت وتجرحت من قبل جريدة النبأ وكان أيضا، من المنطقي سياسيا أن يلجأوا إلى مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للصحافة أو أي من المؤسسات الدولية، لكن من المؤكد أن تلك المؤسسات في نظرهم قد فقدت بعضا من مصداقيتها بعدما توالت الأحداث الطائفية ولم يكن للحكومة سلطة الردع الكافية، بل حتى لم يكن لها سلطة الردع المعنوية.

ورغم كل هول ما فات من وقائع، إلا أن الخشية الحقيقية التي تصيب الوطن في مقتل والتي نأمل وندعو من الله أن يكون ما سبق ليس جزءا من ما هو آت من مخطط تهجير مدبر ومرسوم له لأقباط المشرق جميعا، وهنا لابد من ذكر ما كتبه كاتبنا العربي الكبير محمد حسنين هيكل تحت عنوان « المسلمون والأقباط » في مجلة وجهات نظر، وكان ذلك تعليقا على أحداث الكشح الثانية:

« هناك ظاهرة هجرة بينهم – أي مسيحي المشرق – يصعب تحويل الأنظار عنها، أو إغفال أمرها، أو تجاهل أسبابها، حتى وان كانت الأسباب نفسية تتصل بالمناخ السائد في المنطقة، اكثر مما تتصل بالحقائق الواقعة فيه. واشعر –ولا بد أن غيري يشعرون كذلك– أن المشهد العربي كله سوف يختلف إنسانيا وحضاريا، وسوف يصبح على وجه التأكيد اكثر فقرا واقل ثراء لو أن ما يجري الآن من هجرة مسيحيي المشرق ترك أمره للتجاهل أو التغافل –أو للمخاوف، حتى وان لم يكن لها أساس».

وظني أن جموع المسلمين في الأمة مطالبة اكثر من أي وقت مضى بأن تعرف وتدرك بيقين أهمية مواريثها وحيوية تنوع مصادر ثقافتها، وخصوصية التركيبة الخلاقة والمبدعة في تشكيل حياتها.

أي خسارة لو أحس مسيحيو المشرق –بحق أو بغير حق– انه لا مستقبل لهم أو لأولادهم فيه، ثم بقي الإسلام وحيدا في المشرق، لا يؤنس وحدته غير وجود اليهودية الصهيونية، –بالتحديد– أمامه في إسرائيل؟!.

ولعل ذلك هو الخطر بعينه، الذي يصيب الوطن بفوالق وشروخات عميقة ويهدد البقاء ذاته، وقى الله الوطن ووقانا شر ذلك ●●

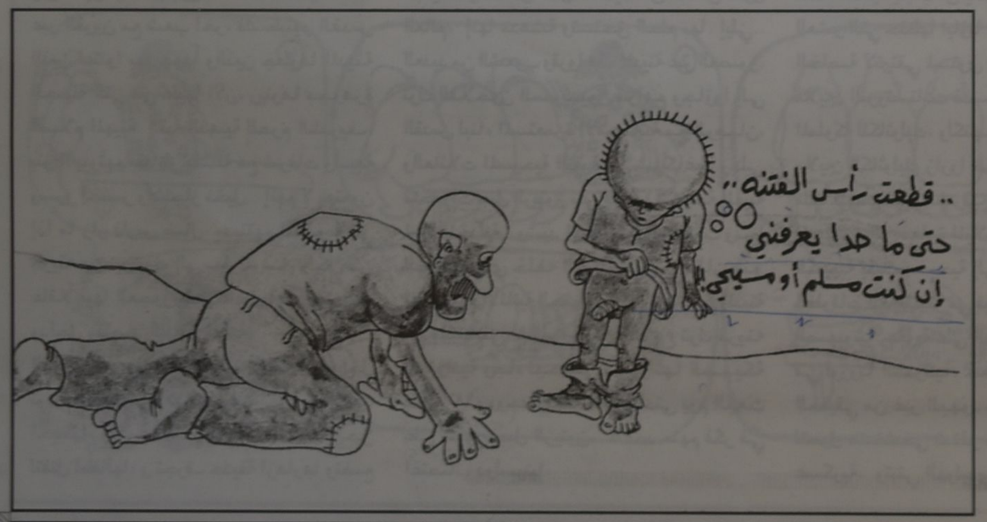

(إغتصاب دولسينيا)

إسرائيل شامير

ترجمة أحمد جابر/ دمشق

ترسم الكلمات المؤثرة «لايلي ويزل» في مقالته، (القدس في قلبي)، بورتريها جميلاً)للشعب اليهودي(التواق إلى القدس، الملتاع تجاهها، والذي يصلي لأجلها عبر العالم، ويحفظ اسمها من جيل إلى جيل!.

هذه الصورة الشاعرية ذكرتني ككاتب إسرائيلي من يافا، بشيء مألوف ومحير، وأخيراً وجدت الصلة مع الدون كيشوت. مقالة ويزل المثيرة للعواطف، ذكرتني بشكل مدهش، بحب فارس الحزن الخالد لمحبوبته دولسينيا توبوسو.

سافر دون كيشوت عبر إسبانيا، ذاكراً اسمها، ومنجزاً أعمالاً هائلة: يهزم المردة الذين تحولوا إلى طواحين هواء، ويمنح العدالة للمضطهدين، ويفعل أكثر من ذلك إكراماً لحبيبته. وعندما جزم أن إنجازاته ستجعله مقبولاً، أرسل مساعده سانشو بانزا إلى سيدته مع رسالة تبجيل. أجد نفسي الآن، في ذات الوضع المربك لسانشو بانزا، إذ علي إخبار معلمي السيد (ويزل كيشوت)، أن دولسينيا في حال جيدة، زوجة سعيدة، مع مجموعة من الأطفال، ومشغولة تماماً بالغسيل وأعمال منزلية أخرى.

فأثناء مكافحته لقطاع الطرق وإعادة النظام، ثمة شخص آخر اهتم بالحبيبة، غذاها وزودها بالطعام، ومارس معها الحب، وجعلها أماً وجدة: لا تندفع فارسي العزيز إلى توبوسو، وإلا فإنها ستكسر قلبك!!.

إيلي... القدس التي كتبت عنها بتأثُّر، ليست ولن تكون أبداً مهجورة، فقد عاشت بسعادة عبر القرون مع شعب آخر، فلسطينيو القدس الذين اعتنوا بها جيداً والذين جعلوها المدينة الجميلة التي هي عليها الآن، زينوها بجوهرة السلام المهيبة: القبة الذهبية للحرم الشريف، بنوا!!! بيوتهم بقناطر مسننة مع شرفات واسعة وسرو أخضر واشجار نخيل. إنهم لا يهتمون إذا ما زار فارس ضال، مدينتهم المحبوبة في طريقه من نيويورك إلى ساراقوسه، ولكن كن عاقلاً أيها العجوز، ابق داخل إطار القصة، وداخل مقاصد اللباقة العامة.

الدون كيشوت لم يقد سيارته العسكرية داخل توبوسو ليغتصب شعلته القديمة، حسناً لقد أحببتها، وفكرت بها، ولكنها لم تعطك الحق لتقتل أطفالها، و تجرف حديقة أزهارها وتضع حذائك العسكري على طاولة الطعام في غرفة معيشتها. جميع كلماتك تثبت اختلاط الأماني مع الحقيقة، وإذا كنت مصراً على السؤال: لماذا يريد الفلسطينيون القدس؟ لأنها تخصهم، لأنهم عاشوا هناك... لأنها وطنهم.

افترض أنك حلمت بها حيث أنت في ترانسلفانيا البعيدة، وهذا هو حال العديد من الناس حول العالم، إنها مدهشة وتستحق الحلم بها. إيلي.. العديد من الشعوب وقروا هذه المدينة عبر العصور، ترك الفلاحون السويديون قراهم وجاؤوا إلى القدس لبناء المستعمرة الأمريكانية مع الرهبان، والعائلات المسيحية التقية من شيكاغو، وعلى منحدرات جبل الزيتون بنى الروس الكنيسة المهيبة لمريم المجدلية. وشيد الأثيوبيون دير البعث وسط الخراب الذي خلفه الصليبيون، والألمان بنو المستعمرة الألمانية الجميلة وعالجوا مرضى المدينة في مستشفى شنلر، وجدي الورع ترك قريته الليتوانية وجاء ليحتمي بجدرانها السميكة عام ١٨٧٠، ووجد راحته الأبدية حتى يوم البعث على سفوح جبل الزيتون. لا أحد منهم فكر في اغتصاب دولسينيا.

كل مافعلوه أنهم تركوا باقات من أزهار التراث كمواثيق على احترامهم، هؤلاء الذين أحبوا القدس كانوا كثيرين، إنه مكر من إيلي ويزل، أن يختصر الكفاح من أجل المدينة لمجرد صراع بين المسلمين واليهود، والسؤال يدور حول شرعية تحويل الأحلام والخرافات إلى صكوك ملكية، إن حل هذه القضية يجب أن يكون متصدراً للوصايا العشر التي حفظها آباؤنا الذين عرفوا أن المطامح الخاصة لاترتقي لمستوى حق الملكية.

ملايين البروتستانت قدسوا حديقة الجثمانية المملوكة للكاثوليك، ولكنهم لم يستولوا عليها، ملايين الكاثوليك زاروا ضريح مريم ولكنه بقي ملكاً للمسيحيين الشرقيين، لأجيال عديدة جاء المسلمون إلى مغارة الميلاد في بيت لحم، ولكن الكنيسة بقيت مسيحية إلى الأبد. كما هو الماء لمخلوقات الغريملينز في فيلم سبيلبرغ، كذلك هي الصهيونية: عقوبة على الشعب اليهودي المبتهج في أوروبا الشرقية، جعلتهم يطردون العرق الحقيقي من غير اليهود في القدس الشرقية، لتحول مستشفى شنلر والكنيسة إلى قاعدة عسكرية، وتبني الهوليدي إن على قمة الضريح

المقدس للشيخ بدر.

حرمت الدولة الإسرائيلية مسيحيي بيت لحم من الصلاة في القبر المقدس، وحرمت المسلمين تحت سن الأربعين من أداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى. إن هذه التغييرات في المدينة جعلت الحكومة الإسرائيلية تبلغ مستوى الاغتصاب.

وفي سياق تبرير هذا الاغتصاب، فإنك تستحضر أسماء الملك سليمان والنبي إرميا، وتقتبس من القرآن والكتاب المقدس. دعني أقص عليك حكاية حسيدية، واحدة ربما تكون سمعتها في صباك، تفسير يهودي تقليدي، لأسطورة، ذكرت أن إبراهيم كانت لديه ابنة، مريد حسيدي بسيط سأل رابيه(معلمه الديني): لماذا لم يزوج إبراهيم ابنته وابنه اسحاق، الرابي أجاب إنه لا يريد تزويج ابن حقيقي بابنة خرافية.

الخرافات هي المواد الخام التي تصنع منها الأحلام، بعضها ساحر، وبعضها مريع، ولاشيء منها يصلح كصك ملكية أو برنامج سياسي. إيلي: أنت بالتأكيد لا تريد خسارة بيتك في نيويورك، بسبب بعض أبيات الشعر المكتوبة في كتاب المورمون، ربما تكون هذه الأشياء (التي أقولها) غير متصلة بالموضوع، ولكن دعني ألعب معك لعبة أخرى، لندر معاً في مسرح الفوضى، وكما سيفعل أي باحث في التراث، سأخبرك أن الملك سليمان ومعبده ينتميان إلى العالم الفانتازي لابنة ابراهيم، أكثر من ذلك، وهذه ليست مشكلتها فإن اسم القدس لم يذكر ولا مرة واحدة في الكتاب اليهودي المقدس: التوراة.

إيلي... هل تريد المزيد من الألعاب: سأخبرك المزيد: اليهود لم يذكروا أبداً في الكتاب المقدس، تناول الكتاب من رفك وتفحصه، لا أحد من الأشخاص العظماء الأسطوريين الذين ذكرتهم، من الملك داود والأنبياء سموا يهوداً، وهذا الاسم ورد لأول مرة في رواية فارسية متأخرة جداً للكتاب المقدس.

إن المطابقة الشخصية بين اليهود وعشائر إسرائيل وأبطال الكتاب المقدس، هي شرعية بمقدار ماهي شرعية القصة التي تحكي كيف أن روما أوجدت بواسطة الأمير الطروادي اينياس.

إذا أراد الأتراك الحاليين، فإنهم سوف ينتزعون روما، ينسفون تحفها الباروكية الرائعة ويطردون مواطنيها في مسعى لاعادة بناء أسطورة اينياس، انهم بالضبط يكررون حماقة الصهيونية.

أسلافنا، الشعب اليديشي العظيم، الذين تكلموا اليديشية، كانت لديهم عادة الإعجاب بالنفس وشبهوا أنفسهم بطلعات الأسود أبطال التوراة، إن ادعاءاتهم بانحدارهم من هذه الأساطير شبيه تماماً بادعاءات المزارعة تيبس الغامضة في «توماس الجري». ولكن حتى خيالية تيبس لم تدفعها لتطالب اللوردات بالتخلي عن قلاعهم والإدعاء بملكيتها لنفسها.

بينما أسير مع سائح مسيحي إلى كنيسة القبر المقدس، أوقفت من قبل يهودي حسيدي، استعلم إذا ما كان مرافقي يهودياً، وتلقى رداً سلبياً، فهتف باستغراب عن ماذا يبحث هذا الغوييم في المدينة المقدسة، إنه لم يسمع أبداً حب كنيسة يسوع، الاسم الذي يستخدمه ككلمة قسم، أنا أيضاً استغرب ان البرفيسور اليهودي من جامعة بوسطن كان جاهلاً مثل الحسيدي اليهودي البسيط.

القدس مقدسة لمليارات المؤمنين، كاثوليك، وبروتستانت ومسيحيين شرقيين، سنة وشيعة مسلمين ولآلاف الحسيديين والسفارديم اليهود، ولكنها تبقى كمدينة، القدس ليست مختلفة عن أي مكان في العالم لها مواطنوها أيضاً، ولأكثر من عشرين عاماً على سيطرة الصهيونية على المدينة القديمة ستحولها إلى مجرد ميلوكي آخرى وتخرب فتنتها إلى الأبد.

تحتاج القدس أن تعاد إلى مواطنيها والممتلكات المصادرة في الطالبية، ولفتا والقطمون وملخا، يجب أن تعاد إلى مالكيها. برفيسور ويزل احترم الحقوق الخاصة لغير اليهود، كما تحب ان يحترم هؤلاء حقك في بيتك الجميل. لقد حظيت القدس خلال الـ ١٥٠ سنة بوضع دولي لا يجب ان يمس به، آخر محاولة سببت حصار سيباستوبول و كنيسة اللواء المشرق في بالاكلافا. المحاولة الثانية قد تشعل حرباً نووية ●●

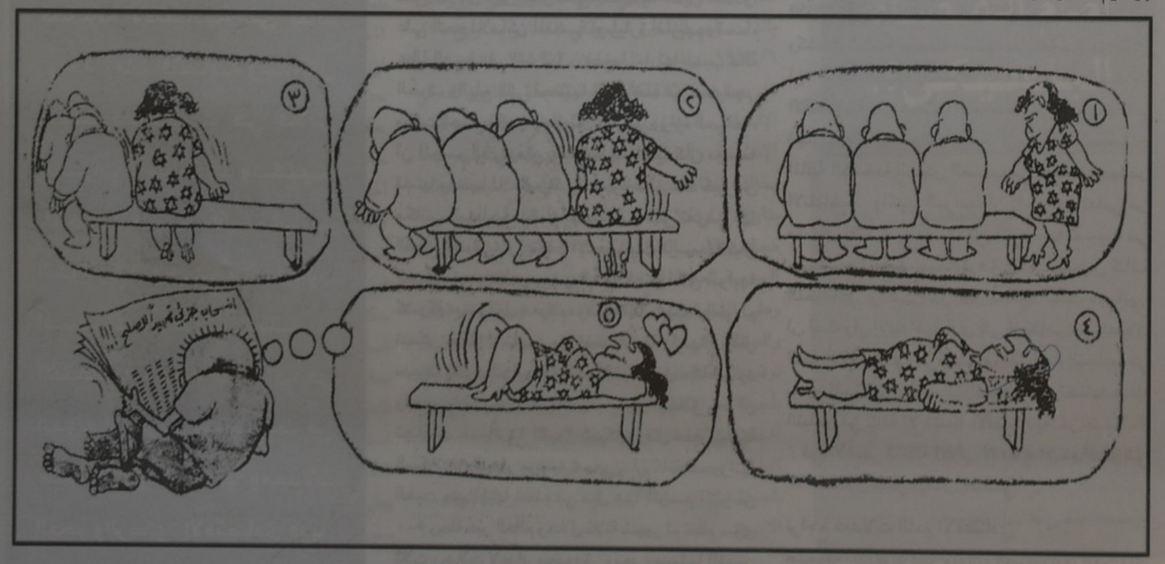

أثر الانتفاضة على الاقتصاد الصهيوني

وجهت انتفاضة شعبنا الباسلة ضربات لاقتصاد الكيان الصهيوني بكافة قطاعاته، التي بدأت تحصد آثار ونتائج الاحتلال والعدوان والارهاب الذي لم يعد تقتصر آثاره على شعبنا بل أن الكيان الصهيوني بدأ يتأثر به، وانعكست إجراءاته القمعية وسياسة الضغط والحصار والإغلاق المفروضة على الأراضي الفلسطينية على كافة قطاعاته الاقتصادية التي بدأت تواجه أزمات اقتصادية ومشاكل خطيرة تسببت في إفلاس عشرات الشركات وتكبيد اقتصاد العدو خسائر بمليارات الدولارات. وحذر محللون اقتصاديون من أن استمرار الانتفاضة وحالة الطوارىء في الدوله العبرية، ستضاعف من خسائرها ومشاكلها ومعدلات العجز والركود الاقتصادي فيها.

وزير السياحة في الدولة العبرية اعترف أن إسرائيل منيت منذ انطلاق الانتفاضة بخسائر مادية فادحة تقدر بملايين الدولارات، جراء تراجع معدلات الاستثمار الأجنبي و إلغاء عشرات الرحلات الجوية، وإلغاء الحجوزات على الرحلات لإسرائيل من غالبية دول العالم.

القطاع السياحي وخسائر فادحة

كشف تقرير نشرته وزارة السياحة أن ١٢٠ رحلة قد الغيت خلال أيار وحزيران الماضي، وفشلت حملات الدعاية التي نفذتها شركات السياحة الصهيونية في التاثير على الوفود الأوروبية التي اعتادت على زيارة إسرائيل، والتي ألغت حجوزاتها لإسرائيل وحولتها لمواقع أخرى.

وقال التقرير، أن قطاع السياحة مني منذ اندلاع الانتفاضة بخسائر جسيمة لم تواجه إسرائيل مثلها منذ سنوات عديدة، مما حرم خزينة الدولة من عائدات كبيرة، ورفع معدلات الخسارة بشكل لم يكن متوقعا.

وكشفت صحيفة يديعوت أحرونوت، النقاب عن أن الشركات السياحية خفضت من أسعارها بشكل قياسي لتشجيع الزائرين، لكن حتى الصهاينة الذين اعتادوا على الحج للأماكن المقدسة أو زيارة أقاربهم وقضاء عطلة الصيف في إسرائيل، رفضوا زيارتها بسبب حالة الخوف والهلع التي أحدثتها الانتفاضة في صفوفهم.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين كبار في وزارة السياحة، أن الموسم الذي يعتبر الأنشط سياحيا كان موسما قاسيا ومخيبا للآمال وقد يتسبب بإغلاق عدد كبير من مكاتب السياحة، أضافة للخسائر التي تعرض لها القطاع الفندقي. و اعترفت الإحصائيات الرسمية للكيان الصهيوني بإفلاس بعض الشركات وإغلاق أبوابها كشركة «يسرائيل هعولام» ومقرها تل أبيب، والتي لم تتمكن خلال ٧ شهور من تنظيم رحلة واحدة. وقال مديرها يعقوب افرايم: أن الشركة لم تتحمل حالة الركود والعجز، ولم يكن أمامها خيار سوى الإغلاق بعد أن تجاوزت خسائرها المليون شيكل، وقال مدير شركة السفر عبر البحار موشيه شمعون، أن كافة حجوزاتها الغيت حيث إنها تنظم في مثل هذا الموسم اكثر من ٥٠٠ رحلة عبر العالم وخلال ثلاثة شهور لم تنظم سوى ثلاث رحلات لإعداد محدودة. وبعد وصولها للقدس قررت عدم استئناف جولاتها مما تسبب في خسائر كبيرة أجبرتها في المرحلة الأولى على تقليص أعداد موظفيها، وفي ظل استمرار حالة الركود أصبحت مجبرة على إغلاق أبوابها حتى إشعار آخر.

الفنادق والشركات السياحية تدفع الثمن

ولم يكن حال الفنادق الفخمة في إسرائيل بأحسن، فمن تقليص الموظفين إلى الإغلاق، وقال صاحب مطعم (جنة الدنيا)، في نهاريا أن المطعم لم يستقبل وفدا واحدا على الأقل خلال الانتفاضة، رغم انه من اكثر فنادق إسرائيل شهرة .

ورغم محاولات حكومة إسرائيل التخفيف من آثار الانتفاضة على الوضع الاقتصادي، فان وزير التجارة اعترف بتأثر هذا القطاع بشكل بالغ وقياسي تزايد مع تراجع معدلات الاستثمار الأجنبي في الدولة العبرية. وذكر أن كبرى الشركات أصبحت مهددة بالإفلاس رغم التسهيلات التي أقرتها الحكومة للتعويض والتخفيف من خسائرها، وأعرب عن قلقه من ارتفاع معدلات التدهور الاقتصادي مع استمرار الانتفاضة، التي لم تنعكس فقط على الجيش والوضع الأمني، بل وتهدد الاقتصاد الصهيوني بشكل مباشر.

وكشفت دراسة مفصلة أعدتها جامعة بن غوريون، أن الدولة العبرية حصدت كمّاً هائلاً من الخسائر الاقتصادية على مختلف الأصعدة، وفي جميع مجالات تجارتها الداخلية والخارجية، لا سيما المخصصات المالية الضخمة للجيش الصهيوني لقمع وإجهاض الانتفاضة. وأكدت الدراسة أن إسرائيل تعاني من مشاكل اقتصادية منذ اندلاع الانتفاضة تسببت في خسائر مادية جسيمة ترهق الدولة وتمس كافة القطاعات. وأكدت الدراسة استنادا لبحث ميداني، أن استمرار الانتفاضة أدى إلى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وفي النشاط والمشاريع التجارية في جميع المجالات. وبينت الدراسة ارتفاع وتصاعد نسبه التباطؤ في كافة الا نشطة الاقتصادية، من نسبة ٢٠ ٪ في الأشهر الثلاثة الأولى لاندلاع الانتفاضة إلى ٦٠ ٪ خلال شهر نيسان الماضي .

تراجع معدلات النمو الاقتصادي

صحيفة «يديعوت آحر ونوت» الصهيونية، أيدت ذلك

وأكدت دراسة نشرتها في شهر حزيران، أن تراجع معدلات النمو الاقتصادي لا يزال مستمرا ومرشحا للتصاعد بشكل يهدد شركات كبيرة بالإفلاس والإغلاق، ويشجع كبار المستثمرين على وقف أنشطتهم في الدولة العبرية، التي ستدفع ثمن ذلك لسنوات عديدة قادمة .ونشرت الغرفة التجارية في تل أبيب تقريرا، أكد أن شركات في التصنيع والتجارة العامة والمقاولات توقفت عن العمل بشكل كامل، مع ارتفاع معدلات خسائرها. واعترفت أن الاقتصاد الصهيوني يواجه أزمة خطيرة وصعبة تهدد بمزيد من الضربات لشركات ذات شهرة عالمية.

وأعربت الغرفة التجارية الصهيونية عن قلقها من تراجع نشاط شركات رجال الأعمال بل وتوقف بعضها، بعدما تراجع حجم الطلب بشكل كبير، بما فيها الطلبات التي تم إبرام عقود مسبقة لتصديرها للخارج، وذكرت أن شركات عالمية الغت عقودا بملايين الشواقل مع الشركات الصهيونية التي اصبح أصحابها يفكرون بالهجرة للخارج.

واعترفت المصادر العبرية أن نشاط الشركات ومعدلات التراجع في حجم المبيعات بدأ منذ اندلاع انتفاضة الأقصى.

اعنف ازمة اقتصادية سببها الانتفاضة

وقالت صحيفة هارتس الصهيونية في ملحقها الاقتصادي، أن الدولة العبرية بدأت تواجه أعنف أزمة اقتصادية بسبب الانتفاضة الفلسطينية، مما شكلت حالة من الجدل والخلافات الواسعة في الأوساط الرسمية الصهيونية التي أصبحت عاجزة عن إيجاد الحلول، وذكرت الصحيفة أن المستشار الاقتصادي لشارون عرض استقالته على الحكومة التي فشلت في وضع الحلول المناسبة للازمة الاقتصادية الخانقة التي يعانيها الاقتصاد الصهيوني منذ انطلاقة الانتفاضة .وحذر المستشار الصهيوني من أن عام (٢٠٠١) سيكون عام دمار وخسارة فادحة وواسعة للدولة العبرية، مؤكدا أن الأرقام القياسية الاقتصادية السلبية ستتزايد خلال النصف الأخير من العام الجاري. وتوقع دانيل كليرمان رئيس اتحاد الغرف التجارية الصهيونية أن تواجه الدولة العبرية اكبر حالة ركود في تاريخ الدولة الصهيونية، موضحا في تقرير نشرته الصحافة العبرية أن ٣٠ ٪ من الشركات أوقفت أنشطتها كما أن تصدير البضائع والخدمات تراجع بمعدل ٧٠ ٪ وهي اكبر حالة دمار تعايشها الدولة منذ عام ١٩٦٧، واعترفت الهستدروت أن معدلات البطالة ستتضاعف لتصل إلى ٢٠ ٪ وهي نسبة خطيرة وتعتبر الأعلى منذ ١٩٩٣.

القطاع الصناعي ونتائج خطيرة

وحذر اتحاد الغرف التجارية من تراجع معدلات النمو في القطاع التجاري والخدمات خلال العام الجاري، والتي ستكون الأقل منذ عام ١٩٨٩، وستقتصر على ١,٥ في المائة مقابل ٤,٥ في المائة وفق التوقعات العادية. ولم يكن حال القطاع الصناعي بأحسن، فالأوساط الصهيونية المختلفة اجمعت على أن نسبة مبيعات السلع الصناعية للسوق المحلية وللتصدير تراجع بشكل قياسي، وتم إلغاء وتجميد مشاريع حيوية وهامة كانت ستدر دخلا كبيرا على خزينة الدولة.

وتلقت إسرائيل ضربات جسيمة في قطاع الاستثمارات الأجنبية، واعترفت وزارة الصناعة أن معدل التراجع على هذا الصعيد تجاوز ٨٠٪ في قطاعات التجارة والسياحة و الأوراق المالية الصهيونية و العقارات منذ اندلاع الانتفاضة، وحتى نهاية أيار الماضي .وقدر البنك المركزي الصهيوني، أن إجمالي الاستثمارات في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري بلغت ١,٥ مليار دولار مقارنة مع ٦ مليار دولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٠ ●●

بأي قوانين يحاكم شارون أمام القضاء البلجيكي؟.

حمدان الضميري - برلين

بواسطة المحامي اللبناني شلبي ملاط، ومنظمة (محامون بلا حدود)، تقدم ٢٣ شخصا من ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا، بدعوى قضائية وجنائية، للقضاء البلجيكي، ضد ارئيل شارون وعاموس يارون، حيث شغل الأول في حينها وزيرا للأمن الصهيوني، فيما كان الثاني قائدا للقوات الصهيونية المحيطة ببيروت أثناء الغزو.

مقدمو الدعوى، هم إما جرحى نجوا من الموت في المجزرة، أو أهالي شهداء، ومنهم فلسطينيون، وآخرون لبنانيون، فيما قدمت الدعوى شهودها الأساسيين من ١٤ شخصا بينهم صحفيين وممرضين وأطباء عملوا في المخيمات، أثناء حدوث المجازر.

أما الأساس القانوني لرفع الدعوى في بروكسل بالذات، فهو القانون البلجيكي الصادر بتاريخ ١٦/ ١٩٩٣/٦ . والمعدل بتاريخ ١٩٩٩/٣/١٠، والذي ينص على مواجهة الانتهاكات الخطيرة بحق القانون الدولي الإنساني، المتصلة بالإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والجرائم بحق مدنيين وممتلكاتهم، بما يخالف المعاهدات الدولية، مثل معاهدة جنيف الموقعة بتارخ ١٩٤٩/٨/١٢. كذلك تعتمد الدعوى على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٣١ لعام ١٩٨٣، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٥، وعلى البروتوكول المكمل لاتفاقية جنيف الرابعة والصادر في ١٩٧٧/٦/٨، والذي رفضت إسرائيل توقيعه. عملية المحاكمة تجمع بين القانون المحلي (لدولة بلجيكا)، والقانون الدولي. وهنا تكمن أهمية القانون المحلي في تفاعله مع القانون الدولي وتلاؤمه معه، كما أن أهمية هذا القانون هو في تعزيز دور دولة مثل بلجيكا في الاتحاد الأوروبي، حيث المقر العام لهذا الاتحاد.

وتؤكد الدعوى على ضلوع وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك (شارون) بالمخطط الذي أوصل إلى حدوث المجازر، حيث أكد شارون بتاريخ ٩/١٥، في تصريح قاله: بأن هناك ما يقرب من ٢٠٠٠ إرهابي في المخيمات، وأن هناك حاجة لتنظيف هذه المخيمات منهم. كما يذكر شارون في مذكراته أنه اتخذ قرارا شخصيا بدخول المخيمات في ١٩٨٢/٧/٩، كما يورد عدد من الصحفيين أن شارون تواجد فوق بناية قرب السفارة الكويتية ليلة حدوث المجزرة ليراقب ما يجري، وأنه وافق على قرار عسكري إسرائيلي بدخول قوات الكتائب إلى المخيمات. خلال مكالمة بينه وبين الجنرال دروري، حيث ورد فيها، أصدقاؤنا يتقدمون داخل المخيمات، ونحن نشرف على التنسيق معهم، ورد شارون تهانينا ودخول أصدقائنا. موافق عليه تماما.

قبل القاضي البلجيكي الدعوى، باعتبار أن أركانها متكاملة وقابلة للبحث، وباشر قاضي التحقيق البلجيكي استدعاء الشهود، حيث أجرى تحقيقا لمدة ثلاث ساعات مع الناجية الفلسطينية سعاد مرعي. ويملك قاضي التحقيق البلجيكي وفق قانونه المحلي حق استدعاء أشخاص متعلقين بقضايا مطروحة أمام المحاكم البلجيكية، عبر مذكرات توقيف دولية، وهذا يملي على الدول التي بينها وبين بلجيكا اتفاقات، تسليم مجرمين أن تمتثل لهذه المذكرة ●●

قمة جنوا: العولمة.. والعولمة المضادة!

محمد صوان/ دمشق

تبدو قمة مجموعة الثماني الكبار في جنوا إيطاليا هذه المرة أكثر اختلافاً عن سابقاتها وإن تشابهت من حيث منحى المباحثات والقضايا والمسائل موضوع البحث، لكنها مختلفة لجهة حجم التهديدات الموجهة ضدها ولجهة المسؤولية التي تتحملها في اتخاذ سياسات واضحة وإجراءات فاعلة بالنسبة لجمل القضايا الدولية التي تتصدى لها، ولاسيما أن قمم مجموعة الثماني وعلى مدى ثلاثين عاماً تحولت إلى ما يشبه مناسبات اجتماعية للإسراف والإفراط بحسب تعبير رئيس المجموعة الأوروبية أرمانو برودي .

بينما هي في الواقع تضم زعماء أغنى دول العالم اقتصاديا، وأقواها عسكرياً، وأشدها نفوذاً سياسياً ، ومن هنا يتهم مناهضو العولمة أعضاء مجموعة الثماني بالتواطؤ فيما بينهم وبما يخدم مصالحهم فقط ويقولون: أنهم مجموعة شريرة مخصصة لنهب الفقراء ولجعل الأثرياء أكثر ثراء، فهم لا يمثلون سوى ٨٪ من عدد سكان العالم ومع ذلك فهم يتحكمون بـ ٩٢٪ من اقتصادياته وبالتالي فهم يحددون مصائر وأقدار البشرية جمعاء بما يدفع دولاً وشعوباً كاملة إلى حافة الجوع والفقر.

وفي هذا الإطار دعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى أنسنة العولمة، وطالب القمة بإجراءات تتوافق مع حاجات الدول النامية كي لاتبقى العولمة كشريعة الغاب. وعارض شيراك شعارات «لا مساعدات بل تجارة» مؤكداً ضرورة تمويل الاستثمارات الأساسية التي تسمح بانطلاق الدول الأكثر فقراً في العالم .

تتسع دوائر الرفض للأمركة أو العولمة على الطريقة الأمريكية ، في كل أنحاء العالم ، فانتشرت موجات المقاومة للنموذج الأمريكي – المعولم في كل مكان وكتب المتظاهرون على جدران المدن الأوروبية الكبرى: «عد إلى بلادك أيها اليانكي».

كما ظهرت طروحات نظرية عديدة تطالب الثمانية الكبار وتحديداً الأوروبية منها بأن تعتمد على نفسها في تقديم «خيار عالمي» يضاهي العقيدة الليبرالية الانجلو سكسونية المتطرفة لمواجهة العولمة بآثارها وسلبياتها المدمرة مع أهمية أن يحظى هذا الخيار بتأييد مواطني دول العالم الثالث.

كما كان للاضطرابات الشعبية الواسعة التي شهدتها العواصم والمدن الأوروبية خلال السنوات الماضية في بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وسويسرا، وإيطاليا معنى واحد هو:

لا للعولمة ... لا للأمركة ...

وحتى الأشياء ذات الدلالة أن أحد أقطاب الثقافة الاشتراكيين الفرنسيين جاك لانج قد دعا في مؤتمر نظمته اليونيسكو في مكسكيو سيتي إلى حرب صليبية ضد الاستعمار الأمريكي المالي والثقافي، وفي العام الماضي، وعندما قبض البوليس على جوزيه بوفيه أحد أشهر معارضي العولمة الأمريكية، وزعيم فيدرالية المزارعين في أوروبا بتهمة تحطيم واحد من محلات ماكدونالد الأمريكية في مدينة ميو الفرنسية، بادر جاك لانج بالاتصال بجوزيه بوفيه، وأكد له «دعمهم لمطالبهم مؤكداً أنهم على حق في أن يربطوا بين الثقافة والزراعة وباقي المجتمع».

وفي هذا الاتجاه كثرت الانتقادات للعولمة الأمريكية التي ستؤدي إلى عالم الخمس الثري وأربعة الأخماس الفقراء بمعنى أن ٢٠٪ من سكان الأرض ستكفي في القرن الواحد والعشرين للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولي، أي لن تكون هناك حاجة إلى أيد عاملة أكثر من هذا (خمس قوة العمل تكفي لإنتاج جميع السلع..وليس تأمين حاجات المجتمع الدولي من الخدمات).

وأياً كان الأمر، وعلى الطرف الآخر، يعتقد الأمريكيون اعتقاداً راسخاً بأن العالم بقضه وقضيضه لهم، وتمتلئ رؤوسهم بأفكار منها: «أن الله أعطاهم الثروة وساعدهم في الانتصار على جميع الأعداء لأنهم يستحقون ذلك وماعداهم ليسوا إلا البرابرة والشيوعيين الذين يمثلون إمبراطورية الشر!».

وانطلاقاً من هذه الرؤية الذاتية: يرى قادة أمريكا أنهم أصحاب رسالة تقود العالم/ فتتحدث مادلين أولبرايت وزير الخارجية السابقة في هذا الصدد

لتقول:« أن أمريكا هي (الأمة – المعولمة) وهي صاحبة المسؤوليات العالمية، والمستعدة لعمل كل شيء وقتما تريد، وليعلم الجميع أننا نفعل ما نريد ونغير ما نشاء ، ولا تقف في طريقنا عقبات لأن العالم لنا ، العالم للأمريكان !!».

وكم تثير هذه العبارات التي لا تخلو من غطرسة حفيظة البشرية جمعاء التي باتت مقتنعة أن الهيمنة الأمريكية لا ينبغي أن تكون قدراً محتوماً ، وعلى أمريكا أن تفهم منذ الآن فصاعداً أنها لن يكون بمقدورها أن تفرض قوانينها على القارات الخمس ووفقاً لمصالحها، كما لن تكون(شرطي العالم) في مناطق الصراعات والأزمات التي تديرها إلى الأبد .ومن الخطأ تصور أن العالم سيكون محكوماً عليه في القرن الـ ٢١ بأن تتكلم شعوبه اللغة الإنكليزية «باللكنة الأميركية» التي لا يتحدث بها سوى ٤٧٨ مليون شخص فقط، بينما يتحدث ٣٩٢ مليوناً اللغة الإسبانية و ٢٨٤ مليوناً يتحدثون اللغة الروسية و ٣٠٠ مليوناً يتحدثون اللغة العربية و١٦٠ مليوناً يتحدثون الفرنسية و١٢٠ مليوناً يتحدثون اليابانية .

لقد ضحت أمريكا بالاستقرار النسبي الذي تحقق في العقود الماضية بعد توقيع معاهدة ١٩٧٢ لحظر انتشار الصواريخ البالستية، ويحاولون الانسحاب من هذه المعاهدة، ولا يتجاوبون مع تصديق معاهدة كيوتو التي تضمن المصالح المشتركة للدول الصناعية والكوكب كله، كما أنهم لا يتجاوبون مع عدد الاقتراحات العملية التي تلجم اتساع النزاعات، فقد ظلوا يرفضون إرسال قوة حماية دولية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة رغم موافقة معظم أعضاء مجلس الأمن على ذلك.

لكن الانقسام الكبير هو الذي يظهر الفارق بين دول الشمال ودول الجنوب، وهو الانقسام الذي فرضته العولمة. إذ يعيش ١.١٧٥ مليار إنسانا بدولار واحد يومياً، ويعيش ٣ مليار إنسان بدولارين يومياً وهناك قرابة مليار أميا ومليار إنسانا لا يجدون مياءً نقية للشرب والمفارقة إن هذه الأرقام لن تنقض منذ ١٥ عاماً على زيادة الثروة العالمية، لكن، شعوباً كثيرة لا تزال خارج السوق العالمية لأنها لا تجد ما تبادل به، بينما تزايدت ثروة رجال الأعمال وأرباح الشركات العملاقة، بعد أن فرضت امتيازات وتخفيضات على الضرائب لصالح هذه الشركات .

آن الأوان لأن تلتفت دول الإمبريالية الرأسمالية، إلى انتهاج سياسة إنسانية وموضوعية تجاه مشكلات الكوكب، وان تتحمل مسؤوليتها في إنهاء الاحتلال وانتهاكات حقوق الشعوب والأفراد، واعتماد لغة الحوار بديلاً للغة القوة والتسلط ، وأن ترصد أموالاً كافية للبحث العلمي من أجل تصفية الأمراض الفتاكة وتحسين الإنتاج الغذائي ومقاومة التصحر، وأن الأوان للشعوب والطبقات المضطهدة وقواها المعبرة عن نضالاتها أن ترفع من وتيرة نضالاتها ضد قوى الإمبريالية العالمية، ورأسها الأمريكي المهمين ●●

يوم للمضطهدين

أول أيار، هو ذكرى استشهاد عمال على يد الرأسماليين، بغض النظر عن جنسية الرأسمالي. وتكرس هذا اليوم على مدى أكثر من قرن، ليصبح يوما عالميا، يطرح قضايا المستغلين، وتصبح ذكرى الشهادة ذكرى احتفالية.

وبين العشرين والثاني والعشرين من تموز سقط شهيد، في غضبة على العولمة، سقط شهيد على أبواب اجتماع الرأسماليين الكبار في العالم، برصاص الشرطة التي تحمي الرأسمال أكثر من القانون.

سقط لأنه يريد تحرير الإنسان، قبل تحرير التجارة، سقط لأنه كان ضد أن تمتهن كرامة الإنسان، بأوهام وأكاذيب الليبرالية الجديدة، واقتصاد السوق، وتهميش البلدان الفقيرة وجعلها مكبا لنفايات الدول الصناعية الكبرى، وسوقا لبضائعها. ففي جنوة، يتظاهر الفقراء، ضد تكنولوجيا إعدام الشعوب الفقيرة دون أن تشعر. ويطالبون بأن يعطى الإنسان أولوية، قبل البضاعة. ولأجل هذا يسقط الشهداء، لأجل فكرة نبيلة.

في قطر، وبعد أشهر، سيلتقي أعضاء منظمة التجارة العالمية، فهل سيسقط شهداء جدد، على أرض النفط المنهوب في بلاد العرب؟. وهل ستسمح، قطر أو لا بأن يتظاهر الناس ضد النهب والجشع الأمريكي. ربما سيكون مسموحا لغير العرب بالتظاهر؟. وربما لا يسمح أيضا لهؤلاء. فهم في بلاد العرب التي لا تزعج ضيوفها حتى لو جاءوا مسلحين وأقاموا قواعدهم على الأرض وفي سواحل هذه البلاد. بلاد العرب التي تشارك أمريكا في المناورات العسكرية تحت مسميات مختلفة، وبالتالي عيب أن تقوم مظاهرة في وجه ضيوف العولمة.

هذه دعوة من فقير، باسم كل الفقراء في العالم أن نعزز أول أيار بالحادي والعشرين من تموز، ليعلن هذا اليوم يوما للفقراء، يوما ضد تحرير التجارة، يوما لأجل تحرير الإنسان من فقره، واغترابه ●●

مستوى التضامن الدولي مع الانتفاضة

صابر محيي الدين/ عمان

تثير سياسة اللامبالاة الدولية إزاء ما يجري من فظائع وجرائم ضد الشعب الفلسطيني، الكثير من الأسئلة المريرة والموجعة، حول الأسباب والدوافع والأهداف. ويتساءل الفلسطينيون، داخل البلاد وخارجها، عن المديات التي يمكن أن تصل إليها الوحشية الإسرائيلية، في ظل ظروف، تتقاطع فيها سياسات التواطؤ مع سياسات التخاذل والعجز عن وقف الممارسات الإسرائيلية المتمادية، في شراستها وعنصريتها وإرهابها. فالتجاوزات التي تقوم بها القوات الإسرائيلية وقطعان المستوطنين، خلافا للمواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بزمن الحرب والاحتلال، تقابل بنوع من البرود، في البلدان التي تدعي حمل لواء الدفاع عن الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان، وخاصة في الدول الأوروبية وأمريكا وكندا وغيرها من البلدان الأخرى.

ولا يغير من هذه الحقيقة، قيام بعض أشكال التظاهر والاحتجاج على بعض الممارسات والمذابح الإسرائيلية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني بين الحين والآخر. لا مجيء بعض المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين إلى المنطقة، للبحث عن حلول ومخارج للمأزق التي تصطدم بها المحاولات الإسرائيلية لكسر إرادة الفلسطينيين وإجبارهم على الاستسلام لشروط تل أبيب واشتراطاتها السياسية والأمنية. وقد كان لافتا للنظر طوال الشهور الماضية، إن سياسات دول الاتحاد الأوروبي، التي اتسمت ظاهريا بالحياد، وتميل في الحقيقة إلى التجاوب مع السياسات الأمريكية المنحازة لإسرائيل، وتتماشى على الدوام، التصادم مع هذه السياسات، بما في ذلك فرنسا، التي اشتهرت بمواقفها الداعمة والمؤيدة للحقوق الوطنية الفلسطينية. فالكل في أوروبا يردد معزوفة الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية الداعية إلى وقف (العنف وإطلاق النار)، بشكل تام، تمهيدا للدخول في مرحلة التهدئة وبناء الثقة، والانتقال من ثم، إلى تطبيق باقي بنود خطة ميتشيل. والكل يردد هذه المعزوفة، رغم أن الكل يعرف تمام المعرفة، إن قوات الاحتلال الإسرائيلية، التي تفرض حصارا محكما على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وتمارس سياسة القمع والقهر والإرهاب والإذلال للشعب الفلسطيني، والتدمير المتعمد لاقتصاده وبناه التحتية، هي التي تواصل إطلاقه النار، متذرعة بحجج واهية، لتسويغ هجماتها الوحشية، والتغطية على أفعالها وممارساتها المدانة والمستنكرة والمشينة.

وقد أدى هذا الواقع إلى إحداث نوع من الصدمة في الأوساط السياسية والثقافة الشعبية. فالمواقف الأوروبية التي تتسم بالنفاق والمراوغة، لم تعد مفهومة ولا مقبولة وليس لها ما يبررها. وهي لا تثير الدهشة والاستغراب والاستنكار في أوساط الرأي العام الفلسطيني والعربي والإسلامي فحسب، بل وتثير أيضا مشاعر الخيبة والسخط والغضب. خاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار، أن ما يجري في فلسطين ومحيطها، يهم أوروبا ويؤثر عليها وعلى مصالحها، وأن دول الاتحاد الأوروبي لها مصلحة في وقف العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني، لأن أمن الاتحاد مرتبط بأمن المنطقة، التي غدت، بفعل مواقف شارون وسياساته، تقترب أكثر فأكثر من حافة الهاوية وشفير الحرب.

أكثر من ذلك، فإن أوروبا هذه، تعرف أيضا تمام المعرفة، إن الإدارة الأمريكية، منحت شارون في زيارته الأولى لواشنطن، ضوءا أخضر، ليوسع نطاق استخدام القوة العسكرية لإجهاض الانتفاضة، وتحقيق انتصار عسكري إسرائيلي، يعيد الفلسطينيين لطاولة المفاوضات بالشروط الأمريكية–الإسرائيلية. وتعلم أوروبا أن المهلة التي طلبها شارون انتهت، من دون أن يحقق رئيس الوزراء الإسرائيلي أهدافه وأهداف الإدارة الأمريكية وأن تداعيات إحقاق شارون وجيشه، في كسر الإرادة الفلسطينية خلال مئة يوم من الصراع وضعت الحكومة الإسرائيلية، التي سعت لنسف أسس عملية التسوية وتغيير قواعد اللعبة في عملية المواجهة، أمام مأزق حقيقي وعميق، بعد أن عجزت عن تحقيق وعودها بتوفير الأمن الشخصي والجماعي للإسرائيليين، عبر إخضاع الفلسطينيين وفرض الاستسلام عليهم في أقل من ثلاثة شهور.

وتدرك أوروبا أن المأزق الذي حاصر الحكومة الإسرائيلية، هو الذي أوصل الإدارة الأمريكية إلى قناعة بضرورة التحرك لاحتواء الوضع، وإعادة التوازن لمجريات الأحداث ودرء مخاطر انفلات زمام الأمور وخروجها عن السيطرة محليا وإقليميا. غير أن تحرك الإدارة الأمريكية وتدخلها، جاء كالعادة على شكل ضغوط هائلة ومباشرة على القيادة الفلسطينية، لإرغامها على الاستجابة لطلبات الحكومة الإسرائيلية، وعلى شكل استغلال دول الاتحاد الأوروبي وقوى إقليمية ودولية أخرى، لتقوم بدورها بالضغط على الفلسطينيين وتهديدهم. فجاء إلى فلسطين والمنطقة ممثلو الأمم المتحدة وأمينها العام، والكثير من الزعماء والمسؤولين الأوروبيين، فضلا عن جورج تنيت وكولن باول. وجميع هؤلاء حملوا لواء الدعوة (لوقف العنف)، ووقف الانتفاضة، ولوحوا للفلسطينيين بكل أشكال التهديد والوعيد، مغلفين تلك التهديدات بغطاء دبلوماسي. وقد اختبأت هذه الضغوط والتهديدات الأمريكية بخاصة والأوروبية بعامة، وراء تكتيك شارون، الذي لجأ أمام عجزه عن إجهاض الانتفاضة، إلى الإعلان قبل أكثر من شهر عن قراره بوقف إطلاق النار وممارسة سياسة ضبط النفس، فيما يواصل على الأرض، إطلاق النار وتهديم البيوت بالجملة، وإطلاق يد المستوطنين، بحماية الجيش لزرع الموت والخراب والدمار والحرائق في كل أرجاء البلاد. ورغم كل ذلك، لم يتردد بوش الابن، في بداية اجتماعه الثاني مع رئيس الوزراء الإسرائيلي عن القول: (إن شارون ورغم الضغوط الهائلة التي يتعرض لها، يتحمل بصبر، ويستحق الثناء)، متجاهلا تماما عشرات الشهداء، ومئات الجرحى الذين يسقطون برصاص جيش شارون ومستوطنيه، ومتجاوزا الأعمال الاستفزازية والعدوانية اليومية، التي تتخذ شكل هدم المنازل وتجريف المزروعات وإقامة النقاط الاستيطانية الجديدة.

هذه البلطجة التي تمارسها الإدارة الأمريكية، الساعية دوما لقلب الحقائق وتزويره، لم تعد مستغربة ولا مستهجنة في الساحتين الفلسطينية والعربية. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك البلدان الاشتراكية، وسقوط جدار برلين، أخذت الإدارة الأمريكية، القوة العظمى الأولى في العالم، تتصرف كما يحلو لها. تتخذ المواقف والقرارات دونما حساب لردود الفعل الدولية. فهي تملك من القوة العسكرية والاقتصادية، ما يمكنها من فرض مواقفها وقراراتها وتوجهاتها. وهي لا تأبه كثيرا لحال الاحتقان والتوتر التي تسببها سياساتها ذات المكيالين. وترى أن ليس أمام الآخرين سوى التكيف مع متطلبات السياسة الأمريكية القائمة على الهيمنة والتسلط وفرض سياسة الأمر الواقع. والهدف إرساء وتعزيز دعائم ومرتكزات النظام العالمي الجديد، نظام القطب الواحد، الذي يؤمن لها التصرف كقوة عظمى، مهيمنة ومقررة في شؤون العالم. ومن سخريات القدر

ومفارقاته، أن تستند الإدارة الأمريكية، في كل ما تقوم به، إلى غطاء الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي ومجلس الأمن الدولي، الذي تحول إلى مجلس للأمن الأمريكي بشكل عام. فالمجلس يتخذ ٧٤ لمهاجتتحي تلا تارقلا بلاغلا يفلإدارة الأمريكية لشن الحروب وفرض الحصار على كل الدول والشعوب، لإخضاعها وكسر إرادتها وتغيير أنظمتها. ونادرا ما تجد الإدارة الأمريكية نفسها محشورة في الزاوية، لا تستطيع فرض وإملاء إرادتها عبر مجلس الأمن كما حدث عندما تصدت روسيا لمحاولات أمريكا وبريطانيا تمرير مشروع العقوبات التركية ضد العراق الشقيق، غير أن هذه الواقعة على أهميتها، لا تغير من حقيقة أن الإدارة الأمريكية تفرض هيمنتها وسيطرتها على مجلس الأمن وقراراته، ليس فقط لتمرير سياساتها، بل لتؤمن أيضا مشاركة الدول الأخرى في تحمل الأعباء والمسؤوليات الناجمة عن مثل هذه القرارات، سواء كانت عسكرية أو مالية.

وارتباطا بهذه المتغيرات والوقائع، تميزت السياسة الأمريكية خلال العقد الماضي، بانفلاتها من أية قيود أو ضوابط إنسانية أو أخلاقية. فقد مارست الإدارة المتلاحقة سياسة إرهاب الدولة لتحقيق أهدافها في أكثر من مكان في العالم. ونجدها تمارس الكيل بمكيالين جهارا نهارا من غير كابح أو رادع. فهي تريد الأمم المتحدة وقراراتها غطاءا لضرب العراق، وتريد استبعاد الأمم المتحدة وقراراتها بشأن الصراع الفلسطيني العربي الصهيوني. بل وتحتكر لنفسها حق التفرد بمسيرة العملية السياسية، مستبعدة عن مساراتها دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين. فرغم انقضاء عشر سنوات على انعقاد مؤتمر مدريد، والشروع بالمفاوضات الثنائية على مختلف المسارات، لم تسمح واشنطن، حتى لحلفائها الأوروبيين بالمشاركة الجدية في عملية التسوية.فيما ترغب دول الاتحاد الأوروبي بالمساهمة بنشاط في دفع المفاوضات خطوات جدية للأمام على أساس قرارات الشرعية الدولية، تواصل الإدارة الأمريكية سياسة التفرد والانحياز للمواقف الإسرائيلية. ومنع الاتحاد الأوروبي من القيام بدور فعال ونشط. ورغم شعور الدول الأوروبية أن دورها، لا يتناسب مع حجمها ووزنها وعلاقاتها السياسية والاقتصادية، فإنها تحرص على التأكيد، على أن دورها ليس بديلا عن الدور الأمريكي، بل هو مساعد مكمل. وينظر الولايات المتحدة فإن وظيفة الدور الأوروبي تنحصر بممارسة الضغوط على الجانبين الفلسطيني والعربي، والوفاء بمتطلبات عملية التسوية المالية والاقتصادية.

ولعل هذا الواقع هو الذي يفسر برودة ردود الفعل الدولية، وخاصة الأوروبية على مجمل الجرائم التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع. وهو الذي يفسر التعامل الهادئ واللامبالي مع رفض إسرائيل لوجود مراقبين دوليين لوقف إطلاق النار الذي تدعي إسرائيل أن الفلسطينيين لا يلتزمون به. إذا كان هذا هو حال الدول، فإن الأمر المثير للانتباه كثيرا هو ضعف تعاطف الرأي العام العالمي بأحزابه ونقاباته ومؤسساته المدنية والأهلية والحقوقية والإنسانية، في أوروبا وأمريكا وكندا واليابان والعديد من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا، فرغم شراسة الهجمة الصهيونية على الشعب الفلسطيني، فإن المظاهرات والاعتقالات ومسيرات الاحتجاج والدعم والتأييد والتضامن مع الشعب الفلسطيني. وضد أعمال القتل والتدمير والحصار الإسرائيلي ظلت أقل بكثير من التوقعات، فضلا عن تباعدها واتخاذها طابعا مناسبيا. وهذا لا ينطبق على المنظمات والمؤسسات المتخصصة بمعاونة الفاشية والتمييز العنصري، التي لم تتحرك بشكل يتناسب مع حجم الممارسات الإسرائيلية الإرهابية والعنصرية. ولعله بديهي القول أن ضعف مستوى التعاطف والتضامن مع الشعب الفلسطيني، والتنديد بالممارسات الإسرائيلية الفاشية العنصرية، لا يساعد على تكوين رأي عام عالمي ضاغط على الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية، لوقف هذه الممارسات ووضع قرارات الشرعية الدولية موضع التنفيذ، بما يؤدي إلى جلاء الاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بنفسه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

صحيح أن الجاليات الفلسطينية والعربية والإسلامية، بدأت محاولات تنظيم صفوف في أوروبا وأمريكا وغيرها من بلدان المهجر، غير أن عملية التنظيم هذه لا زالت في بداياتها، ولم ترق في تحركاتها ونشاطاتها إلى المستوى الذي ينعكس على حسابات صانع القرار في هذه البلدان. فالمظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي نظمتها الجاليات العربية والإسلامية في البلدان الغربية، تميزت بقلة عدد المشاركين الأوروبيين والأمريكيين فيها، وبقلة عدد المشاركين فيها من العرب والمسلمين، قياسا بحجم الجاليات المقيمة، وارتباطا بالممارسات الإسرائيلية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني. ومع ذلك تجدر الإشارة هنا إلى التقييم الإيجابي العالي لكل المسيرات والمظاهرات الاحتجاجية التي خرجت في أماكن عديدة في العالم، تعبيرا عن تضامنها ودعمها للشعب الفلسطيني، وتنديدا بالممارسات والإجراءات والتدابير الإسرائيلية المتخذة ضد الشعب الفلسطيني. وكذلك الأمر بالنسبة للمظاهرات التي جرى تنظيمها ضد زيارات شارون لعدد من العواصم الأوروبية. وتركيز هذه المظاهرات في هتافاتها وشعاراتها على ماضي شارون الأسود كمجرم حرب مطلوب للعدالة. ولكن مرة أخرى نشدد القول على أن هذه المظاهرات على أهميتها وإيجابيتها، كانت أقل بكثير مما يمكن القيام به، لو كانت الجماهير العربية والإسلامية في هذه الجاليات منظمة ومعبأة وموحدة، ولو كان بالإمكان تنحية الخلافات السياسية والحزبية جانبا. ولعله من نافل القول، إعادة التأكيد على أن القضية الفلسطينية بطابعها وطبيعتها، وباتفاق الجميع على مركزيتها، وعلى الأبعاد الوطنية والقومية والإسلامية التي تميزها، باتت تستوجب أكثر من أي وقت مضى، توحيد كل الجهود ورص جميع الصفوف وارتفاع كل الاتجاهات والشعارات السياسية والحزبية والفكرية فوق الخلافات والاختلافات عندما يتعلق الأمر بالعمل من أجل القضية الفلسطينية، تضامنا مع شعبها، أو تنديدا بممارسات أعدائها. وفصلا عن ذلك فإن المسؤولية باتت تستوجب أن تعمل جميع القوى والاتجاهات والمؤسسات القائمة في بلدان المهجر، لفهم أسباب هذه الظاهرة. ظاهرة اللامبالاة الشعبية الأوروبية والأمريكية، ومحاولة الغوص في فهم الأسباب السياسية، التاريخية، الثقافية، والدينية، التي تجعل شعوب هذه البلدان تقف موقفا لامباليا بالإجمال، أزاء كل أشكال القهر والقمع والاضطهاد والتمييز ضد الشعب الفلسطيني. إن الجهود التي يمكن أن تبذل سياسيا وإعلاميا وبشكل منظم ومثابر من أجل إحقاق الحق، القائم على أساس قرارات الشرعية الدولية، تمثل بدون شك الحلقة الجاذبة لقطاعات أوسع فأوسع من النخب السياسية والثقافية، ومن العاملين في مجال القانون وحقوق الإنسان، لدعم الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة. وتبقى الإشارة أخيرا إلى أن المواقف الأمريكية المتواطئة والأوروبية الخجولة/ المترددة / المنحازة، باتت تحتاج إلى أعلى قدر ممكن من تفعيل طاقات الجاليات العربية والإسلامية في أمريكا وأوروبا. وهذا الكلام لا يتناقض مع اقتناعنا بأن الولايات المتحدة وكذلك أوروبا ستظل منحازة لجانب إسرائيل، وستواصل سياسة الانحياز المفتوح والمكشوف ما دامت في المنطقة ليست عرضة للضغط والتهديد ●●

موسم المظاهرات في ايرلندا الشمالية

أحمد جرادات

تجتاح مدينة بلفاست في ايرلندا الشمالية في هذه الأوقات مظاهرات ومسيرات فيما يدعونه بموسم المظاهرات، وهي إحدى أشكال التعبير عن الصراع الدائر منذ زمن طويل في هذه الجزيرة، بين السكان الأصليين (الايرش) والشرطة البريطانية، وفي هذه الحالة والشرطة هي قوة احتلال قسري بريطاني.

استمر صراع ونضال السكان الأصليين، منذ عقود طويلة في سبيل الاستقلال عن بريطانيا، ولم تثن هذا الشعب لا السنوات الطويلة من محاولات التهجين والتذويب لهويتهم الوطنية، كما لم تثنه الة البطش البريطانية التي مارستها وتمارسها ضدهم. وعلى العكس هذا يزيدهم إصرارا على المضي قدما في الكفاح، والحالة الايرلندية تؤكد كما هو حالنا نحن الفلسطينيين ان حقوق الشعوب مسألة خارج نطاق برامج الطمس أو التذويب، وان بدت الظروف صعبة وقاسية فإن الثابت هو تشبث الشعوب بحقها ، وهذا هو المنحى الطبيعي لحركة التاريخ.

ما تتناقله وسائل الإعلام هذه الأيام وخاصة الغربية عن الوضع في ايرلندا الشمالية، باستثناء اليسارية منها، هو أن الصراع دائر بين الكاثوليك والبروتستانت، وهو ما يبدو للوهلة الأولى انه صراع طائفي ديني بين أجنحة متباينة في الديانة المسيحية، صحيح أن أحد تعبيرات الصراع القائم الآن هو كذلك، ولكن المهم أن هذه الطوائف هي تعبير عن مصالح اقتصادية – سياسية وبالتالي فان الصراع هذا هو حالة وطنية وتحررية، حيث يمثل الكاثوليك ، السكان الاصليين (الايرش) في حين يمثل البروتستانت حالة الاستعمار البريطاني، وهو شبيه الى درجة كبيرة بالمستوطنين، رغم عمق ظاهرة الاستيطان البريطاني تاريخيا في الجزيرة. ان معالم الصراع الوطني بادية ليس فقط في البرامج السياسية والنقاشات والندوات والمظاهرات التي تجتاح العديد من المدن في الجزيره وخاصة في بلفاست، بل يمكن للزائر ان يلاحظها في كل مكان، في الشوارع والأزقة، فجزء من مدينة ديري شمال العاصمة بلفاست، والذي يسكنه الايرش او الكاثوليك، تغطيه اليافطات والصور الضخمة التي تعبر عن مراحل النضال الوطني الايرلندي، صور ضخمة جدا لشهداء النضال وخاصة أعضاء الجيش الجمهوري الايرلندي الذين سقطوا في النضال أو في السجون البريطانية في الجزيرة. وصور لرجال الشرطة البريطانية وهم يمارسون عمليات القمع والضرب واطلاق الرصاص على المتظاهرين في مراحل متباينة من الصراع وخاصة في سبعينات وثمانينات القرن الماضي. كما وتكتظ المتاحف الخاصة بالكاثوليك بمناظر وصور هذا النضال او الاصالة الايرلندية من خلال ابراز انماط من الحياة الخاصة، وهي محاولة جيدة للحفاظ على الهوية الايرلندية، ورفض ثقافي وحضاري لبرامج التذويب رغم النشاط المحموم منذ فترات طويلة لتثبيت التذويب الثقافي ودمجه بالثقافة الانجليزية.

على كل ، لقد كان لي شرف المشاركة مع آخرين من مركز المعلومات البديلة في مؤتمر شبابي، نظمه منتدى الشباب الايرلندي الشمالي في الأول من شهر تموز، ولمدة عشرة ايام، وقد انتابنا شعور بالارتياح لحجم التعاطف والمساندة التي يكنها الايرلنديون الشماليون للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، ومدى اهتمامهم بما يجري على الأرض الفلسطينية، خاصة في ظل الانتفاضة الجارية، ففي معظم النقاشات التي دارت في المؤتمر وتم التعرض فيها للقضية الفلسطينية، كانت نبرات التعاطف مع الشعب الفلسطيني واضحة في حديث كل متحدث. واذكر انه يوم قام الجيش الاسرائيلي بتدمير عشرات البيوت في المنطقة الواقعة شرق يطا وفي مخيم قلنديا، ولحظة وصول الخبر الى قاعة المؤتمر، كان اقتراح الوفد الايرلندي الشمالي مباشرة ودون تردد، القيام بمظاهرة ضد هذا العدوان.

في لقاء للمشاركين مع مجموعة من الجمهوريين في مدينة ديري، وكلهم امضوا سنوات طويلة في الاعتقال، وخلال تقديمهم لشروحات حول القضية الايرلندية وظروف الصراع القائم عندهم، كان المتحدثون دائما يربطون بين ما يتعرضون له وبين ما يجري في فلسطين، لدرجة ان المستمع يظن ان هناك ترابطا موضوعيا بين الحالتين، وهو ما أجاب عليه اكبر المتحدثين سنا والذي أمضى ما يفوق العشر سنوات في الاعتقال على أربع فترات متباينة، عندما أوضح ان صراع وكفاح الشعوب هو واحد، كما ان استغلال الشعوب وقهرها واستعمارها هو أيضا واحد، وان اختلفت المناطق الجغرافية واختلف الزمن.

لقد أكسبتهم حالة النضال والانتماء الأصيل لثقافتهم وتراثهم، ملامح من الطيبة والإنسانية، واعتداد وفخر متميز بتاريخهم وأدبهم وثقافتهم، والمبادرة في مساعدة الغير، وتوفير أقصى درجات الراحة له، ، فمنذ وصولنا إلى بلفاست، أوضحوا لنا الظروف الصعبة والأخطار، وطلبوا منا عدم الخروج ليلا إلا بوجودهم معنا، وبالفعل لم يفارقونا خلال المدة التي مكثناها ، باستمرار كانوا معنا حتى في الوقت خارج نطاق البرنامج .

لقد فشلت مقترحات جورج ميتشل حول حل الصراع الدائر في الجزيرة الايرلندية هذه، والتي أعقبها بتوصيات تخص الصراع القائم في فلسطين، مما جعله يفكر بالعودة الى الجزيرة مرة أخرى لاعادة النقاش حول اتفاقية وقف إطلاق النار هناك، بعد ان تم ترسيم إلغاء قرار وقف إطلاق النار بقرار من البروتستانت يوم العاشر من تموز،، في ظل تصاعد الصدامات، والمظاهرات الضخمة التي نظمها الفريقان. وكانت أعنفها المظاهرة التي قام بها الكاثوليك يوم الثالث عشر من تموز، والتي أوقعت خمسين جريحا من المتظاهرين وعشرات من رجال الشرطة البريطانيين بعد أن تصدوا بعنف للمتظاهرين. فدون علاج جذري للمشلكة وأساسها الإقرار بحقوق الايرلنديين الوطنية، فالباب مفتوح على مزيد من التصعيد واستمرار حالة الكفاح الايرلندي، كما هو الحال هنا في فلسطين، فهذه القضايا اعمق من مقترحات وتوصيات لعلاج وضع، اني ولحظي ●●

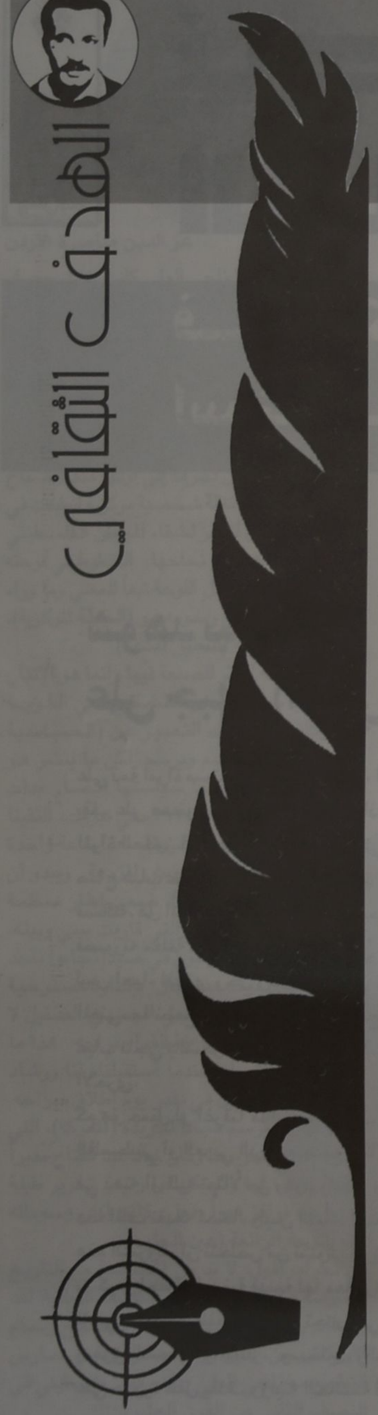

الهدف في فلسطين

ماذا يعني أن تتوهج الحياة الثقافية الفلسطينية على نحو أعمق من أي وقت مضى في ظل انتفاضة شعبنا الفلسطيني المستمرة؟. ماذا يعني أن تتنوع أشكال الثقافة الفلسطينية ما بين مسرح وسينما وأمسيات شعرية وإصدارات إبداعية وفكرية ودوريات ثقافية ورقص شعبي وغناء وندوات ومؤتمرات؟ ماذا يعني ذلك غير أن الثقافة لا تعني فقط لهذا الشعب العظيم جسرا وطيدا نحو الثراء النفسي والروحي والذهني بل هي أيضا شكل بهي وحضاري من أشكال المقاومة ترسيخا للهوية، ودفاعا عن القيم والثوابت الوطنية جنبا إلى جنب تقف القصيدة مع الرصاصة في مواجهة آخر استعمار في العالم. يهدم المحتلون بيتاً، فيتدفق الناس على مسرحية (قصص تحت الاحتلال)، يقتلعون زيتونه، فيحتشد الأطفال الفلسطينيون في قاعة بلدية رام الله أمام الفنانة الفلسطينية النصراوية (ريم البنا)، يغنون للشهداء والحرية. يقصفون حيا من مدينة، فيتجمع الفنانون التشكيليون والمطربون يرسمون ويغنون على انقاضه لوحات البقاء وأغنيات الانبعاث. رغم الحصار المجرم للمدن الفلسطينية وعزلها عن المدن الأخرى، رغم القصف والقتل شبه اليومي، ما زالت الدوريات الثقافية تصدر بانتظام وإصرار (الكرمل، الكلمة، قلب الأمور،الشعراء، أقواس). هناك مجلة تعنى بالفن التشكيلي ولدت في الانتفاضة اسمها (تشكيل). معارض الفن التشكيلي والأمسيات الشعرية والندوات الأدبية تعقد في المدن المحاصرة. الدواوين الشعرية تصدر، الأفلام السينمائية تعرض. وسط هذا المهرجان الثقافي النضالي المستمر تعود (الهدف) إلى فلسطين بوصلتها المركزية مع محافظتها على موقعها في الخارج لتساهم في نحت ثقافة جديدة من لوحات ثقافة المقاومة، بالفن لا بالشعارات. (الهدف) في فلسطين، خطوة جريئة وتبعث على الفخر وتحيل على آمال قديمة تتجدد، وتلقي بمسئوليات جسيمة علينا. ثقافيا ستعنى (الهدف) عناية خاصة بتقديم الجيل الفلسطيني المبدع والشاب والتعريف بالاتجاهات والتيارات الأدبية المتنوعة. وستقيم شبكة من العلاقات الثقافية والإبداعية مع العالم العربي انطلاقا من وحدة وعروبة الثقافة. ستناقش عبر التحقيقات واللقاءات والندوات هموم الثقافة الفلسطينية وآفاقها. (الهدف) في فلسطين، للمكان هنا خصوصية مدهشة لم يعد هناك منفى قد يشوش الرؤية وقد يحجب عنا بعضا من جوانب المشهد الثقافي. (الهدف) في فلسطين، والهدف هو الهدف: العودة والحرية والاستقلال والطريق واضح: بندقية وقصيدة ●●

المحرر الثقافي زياد خداش

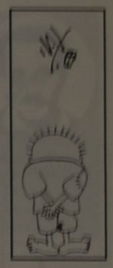

ناجي العلي

في ذكرى استشهاده

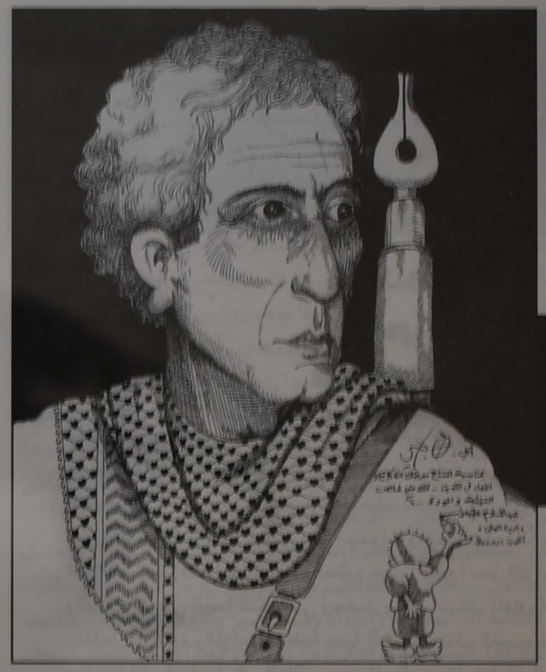

شوهد يبتسم على جبهة (الستي إن)

على ذمة امرأة مسنة من مخيم الجلزون، التقيتها على هامش مظاهرة من مظاهرات (الستي إن)، الحاشدة قالت: أنها شاهدت ناجي يقف على صخرة في الحرش الذي يحاذي الشارع المؤدي إلى موقع المواجهات. كان يبتسم، نحيلاً وطويلاً وهادئاً كان. اضافت المرأة العجوز أنها عرفته من صورته التي علقها أبناؤها وأحفادها على مدخل المخيم.

صاح شاب خلفي وانا اتحدث مع المرأة. ناجي كان هنا، متنكراً بهيئة سائق سيارة إسعاف، أنا رأيته بعيني، لم أصدق نفسي، فسألته، هل أنت ناجي العلي؟. لكنه لم يجب، فقط ابتسم وانحنى على جريح بثن بين يديه. لم أره بعد ذلك. أنا أعرف ملامحه جيداً، فصورته معلقة فوق سريري، أفتح عينيّ صباحاً واغلقهما على ارهاق عينيه.

ليس إحياء لذكرى رجل رحل هذا الذي نقدمه في هذا الملف لأن هذا الإحياء يستدعي حديثاً مكروراً عن غياب الجسد وحضور المعنى، ما نطمح اليه هنا هو تكريس نهج ناجي وتعميم رؤيته الحادة والنهائية للصراع العربي الصهيوني، لا يكفي أن لا نصدق غياب ناجي بالشعر والذكريات والإنشاء. مع معرفتنا بالدور الأساسي للشعر والفن في إثراء الإحساس وإدراك أبعاد الحياة الأخرى.

كم هو جميل لو اغرقنا مدارسنا وأبواب محلاتنا ومكاتبنا وجدران مدننا برسومات ناجي. وكم نحن بانتظار ذلك النحات الفلسطيني أو العربي الذي سيصنع تمثالاً لناجي. نزرعه في أحد ميادين مدننا، نحلم بذلك مع علمنا بأن كل منّا زرع تمثالاً لناجي في ذهنه أو قلبه تمثالاً من وعود وانهار وينفسج.

هذا الملف نقدمه احتفاء وليس إحياء، احتفاءً برسول الحقيقة وسيد العارفين المتعبين. والاحتفاء بناجي له اشتراطاته وطقوسه، أول هذه الشروط، أن نتخلص من تشوش الرؤى والتباس المواقف، وانكسار الحلم. أسوأ أنواع الأحتفاءات بناجي هو ذلك الذي يتغنى به كرمز لحقبة تاريخية قديمة لها معاييرها ومحدداتها. هؤلاء هم مبعوثو الخراب الذين خلق ناجي للاشتباك معهم. لم يمت إذن ناجي، انظروا خلفكم وأمامكم تجدوه في كل مواجهة مع المحتلين على هيئات متعددة ينتقل بين مواقع البطولة والفداء: (وادي عاره، ومفرق الشهداء، والمنطار، وسخنين، والناصرة، والستي إن). مرة على هيئة صحفي هندي وأخرى كسائق سيارة إسعاف ومرة على صورة طفل يقذف روايته الحاسمة للصراع.

عندما بكى ناجي

سميح القاسم-الرامة

تسألني عن ناجي العلي، فيمثل جسداً وصوتاً، بيني وبينك أكاد أمد يدي من نافذة مكتبي في (كل العرب) النصراوية لألمس ما تبقى من ركام (الشجرة) وأشجار صبارها وزيتونها، وفجأة يتقافز بين الأنقاض ولد أسمر أجعد الشعر، محني القامة قليلاً، يناوش، ويشاكس أولاد الحارة بقدمين حافيتين وعينين كعيني الصقر ويكبر هذا الولد فجأة بين أزيز الرصاص ودوي القذائف ليصبح لاجئاً ورسام كاريكاتير، تأخذه الغربة إلى لندن ويأخذه الحزن على الشجرة وعليّ وعليك وعلى زوجته وأولاده، يأخذه في طلقة حمقاء إلى موته غير المنطقي وغير المبرر إلاّ بكونه موتاً فلسطينياً، وكما تعلم فإن الموت الفلسطيني يحتفظ بفرادته ليحتفظ بفرادة قضيته وبحقه في البعث والحياة، وفي العودة، ناجي العلي، كان صديقاً لصيقاً بالقلب وبالوجدان، كان أخاً مشاكساً يخمش أحباءه لكنه يدمي خصومه وأعداءه، وتعذبني دائماً تساؤلات لا أجد لها حلاً عن يوضاس (يهوذا الأسخريوطي)، الذي اندس ذات مساء على عشائنا المشترك الأخير الذي أقامه ناجي على شرف قصيدتي في منزله في لندن، أذكر تماماً الآن أنه جلس على الأرض معظم الوقت وكان يحض جميع الضيوف على الطعام ولم يتوقف لحظة عن التذمر من الوضع السياسي، في الليلة نفسها حين لمّته على هجومه المكثف على محمود درويش بكى ناجي واتصلنا بمحمود في باريس، وانتهى الخلاف بين الشقيقين وبعد ذلك بشهور اغتيل ناجي العلي، لكن أحداً لا يستطيع اغتيال حنظلة وهذا هو انتقام الشنفرى (ناجي العلي،) حنظلة يطارد جميع القتلة ويفتك بهم واحداً تلو الآخر وما فعلته جمجمة الشنفرى حين أجهز على خصمه المئة، ستفعله ريشة العلي المتجسدة في حنظلة.

اذا كان لي أن أتحدث عن ناجي الفنان، أعتقد أنني لا أظلم أحداً لو قلت أنه الظاهرة الأكثر سخونة وإرباكاً في فن الكاريكاتير العربي على امتداد العقود الخمسة الأخيرة. في رأيي خرج ناجي من دائرة الانتماء الوطني إلى دائرة الانتماء القومي، فالإنساني – الكوني. سيكون شرفاً عظيماً للأمم المتحدة أو لليونسكو أو حتى ما يسمى جامعة الدول العربية أن تطلق اسم ناجي على أكثر من معلم من معالم العرب والعالم. ناجي العلي ما يزال أخاً ورفيقاً وصديقاً لصيقاً بالقلب. عميقاً في الوجدان. لا يذكر اسمه إلاّ وأحس بغصة في الروح ويتكرر التساؤل العفوي البسيط. لماذا؟؟. ليش؟؟ ●●

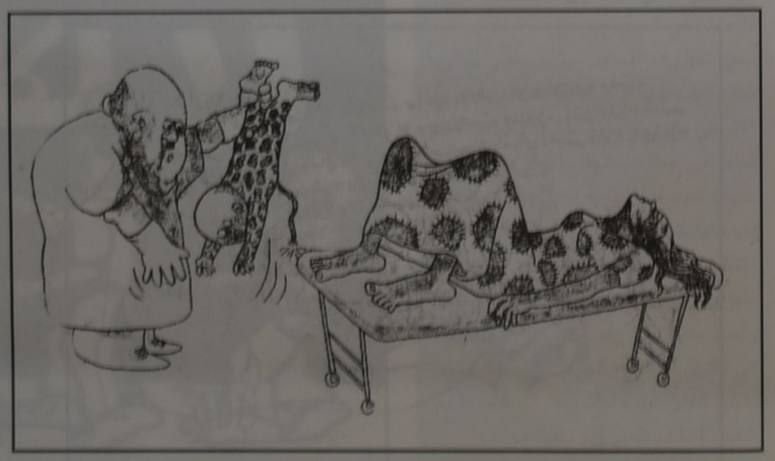

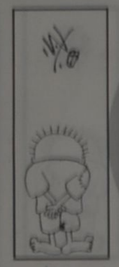

لا بد من المصالحة مع التاريخ

عز الدين مناصرة-الأردن

آخر مرّة رأيت فيها ناجي العلي كانت خلال حصار بيروت عام ١٩٨٢، حيث تناولنا الغداء معاً في منزل الفنان مصطفى الحلاّج. كان صديقي، وكان إنسانا بسيطاً نقياً لا يشترى بمال أو تهديد، هو ابن الشارع العام الفلسطيني، لهذا كان يلتقط رسوماته من الإجماع الشعبي على مسألة ما، حيث يحول الفطرة إلى تشكيل فني يحمل مواصفات فنية عالية. كنا نقرأ جريدة السفير اللبنانية من آخرها إلى أولها منذ الصباح الباكر. شخصية حنظلة شخصية مركزية انطبعت في ذاكرة جيل كامل لترمز لشقاء المواطن الفلسطيني العادي. وهذا هو سر نجاحها. الخطوط في لوحته قويّة، لأنها تتمايز داخل اللوحة تبعاً للمعنى وما وراء المعنى. وأهم ما في رسومه هو (الجملة المركزية)، المكثفة أو ما نسميّه (التعليق المكثّف).

بساطة مدهشة لا أثر للصنعة فيها وإنما هو الإتقان للتناسب بين عناصر التشكيل في اللوحة الكاريكاتورية. كذلك التعبير عن (الحساسية الشعبية). كان يرسم ويرسم، لكن ما ينشر هو القليل، لأن الجريدة لها سياستها أيضاً. بدأت صداقتي معه منذ عام ١٩٧٤، في بيروت، التقينا في الشارع وأصبحنا أصدقاء بعد ساعة واحدة في مقهى بيروتي في كورنيش المزرعة. ويبدو أن مقولة (المثقف المستقل)، ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية هي التي قاربت بيني وبينه. عندما اعتقله الإسرائيليون في صيدا، جاءوا بأحد الملثمين، هل تعرف هذا، قال: بإشارة مسترخية غير مكترثة بأن حجم ناجي الجسدي الضئيل لا يوحي بأنه (مخرّب!!)، فأطلقوا سراحه. هذا ما رواه ناجي العلي لنا عندما استقبلناه أنا ورشاد أبو شاور وحنّا مقبل في نفس يوم إطلاق سراحه. طلبت منه أن يرسم مجاناً لجريدة (المعركة)، التي كنت سكرتير تحريرها وكان زياد عبد الفتاح مديراً إدارياً ومالياً لها ولم يكن لها رئيس تحرير طيلة صدورها، فوافق فوراً وفعل. كانت أولى رسوماته تلك اللوحة الرائعة (عين الحلوه).

في ذكراه، أقول: لا بد من المصالحة مع التاريخ بممارسة الشفافية الخلاّقة والمكاشفة الوطنية. لقد وصلت رسوماته إلى العالم وأصبح رسام كاريكاتير من الذين عرفوا عالمياً، فمتى نمارس التطبيع مع ناجي العلي – أهم فنان فلسطيني في النصف الثاني من القرن العشرين!!!.

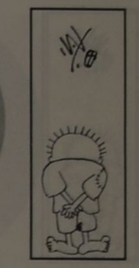

الرائي!

فاروق وادي-الأردن

(١)

توقيعه، كان صليباً تطوّقه دائرة...
حلماً يحاصره المستحيل!.
فقد كان الصلب الاحتجاجي هاجساً ومشروعاً للفتى الذي تعلّم الرسم حين شرع في رسم سجّانه. وقد ظل فيما بعد يرسم... ويرى جسده معلقاً على الصليب!.
قال:
حلمت طويلاً في أن أذهب إلى الأمم المتحدة حاملاً صليبي على كتفي... وهناك، أمام المبنى الكبير، أزرع الصليب في الأرض وأعلق جسدي عليه احتجاجاً على الموقف الدولي من قضية فلسطين...
كان الفتى يحلم، ويؤوب من حلمه خائباً... فيرسم. وأسأله بين الجد والهزل عمّا حال دون تحقيق الحلم؟!.
فيجيب دون أن ألحظ على شفتيه طيف ابتسامة:
– الحقيقة أنني قد فكرت بمعضلة كبيرة سوف تواجهني، فبعد أن أدق المسمار في كفي اليسرى... كيف سأضع المسمار في اليد اليمنى؟!.
الآن، وأمام عشرات الآلاف من الصلبان المحاصرة بالدوائر التي باتت توقيعاً لرسوماته إلى جانب حنظلة الشقي، نقول:
شكراً لتلك المعضلة التي حمت لنا طويلا يد ناجي العلي من مسمار الصليب!.

(٢)

كانت بيروت تعصف بالسرقات اليومية للسيارات، وكان في تلك الليلة ممتلئاً بهاجس سرقة سيارته. استأذن مرتين ليطل على سيارته التي وضعها في شارع مدام كوري قريباً من بيتي، وكان في كل مرّة يعود مبتسماً وهو يردد:
– لم تسرق... لم تسرق بعد!.
في الصباح لم أجده. كان قد غادر فراشه مبكراً. لم يكن بيتي واسعاً ليضيع فيه، غير أنه لم يتركني طويلاً نهباً للأسئلة، إذ عاد بعد قليل منتشياً، فرؤيته خابت هذه المرّة أيضاً:
– لم تسرق كما حدّثني قلبي!.
ثم يقرر:
– سوف أسافر بها اليوم إلى دمشق.
ودعناه، فدمشق الآمنة سوف تريحه بضعة أيام من هواجس القصف العشوائي وسرقات السيارات!.
وهناك، في دمشق، ينتزع ناجي العلي الجائزة الأولى في معرض الكاريكاتير العربي الذي غادرنا للمشاركة فيه..
إلاّ أنه عاد منها بعد أيام... بسيارة أجرة!.
وعندما التقيته، مصادفة، وكان يسير ببطء صاعداً في الطريق الواصل بين شارع الحمراء وجريدة (السفير)، قال: بلهجة المنتصر لصدقية رؤياه:
– ألم أقل لكم أنها سوف تسرق؟!.
غير أن ما كان يغيظه، هو ان رؤاه، لم تقل له أنها سوف تسرق... في دمشق!!.

(٣)

لم يكن في صوت عدلي فخري في تلك الليلة ما يبعث على الضيق...
كان صوته دافئاً وحنوناً، وفي بحّته حنين أسيان يغني لمصر وفلسطين. فما الذي جعل ناجي العلي يتضايق، فيفسد علينا رنّة العود؟!.
انتفض ناجي فجأة... وهبّ واقفاً، فاقتحم الأغنية وبددها...
أخذ يشير نحو الجالس إلى جانبه ويصيح بغضب:
– انظروا... مثقف وكاتب قصّة ومحرر في مجلة وطنية... ويأتي ليستمع إلى عدلي فخري وهو يضع مسدساً على قفاه!.
لم يكن في المسألة ما يستدعي هذا القدر من غضب ناجي، في مدينة تدجج أهلها كلّهم بأسلحة بات فيها المسدّس هو الأكثر تواضعاً، وفي ترسانة هائلة من البارود والكحول التي ضجّت بها الشوارع. فما الذي يضايقك يا ناجي من قاص دعته النشوة الكاذبة ليحمل مسدساً على جانبه؟.
لم يكن البعث على الضيق مجرّد مسدس يدّعي بطولة واهمة... وإنما فضيحة المثقف الذي يكتب ويحمل السلاح ويستمع إلى الأغاني الثورية، فقط ليغطي عمله الأساسي... في المضاربات المالية، وهي واحدة من الظواهر التي كان ناجي عاجزاً على السكوت عنها.
ها هو المثقف يضع يده ويتحسس مسدّسه، لكنه يتراجع أمام صيحاتنا واحتجاجاتنا وانسحاب عدلي فخري.
مهما يكن، فشكراً لعقلانية اللحظة الأخيرة التي حطت على مثقفنا فجأة، وانصياعه للقبول بنهاية قصصية تفتقر إلى الدراماتيكية.
شكراً له، فقد أجّل رحيل ناجي سبع سنوات... منذ تلك الليلة، التي سكتت فيها رنّات العود، احتجاجاً على وجود خاطئ يخدش موسيقى الحياة، وأصابع تحسست مسدسها... في حضرة ناجي العلي... الرائي الذي أضاعته، فيما بعد، خطوطه المشاكسة... ورؤاه الشقية!.

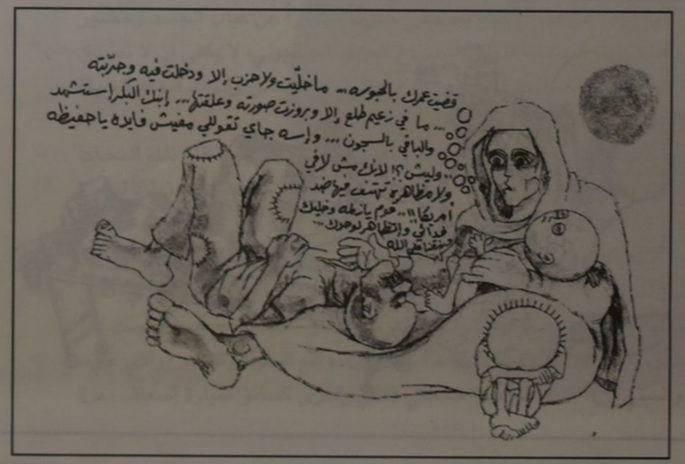

ناجي العلي

عزت الغزاوي-رام الله

ربما لم نعرف ناجي العلي بما فيه الكفاية. وربما لم تفتخر أمه بانتماء رجل لها كما حدث مع ناجي العلي. لماذا كان طابع بريد بالنسبة لنا؟.
سيقول أكثر من شخص أن لا إجابة واضحة على كل ذلك، لأن رجلا مركبا مثل ناجي العلي لا يقتحمه جواب. اللغز هكذا دائما.
يروى أنه كان يحب البحر، لكنه في كل مرة يذهب إليه يضع يديه في جيبه وبالكاد يمعن فيه النظر. إنه – لا شك – ليس البحر الذي يفاجئك حين تخرج من باب البيت، كبحر عكا مثلا. للخليج متعة الرحلة إلى الرمل والماء الدافئ والمحار العجيب. لكن العتبة تبقى بعيده. إذن يدير ظهره للأشياء لأنها قد تشبه العتبة لكنها لا تماثلها. في التماهي دورة من فراغ لا تأتي بالاكتشاف الحقيقي.
وقف هناك طيلة عمره بين العتبة وما يشبهها في العالم. في أوروبا اكتشفوا أخيرا أن أفضل وسيلة للاحتجاج هي إدارة الظهر. وليس الصراخ أو إشعال الحرائق أو حتى حمل البوسترات. إنهم بالطبع، لا يقولون أن ناجي العلي أدخل إلى اكتشافهم حقيقة (العبث) في الصراخ.
ليس العالم هو المحايد. وليس ناجي العلي. ثمة ذاتية مطلقة في صميم الظلم. وذاتية أكثر في صميم المظلوم. لكنها ذاتية تختلف تماما في نقطة تشكلها. الأولى ترحل مع شهوة الجشع. الثانية ترى جرحها تماما، ودمعتها كحبة لؤلؤ، صافية وشجاعة. لذلك اكتشف ناجي العلي ماذا يعني أن تدير ظهرك للوجع، وأن تقف يعصرك الألم، وشعر رأسك متوثب من رعب الدنيا.
في ذكرى الرحيل والحياة من جديد يدير ناجي العلي ظهره للأشياء. إن الحياة لم تتغير، إننا لم نتغير ولم يتغير هو.

إشهد يا حنظلة: لا لكاتم الصوت

فيصل قرقطي-بيرزيت

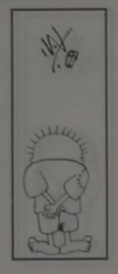

من معاناة شعبه سطّر ملحمة التصادم اليومي بأدق تفاصيلها ليتحول إبداعه الفني أشبه بلوحة للضمير الفلسطيني... ذاك الضمير الذي عكسه ناجي العلي للعالم... بكل عذاباته وجراحه وهزائمه وانتصاراته.
فمن فرحة العيد الكسيرة إلى (الشاهد الشرعي الوحيد حنظلة ابن فاطمة)، الذي قررت المحكمة بعد سماع شهادته (ضرب رأس السنة بالقبقاب لأنها جلبت لنا الخزي والعار)، إلى (الخطوط الرفيعة)، التي يظهر من خلالها إبان قراءة بطن القدم (أن حقوقك مهضومة وكذلك الخطوط العريضة)، التي تبيّن (أنك مش لاحق اللقمة)، إلى (الخطوط العميقة)، التي تبيّن منها (انه اكل قتل حتى شبع وفرّق على الجيران).
هذه بعض أصداء صوت ناجي العلي، ذاك المزهر أبداً في خشوع اللحظة واكتمال الورد، ونحيب الحقيقة. كم نحن بحاجة إليك الآن يا ناجي، أنت الزارع بساتين للحقيقة... حقيقة الإنسان دونما مواربة أو استباق أعذار، دونما عويل موثور ودونما إدعاءات نضال وصولية. كم نحن بحاجة إليك الآن لتكمل مشوارك... مشوار العذاب، مشوارنا الذي نلهث فيه خلف حقائقنا.

سهواً : سقطت ريشةٌ من طائر، فانتفضت الأرض، وتلعثمت الريح في خطوط الطول والعرض، وهبّ الفراغ متسائلاً لمن هذه الريشة؟!
رأيت حنظلة، قرب الحاجز، يتكئ على جدارٍ ما يتلصص على الريح ويقبض ساعة الوقت، ويعد الثواني والساعات والأيام والشهور والسنين... قرب نبتةٍ زعترٍ برية... أشاح بوجهه عنّا قليلاً... لأننا لم نصدقه، أنّبنا كثيراً، تجهّم في وجوهنا... عاتبنا وراح يلعب بخيوط رقعة ثوبه... رقعتنا الملطخة بتعب الحياة ونضارة المخيم، تلك التي شارفنا على نسيانها... مثلما نسينا حنظلة ، فهل هناك بوح للتذكر؟!!.
كان حنظلة ناجي العلي الاختزال الشرعي للفلسطيني في معاناته الطويلة، وكان الاختزال يحاول عميقاً في الروح وفي الجسد، التجسد بأكمل صورة فاضحة للحقيقة... الحقيقة التي لا يريد الكثيرون رؤيتها.
فمن طين المخيم... (مخيم عين الحلوة)، ولسع معاناة قسوة الحياة فيه، أطل ناجي العلي على عالم ملىء بالتناقضات والصراخ والألم، فصرخ صوته مدويا، لا بالصوت ولكنه صوّت بالحبر. ولم يوجه هذا الصوت إلى أسماعنا، بل انه لطم به أعيننا لتعرف كيف نرى الصورة الماثلة على حقيقتها.

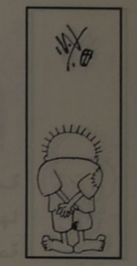

جواز سفر عربي
خاص بالفلسطينيين
الاسم : عايف اللي طبعه
مكان الولادة : غزة
التاريخ : ١٩٤٨
المهنة ؟
مكان الإقامة ؟
الطول ؟

لون العينين : ومين عم بتشوف ؟
ومع مين عم تحكي بالسياسة ؟
ولمين عم تشكي ؟

هل تنام مع زوجتك... متى... وأين وكيف؟.
وهل ناوين تخلفوا أولاد؟. هذه الاستمارة النموذجية التي صوّر من خلالها ناجي العلي معاناة الفلسطيني وضياعه وغموض تفاصيله ورقابته الصارمة حتى الموت. كهل ناجي العلي هو الكهل الذي فينا... هو الكهل الذي ولدنا من صلبه فلنعترف إذاً بكل مرارتنا وضياعنا.

طفل ناجي العلي طفلنا، أو نحن بشكلٍ أو بآخر، اخترقنا منذ طفولتنا. كبرنا ولم يكبر وأصبحنا كهولاً وظلّ طفل ناجي العلي طفلاً يرفع أصابع الاتهام. وكهل ناجي العلي ظلّ الكهل الذي فينا يتحرك داخل ذواتنا... فمات ناجي العلي ولكن كهله ظلّ حياً فينا يتعذب على نحو قصي أبعد من إطار الصورة وأعمق من جدارة الأرض فيها.

كان ناجي العلي يكرس ثلاثاً وعشرين ساعة من يومه متأملاً المشهد على اتساعه وبكل ما يمتلك من فراسة الفلسطيني نصف المهزوم، وفي الساعة الرابعة والعشرين يصب هذا التأمل العميق لينجز صورته الملأى بالتفجر والحيوية والصدق الذي يصل إلى درجة تفجير الذات، لا على صعيد ناجي العلي نفسه وحسب وإنما أيضاً على صعيد مشاهد هذه الصورة أيضا.

وظّف كل ابتكاراته وأساليبه في إنجاز عمله فمارس سطواً شفيفاً على اللغة قطعها وزرعها. رتبها بين العامية والفصحى. طعن أوردتها. جعلها تنطق بالحبر والدم والصراخ تارةً... وبالحب والمعاناة والعويل تارة أخرى.

ناجي العلي تحرك في مناخات إبداعات اللغة بمرارة السخرية أو بسخرية المرارة وكانت صورته الكاريكاتورية المنجزة من تحت أصابعه أشبه بقصيدة النثر المختزلة للمبدع محمد الماغوط، ولكن باسلوب ناجي العلي ونبضه ونفسه وروحه. تلك السخرية الجارحة إلى أقصى حدود الضحك لم تعرف حدوداً لنفي القول، أو حجز المشهد ووضوحه المكتمل في ضحك المرارة أو مرارة الضحك... وما الابتسام سوى علامة على تعدي أقاليم الغناء على أقاليم الفجيعة. انه النهار يطلع باكرا ويمضي سريعا... ولا يخلف لنا سوى لهاثنا القصير المدوي في زمان أفئدتنا الكسيرة.

من المخيم جاء، نما وترعرع وكبر على أرصفة بيروت يعبئ الوجع في عينيه براكين شموخ ينتصر على الانهزام الذي بداخل الكهل والطفل معا لا يجسد معادلا موضوعياً لحياته وشعبه كفنان وإنما أيضاً ليرسم ويؤرخ تاريخ ملحمة العذاب الفلسطيني بكل ما تملك من مرارة وبؤس وشقاء ونحيب للحقيقة الساطعة.

كان الإنسان الأكثر جدارة بإنسانيته
كان الفنان الأكثر صدقاً وحقيقة
كان الفنان الأكثر عطاءً وأقل كلاما
كان الفنان الأكثر عمقاً والأوسع انتشارا
كان الإنسان الإنسان الإنسان

فسما ولم يقف عند حد حتى طاولت قامته القصيرة ضوء النجوم. فخلّد ملك الفلافل وكواتم الصوت وأساليب التحقيق في حظائر العالم الثالث، وأشكال التعذيب النفسي والجسدي.

وكم كان محقاً عندما صرخ في إحدى لوحاته:
الصراخ من تراب ... وآدم من تراب

فلنصرخ جميعاً وراء صوته. أنت لم تمت يا ناجي والرصاصة التي اغتالتك لم تعرف انها تخلدك فينا وفي الصراخ... وفي التراب... وآدم. وحنظلة باقٍ فينا وعلى صفحات أرواحنا برقعته الكبيرة السوداء التي هي حتما نافذة الحقيقة التي سيكتب التاريخ الفلسطيني عنها ذات يوم الكثير... الكثير... فاشهد يا حنظلة أنّ: لا لكاتم الصوت ●●

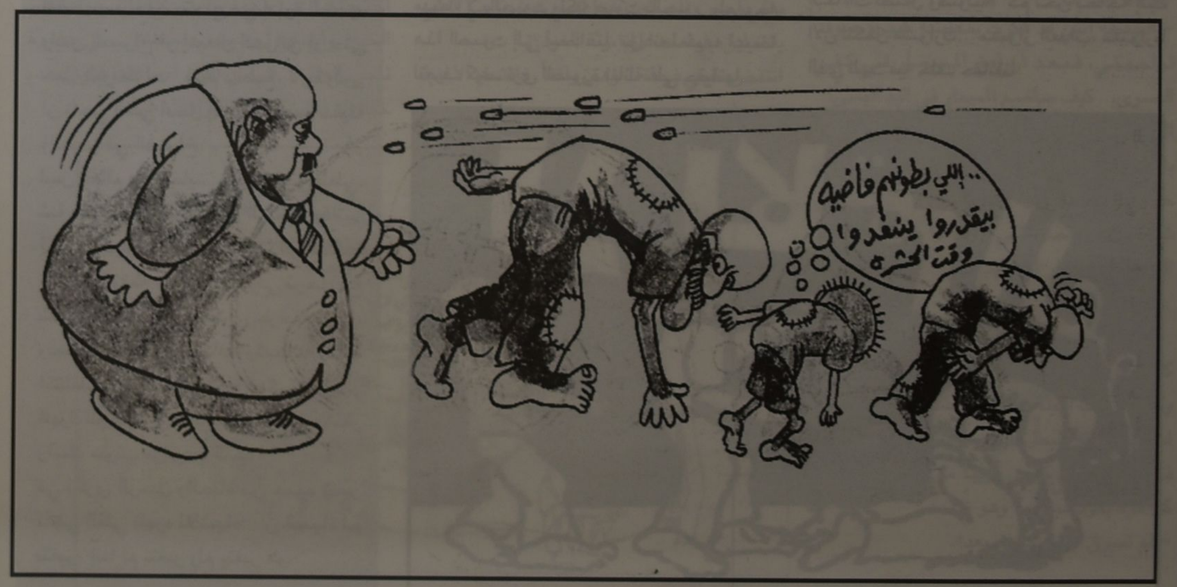

ناجي العلي:
الإرث والأثر والثأر

خليل أبو عرفه-القدس

تقودنا الذكرى الرابعة عشرة لاستشهاد ناجي العلي إلى محاولة النظر مرة أخرى إلى موروث الشهيد الغني، وإلى بحث تأثيره على فن الكاريكاتير الفلسطيني المعاصر، وإلى محاولة البحث مرة أخرى عن خيوط ما زالت غامضة في جريمة اغتياله النكراء.

الإرث:

لقد ترك ناجي ما يربو على أربعين ألف عمل من الأعمال المتنوعة في مجال الكاريكاتير السياسي، وهي أعمال تبعثرت هنا وهناك بسبب اضطرار ناجي إلى الرحيل أكثر من مرة ومن أكثر من عاصمة ما بين بيروت والكويت ولندن، وكذلك بسبب انتقاله للعمل في أكثر من جريدة أو مجلة.

هناك الأعمال الأصلية، وهي ليست مجموعة حتى الآن. وهناك ما نشر في عشرات الصحف العربية والعالمية، منذ بداية عمله في مجلة (الطليعة)، الكويتية منذ أوائل الستينات حتى يوم اغتياله حيث كان يعمل في جريدة (القبس)، الكويتية. وهناك المعارض الفنية التي أقامها أو شارك بها، وهناك ما لم ينشر من أعمال وظل في (درج التاريخ)، كما يسميّه الشاعر أحمد دحبور، وهناك ما جمعه ناجي بنفسه في كتب خاصة به وعددها لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة على أية حال.

إن أهمية جمع وتوثيق أعمال ناجي العلي تكمن في أنها تعكس رواية أخرى لتاريخ القضية المعاصر بريشة فنان متمرد معارض أمتهن هذا النوع المشاكس من الفن، وحاول أن يكون صوت من لا صوت لهم، ولسان حال المعذّبين المسحوقين، كما حاول أن يطرح وجهة نظره الخاصة التي اختلفت عن الرواية الرسمية في كثير من الجوانب.

كانت رواية ناجي صادقة وعفوية ومؤثرة والأقرب إلى القلب، ذلك أن هذه الرواية اعتمدت سلاحا مجربا لدى الضعفاء منذ فجر التاريخ، ألا وهو سلاح السخرية. إنها السخرية السوداء. الملتبسة مرة على شكل مأساة ومرة أخرى على شكل ملهاة (صراع الكوميديا والتراجيديا)، اللتان تتبادلان الأدوار في كل مرحلة من مراحل إعادة قراءة التاريخ الذي يكرر نفسه أو هكذا يخيل لنا.

الأثر:

تحول ناجي العلي حتى في سني حياته إلى مدرسة واضحة الملامح في فن الكاريكاتير الفلسطيني، بل والعربي عموما. كانت هذه المدرسة جزءا من مدرسة عربية أكثر شمولا، أخذت تصارع النظام السياسي الرسمي السائد مستخدمة سلاح السخرية إياه في مقابل مدرسة أخرى سارت (الحيط الحيط)، وابتعدت قدر الإمكان عن السياسة محاولة تجنب غضب المخابرات. كان من رواد المدرسة الأولى التي تركزت في مصر في الأغلب (حجازي)، و(بهجت)، و(جورج بهجوري)، وغيرهم.

استمر ناجي في تدعيم أسس مدرسته في الوقت الذي انكفأت فيه المدرسة المصرية على نفسها إثر ما مارسته مخابرات النظام من أساليب قمع وتشديد على الصحافة وحرية الرأي وبالتحديد في سنوات الثمانينيات.

كان من ملامح مدرسة ناجي اعتماد أسلوب الرسم الصامت في البداية. كان هذا كافيا للوصول إلى قطاع واسع من القراء البسطاء بما في ذلك الأمّيون. وكان من ملامحها كذلك اعتماد شخصيات محددة مستوحاة من واقع المخيم ومنحوتة من طينة أكثر الطبقات الشعبية انسحاقا، فدخلت إلى القلوب بدون استئذان. ثم كان ان اعتمد ناجي حنظلته في زاوية الرسم كأيقونة وشاهد يذكر كما الناقوس بالهدف المرسوم وينذر لدى اقتراب الخطر.

كانت خطوط ناجي بسيطة ومقننة. اعتمد في الغالب على التناقض الصارخ بين الخط الرفيع الانسيابي والمساحة السوداء الثقيلة، كما اعتمد على الخطوط النحيلة المتعاكسة بزوايا قائمة كأسلوب للتظليل وبتركيز على البعد الثالث للرسم، فكانت الرسومات في النهاية لوحات مجسمة معبرة متوازنة من حيث التكوين.

هذا من حيث التشكيل، أما النص فقد لجأ إليه ناجي بعد فترة طويلة من الرسم الصامت بعد أن خرج بنتيجة أن هناك طاقة كبيرة مختزنه لا بد من التعبير عنها بالصراع في (رفع الآذان)، كما قال. وحين خرجت رسومات ناجي عن صمتها كان حديثها مشحونا لاذعا معتمدا على تراث غني من الأمثال والمأثورات الأدبية والشعبية والدينية، حملت عدة أوجه للتأويل.

لاقت رسومات ناجي إعجابا شعبيا متزايدا، مما دفع الصحف العربية إلى التسابق في نشرها وفي أماكن بارزة.

حملت الرسومات الهم الفلسطيني بكل تجلّياته ووجدت لها حيزا واسعا نسبيا في الصحف العربية الواسعة الانتشار.

وعلى الرغم من الحصار الثقافي الخانق الذي وقعت تحته الأرض المحتلة عام ٦٧، ومناطق عام ١٩٤٨، فإن رسومات ناجي وجدت طريقها إلى الصحف المحلية ضمن ما كان يرشح من الصحف الفلسطينية والعربية الصادرة في قبرص أو أوروبا، عبر البريد المهرب أو عبر الفاكس الذي دخل حديثا. لقد فتح هذا المجال أمام رسومات ناجي أن ترى النور من على صفحات ثلاث صحف يومية (القدس)، و(الميثاق)، المقدسيتين و(الاتحاد)، الحيفاويه الأمر الذي ساعد على تعريف الشعب تحت الاحتلال على ناجي وإلى تأثر الرسامين المحليين بفن وأسلوب مدرسته.

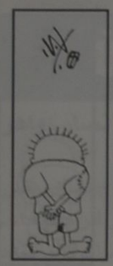

الثأر:

بعد مرور أربعة عشر عاما فإن أحدا لا يقر بانتفاء ضرورة محاسبة القتلة بفعل تقادم الجريمة. إن ما تسرب لنا من معلومات في حينه عن جريمة اغتيال ناجي إن الشرطة البريطانية قامت باعتقال اثنين من عملاء ما يعرف بـ (الموساد)، متورطين في الجريمة واكتشفت مخزنا للأسلحة تابعا لهما في مدينة (هاك)، القريبة من لندن لنعرف بعد ذلك أنه تم نقل هذين العميلين إلى إسرائيل بحجة مخالفتهما قوانين الهجرة كي يطوى الملف، إلى هذا الحد تسلل العدو من خلال ثغرة مشؤومة نشأت في تلك الفترة حين برز الانقسام واضحا في الساحة الفلسطينية بين المؤيدين للتسوية والمعارضين لها، بين المدافعين عن شرعية منظمة التحرير والمتحفظين عليها، حيث كان ناجي بأسلوبه اللاذع من أنصار الفريق الثاني.

في تلك الأيام لم يتسع صدر كثير من الكتاب المدافعين عن الشرعية أمام انتقادات ناجي وغيره، حيث شنت حملة شرسة وجارحة بحق ناجي والجماعة الرافضة ولتصل الحملة مستويات من الهجوم لم تصل إليها من قبل.

في هذه الأثناء، كان هناك من يسترق السمع إلى هذا الحوار الانفعالي والمتوتر. وكان هناك من يضع الرصاص في المسدس كما لاحظ ويحق شاعرنا محمود درويش (كان يرسم، كنت أكتب)... وكان ناجي هو الضحية.

ناجي العلي: في الذكرى الرابعة عشرة لغيابك... نجدد عهد الوفاء والمحبة لك وأنت تقبع غريبا هناك في القبر رقم ٢٣٠١٩٠، في مقبرة (بروك وود)، ليس ببعيد عن عاصمة الضباب...

الضباب الذي سينقشع يوميا عن ظروف قتلك غيلة، كي تأخذ (العدالة النسبية) مجراها...

(العدالة النسبية)، في أن يلاقي القتلة عقابهم... وفي أن يعود ابن (الشجرة) إلى شجرته الأولى...

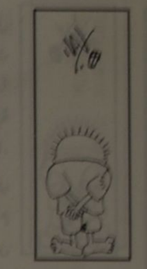

أدرك... فمات... فعاش...

دنيا الأمل إسماعيل-غزة

ما الذي يمكن كتابته عن ناجي العلي... بعد أربعة عشر عاما غياب يؤسس لحضور يتنامى بموت غامض، هذا العلي، الذي استفاق صبيحة يوم في خيمة، جرنا وإياها نحو استعادة أسئلتنا المنسية حول كينونة معباة بثقل الوطن، ومحاولات الإلغاء، وبراح التخيل نحو فلسطين أبهى من مجرد المكان. اجرم بأنني اعرفه، رغم فارق الموت والسنين، وأزمنة تتباعد لتختزل نفسها في أيقونة صغيرة وشقية.

هذا الحنظلة ابن العاشرة، شكل لي في المنفى كل فلسطين بتمردها المر والجميل، وحرقتها على طفولة كبرت في المنافي، ولم تر من فلسطين سوى الشقاء بها... في حنظلة شيء مني، فانا مثله تركت الوطن في سن العاشرة تقريبا، لأجد نفسي في مكان آخر عليّ أن أشكل أحلامي – إن استطعت – على مقاسه، وحسب ما تمليه علي الأخوة العربية، وإلا فان بوابة الرحيل أو الترحيل دائما مفتوحة أمام الفلسطيني.

كان ناجي – ولم يزل – يضعنا أمام صدمتنا بأنفسنا، بكل سوأة الصراحة ونزقها، وجرأة الطرح وعنفوانه، في زمن اتفق فيه المتملقون على أن الصراحة والجرأة عيبان كبيران يجب دائما سترهما، حرصا على وطن اكتشف في ما بعد انه يتشكل مما لايبنى ولا يؤسس لوطن حر من أضغاننا، ومصالحنا الصغيرة والكبيرة، وتأويلاتنا المتعددة وسيئة النية.

لأننا كنا نحلم بالصورة الأبهى لفلسطين، كان ناجي دليل عمل، ومعلما مبدئيا، يدلنا على الجرح، ويكشف طويته... فماذا نحن فاعلون...

في كل مكان ذهب إليه الفلسطينيون كان له سياجه واسلاكة الشائكة، تلاحقه في الحضور والغياب، الموت والحياة... حتى وهو يمني نفسه بقيمة التخيل، كانت الأسلاك الشائكة له بالمرصاد، وفي كل هبطة روح كان ناجي رافعا قويا، ومطهرا لروح من ادناسها... لم يكن كاريكاتوريا فقط، كان ثوريا ونبيا، تكشفت له أوجاعنا، وتراءت له ماضيها وحاضرها ومستقبلها، فكانت ريشته حفرا على الروح ألا تنسى أو تتهاون أو تتخاذل، لكن خوفنا مما تمثله قيمة التحريض من صون لنا – لا إهانة – أدى بنا في النهاية الى إن ننسى فتعاظم الجرح وتضاعف اللاجئون وضاعت فلسطين اكثر... تهاوننا فامتهنا، وتخاذلنا فخذلنا الجميع، ولم نع جيدا درس المكان والزمان،جرحنا السفينة وحدها، وسوداء الغيوم تتآمر مع وحوش الموج، وأنت البوصلة انكسرت.

أصبحنا أيتاماً الآن، الصوت الطهور غاب، والغابة تملؤها الوحوش، والهواء غبار ساخن يشقق الروح، الحلق يغوص به الرمل كل حبة تلد صحراء. يا ناجي! نحن مأسورون بالحب القاتم، الدمع معدن تلوكه جفوننا والقمر بعدك التحق بركب المتآمرين، لم تعد هناك أصوات عذرية في قبيلتنا والشبق يهوي على الجميع، فلا جسر الآن بين منافينا وأراضينا القديمة. مسك روحك يعطر ترابا غريباً، والبرتقال الحزين في يافا مجهول الهوية منذ الآن، والأرض تحمل رائحة الغريب، مَوت صعب أن تكون الشتقرى وأنت بيننا، لا تريدك تراثاً، نريد واقعاً واقعاً، لا تمنح الجبناء فرصة مديحك بديلا عن حمل السيف، كلهم أموات وأنت بينهم كعمود النار!.

قمر فلسطين أحلى، قلتها لفاطمة، وفاطمة الأرملة– تهذي تستحضر الذكريات، وحيدة، وحنظلة قطب القذى عينيه ولا ملح في الدار!. آه لو تدري ما أعرك، اعرف أن البلاغة في الكلام وقاحة أمام هول الجنازة، ولكني أحد كهف أحزاننا ومكائدنا نحن الفلسطينيين، يا ناجي، لم تعد هناك منطقة وسطى تتسع للأبيض من النفوس، السفينة وحدها، وسوداء الغيوم تتآمر مع وحوش الموج، وأنت البوصلة انكسرت.

أصبحنا أيتاماً الآن، الصوت الطهور غاب، والغابة تملؤها الوحوش، والهواء غبار ساخن يشقق الروح، الحلق يغوص به الرمل كل حبة تلد صحراء. يا ناجي! نحن مأسورون بالحب القاتم، الدمع معدن تلوكه جفوننا والقمر بعدك التحق بركب المتآمرين، لم تعد هناك أصوات عذرية في قبيلتنا والشبق يهوي على الجميع، فلا جسر الآن بين منافينا وأراضينا القديمة. مسك روحك يعطر ترابا غريباً، والبرتقال الحزين في يافا مجهول الهوية منذ الآن، والأرض تحمل رائحة الغريب، مَوت صعب أن تكون الشتقرى وأنت بيننا، لا تريدك تراثاً، نريد واقعاً واقعاً، لا تمنح الجبناء فرصة مديحك بديلا عن حمل السيف، كلهم أموات وأنت بينهم كعمود النار!.

قمر فلسطين أحلى، قلتها لفاطمة، وفاطمة الأرملة– تهذي تستحضر الذكريات، وحيدة، وحنظلة قطب القذى عينيه ولا ملح في الدار!. آه لو تدري ما أعرك، اعرف أن البلاغة في الكلام وقاحة أمام هول الجنازة، ولكني أحد الجبناء الجميلين الذين يلهون بالزمن المرحلة أمام حائلك. لم ينته عصر الأنبياء لكن الله قال: (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا، فحق علينا العذاب)، لأننا ربما نكون منهم، من قتله الأنبياء!!. هم يغيبون الجسد ونحن نتجاهل امتداد الروح... لقد قتلوه، ونحن نسيناه، لكن لا، فالتذكار شكل من أشكال اللقاء!!.

لقد صدقت. قمر فلسطين أحلى.

أرجوحة فوق جسر من الموت!!.

وليد الشرفا-رام الله

(قمر فلسطين أحلى)، لن يشفع لك الدم، أرى كفك الشاهدة، تغادر قسراً وتودّع قبرها الأخير، دون أن تتحسس رؤوس الأطفال الفقراء في قبورنا الضجيج، ليس هناك عرس لموتى القبائل، ولا يوجد متهم سوى الموت!!. ليس غيابك ما أملك، أعرف ذلك، ولا الرصاصات التي فجّرت جمجمتك الساخنة، جيش عرمرم من الفقراء يتساقط دمعهم على الصفيح دون صدى، لأنك لم ترث الأرض، لكنك أورثتها، الحبل لم ينقطع، أرى خطوطك تتململ تحت التراب، هنا، هناك، فوق رأسي، وفي رؤوسهم أنت الأعلى ونحن متهمون حتى نثبت فلسطينيتنا أمامك هز إليك بجذع فكرنا الناشف حتى تتساقط الرطب، فقد عدنا كالعرجون القديم.

على شاهد قبرك، كما كان دائما أصلاً مع وقف التنفيذ، حتى كشف لنا الزمن القاسي موعد دفنك، عند ذلك الشاهد. وفوق رأسك الحنون، لا بد أن نفتح ثغر كهف أحزاننا ومكائدنا نحن الفلسطينيين، يا ناجي، لم تعد هناك منطقة وسطى تتسع للأبيض من النفوس، السفينة وحدها، وسوداء الغيوم تتآمر مع وحوش الموج، وأنت البوصلة انكسرت.

أصبحنا أيتاماً الآن، الصوت الطهور غاب، والغابة تملؤها الوحوش، والهواء غبار ساخن يشقق الروح، الحلق يغوص به الرمل كل حبة تلد صحراء. يا ناجي! نحن مأسورون بالحب القاتم، الدمع معدن تلوكه جفوننا والقمر بعدك التحق بركب المتآمرين، لم تعد هناك أصوات عذرية في قبيلتنا والشبق يهوي على الجميع، فلا جسر الآن بين منافينا وأراضينا القديمة. مسك روحك يعطر ترابا غريباً، والبرتقال الحزين في يافا مجهول الهوية منذ الآن، والأرض تحمل رائحة الغريب، مَوت صعب أن تكون الشتقرى وأنت بيننا، لا تريدك تراثاً، نريد واقعاً واقعاً، لا تمنح الجبناء فرصة مديحك بديلا عن حمل السيف، كلهم أموات وأنت بينهم كعمود النار!.

قمر فلسطين أحلى، قلتها لفاطمة، وفاطمة الأرملة– تهذي تستحضر الذكريات، وحيدة، وحنظلة قطب القذى عينيه ولا ملح في الدار!. آه لو تدري ما أعرك، اعرف أن البلاغة في الكلام وقاحة أمام هول الجنازة، ولكني أحد الجبناء الجميلين الذين يلهون بالزمن المرحلة أمام حائلك. لم ينته عصر الأنبياء لكن الله قال: (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا، فحق علينا العذاب)، لأننا ربما نكون منهم، من قتله الأنبياء!!. هم يغيبون الجسد ونحن نتجاهل امتداد الروح... لقد قتلوه، ونحن نسيناه، لكن لا، فالتذكار شكل من أشكال اللقاء!!.

لقد صدقت. قمر فلسطين أحلى.

حنظلة

عثمان حسين-غزه

وما زلت تدخل وطنك المستباح من بوابة الوجع، ذلك الوجع الزاخر بتفاصيل الحياة والموت معا، وما زلت تندفع حاملاً مبضعك الحاد والهازئ دوما من احتقان الجسد العربي المتهالك، هل أنت كذلك؟. أسمع مبضعك الحاد وهو يفجر براكين الصديد وصوت الرصاصات الفاجرة تمزق في رأسك الشاسع الممتد إلى حدود الحب. نعم أنت كذلك.

سارق الكلام

خالد جمعة -غزه

كنت أشم رائحة الدم في رسومه وأحياناً كنت أعتقد انه يسرق الكلام من منامات أبناء المخيم الصغار. ناجي كان يمشي حيث يستصعب الآخرون لذا كانت قدماه دائماً داميتين. وينتقل دمه النازف من خلال جسده إلى يده فيفرغه على ورق، لم يكن أكثر من عظامه حين يريد الرسم، لم يكن يرسم... ناجي كان يبكي.

في الخطاب الثقافي بين انتفاضتين

نصار زواهرة

ان نكتب في الثقافة معناه الخوض في حقل متعدد الأبعاد والمفاجآت، فالثقافة ليست قرارا وانما عملية اجتماعية يتداخل في سياقات حركتها الوعي والخبرة والتقاليد المتراكمة ومواقف الجماعات وممارستها العميقة. وكل هذا في حالة التفاعل مع الفضاء الثقافي التاريخي الذي يؤطرها.

عقد من الزمن يفصل ما بين الانتفاضة الفلسطينية الكبرى عام٨٧، والانتفاضة الراهنة، يبدو هذا الفاصل الزمني وكأنه يقيم حالة قطع بينهما، بينما الواقع يشير إلى التداخل والتلاحم والتواصل الذي يستند إلى الالف الخيوط والمسارب التي تشير وتعكس اهتمامات ومواقف ووعي الشعب الفلسطيني الذي يمارس الانتفاض ليؤكد أكثر من حق وأكثر من وجود مادي وليدافع عن أكثر من حقوق ومصالح جماعية وفردية.

بهذا المعنى يجب أن نعي المساحة الزمنية التي تفصل ما بين الانتفاضتين، بما هي مساحة عبرت في أنهارها وجداولها أحداث ومحاولات سياسية وأوهام وحقائق وصراع سياسي – اجتماعي – ثقافي، وتغيير حتى في طبيعة الجموع والأعمار.

نستطيع القول بأن الانتفاضة الأولى كانت تعكس التمرد الجماعي الفلسطيني على الاحتلال، هذا التمرد الذي نضج وتأسست شروطه وأدواته في سياق مقارعة الاحتلال المديدة، والتي كان لطلائع القوى والأحزاب السياسية الدور الرئيس فيها في عقود ما قبل الانتفاضة، إلى جانب الدور الذي لعبه الشعب الفلسطيني في الشتات وخاصة حالة الكفاح المسلح التي حاضنها بكل ما رافقها من وعي وخطاب سياسي وثقافي وقيم وعادات. ذلك التمرد الانتفاضي الشامل والهائل، جاء على خلفية شاملة من محاولات الاحتلال الإسرائيلي لتجويف وعي الجماعة الفلسطينية في الضفة والقطاع، عمليات التجويف تلك قامت على فصل الإنسان الفلسطيني عن انتمائه للأرض، وتحويله بالتدريج إلى مجرد عامل أو مجموعات من العبيد التي تكدح في مزارع السيد المحتل، وبما أن هذه العملية التي لعب فيها الاستيطان رأس الحربة، فإنها كانت بحاجة إلى عملية رديفة تقوم على تجويف الوعي وتشويه ثقافة المجتمع وتكريس حالة القهر الداخلي من خلال زرع الوهم بأن الهزيمة أبدية كما أن انتصار الاحتلال هو شأن طبيعي للغاية.

ترافقت هذه السياسة مع عمليات تدمير منهجي للوعي عبر تعميم قيم الأنانية، وعدم الثقة بالذات، والتجهيل والسيطرة على مناهج التعليم، والاستلاب، وتنمية عقد النقص والشعور بالعار، والإحساس الدائم بالهزيمة. حتى قبل أن تبدأ المواجهة، أو قبل أن ينتهي غبار الصراع. هذه العمليات العميقة لم تكن تمضي وتفعل أو تؤثر هكذا ببساطة بل تمت مواجهتها بما هو متوفر من آليات الدفاع الذاتي الواعي أو غير الواعي، وذلك باستخدام أدوات الفعل الثقافي المتاحة: الأدب، الفن، إضافة لتعميم روح العمل التطوعي.

هنا جاءت الانتفاضة الأولى لتقيم تلك الجسور المذهلة ما بين الممارسة السياسية وأدواتها الثقافية وما بين الحركة الاجتماعية الشاملة التي فجرتها الانتفاضة، إضافة لما أثارته من اهتمام إعلامي كان من الضروري أن تقترب من اللغة الثقافية وأدوات التعبير الثقافي المتنوعة لتبني لذاتها في سياق الحركة. إطارا ثقافيا يعطي لتلك الحركة الانتفاضية فضاءات ومناخات ثقافية متعددة الألوان والأبعاد مما يمنحها عمقا ويحولها إلى ظاهرة شاملة ومتكاملة وليست مجرد رد فعل أو انفجار شعبي صدفي مؤقت.

ولهذا فإن الانتفاضة الكبرى وعبر صيروراتها، وبقدر ما شكلت رافعة سياسية وطرحت شعار الحرية والاستقلال كشعار ناظم، فإنها وبذات الوقت قد أطلقت فعلاً ثقافيا في غاية التنوع والعمق الأمر الذي شكل قوة دفع وتصويب للممارسة والوعي الاجتماعي المقاوم. بمعنى أن الانتفاضة تحولت إلى قوة ثقافية متصادمة مع محاولات التجويف والتشويه التي جهد الاحتلال على مدار عقود من أجل تكريسها وتحويلها إلى قوة تدمير ثقافي داخلي.

هذه الحقيقة وجدت بتعبيراتها في مجموعة واسعة من الممارسات الاجتماعية:

الاقتصاد المنزلي – التعليم الشعبي – انخفاض المهور – تراجع النزعات الاستهلاكية – العمل التطوعي – الثقة بالذات – احتضان عائلات وأبناء الشهداء – تنامي الشعور الجمعي بالقوة – تهاوي صورة الاحتلال كقوة لا تقهر – تقدم دور المرأة الكفاحي عبر مشاركتها الواسعة في المظاهرات والصدمات.

كما ترافقت مع ظواهر كفاحية وجدت غذاءها في هذه البيئة الثقافية الناهضة مثل (الاشتباك مع العدو– المولوتوف كآلة عامة – المطاردين – الصمود في التحقيق) والتي لم تعد مجرد ظواهر نخبوية بل أصبحت ظواهر اجتماعية كفاحية.

بطبيعة الحال نحن نتحدث عن عملية حراك متعددة أفقيا وعموديا دون أن نغفل بعض الظواهر السلبية المرافقة، لقد وجد المجتمع نفسه أمام حالة من ازدواجية السلطة ولكن دون توفر القدرة والإمكانية بحكم وجود الاحتلال وهيمنته بالمعنى العام على تحويل هذه الازدواجية إلى حالة مقنعة بمرجعيات محددة وواضحة.

إذن كانت الانتفاضة الأولى بمثابة الصدمة الثقافية التي أيقظت والهبت الوعي الجماعي، وكان من أبرز ترجماتها الثقافية حضور الوعي الاجتماعي فيها إلى جانب الوعي السياسي الوطني.

المساحة الزمنية والمكانية ما بين الانتفاضة الأولى والانتفاضة الراهنة شهدت أحداث جدية عنوانها اتفاقات التسوية، ثم قيام السلطة الفلسطينية وانسحاب قوات الاحتلال من المدن الفلسطينية الكبرى.

هذه الأحداث ترافقت مع حالة تراجع في الحركة الشعبية، نتيجة الشعور بأن الأمور أصبحت خارج نطاق التأثير الشعبي، وأن القضايا الكبرى يجري التقرير بشأنها بعيدا في إطار مسارات التفاوض السرية والعلنية. في هذا السياق هبت رياح ثقافية محليا وعربيا ودوليا: أخذت تروج للتسوية في إطار من تفكك التحالفات دوليا وهيمنة القوة الأمريكية وتمزق العالم العربي إثر الحرب الأطلسية ضد العراق. هنا يمكن القول أن نوعا من ثقافة الوهم والتشويه أصبحت تعصف في الواقع، (الشرق الأوسط الجديد – النظام العالمي الجديد – أوهام السلام والرفاه – التطبيع – التعايش ... الخ).

هذا إضافة إلى انتشار منظمات غير حكومية ذات طابع ثقافي، حاولت زرع قيم الليبرالية الجديدة في المجتمع الفلسطيني سواء بوعي أو بغير وعي.

كل هذا وسواه من خطاب وممارسة دفع بالوعي الشعبي الذي أحدثته الانتفاضة الأولى إلى الركود والبهتان، وبدا وكأن السؤال الذي يقول هل كان للانتفاضة وتضحياتها ما يبررها؟. وكأنه سؤال معقول. وحقيقة الأمر أن لغة وخطاب (السلام) الموهوم كان يزرع أيضا وعيا واهما، ويشوه وعيا متأصلا، أي كان محاولة لفصل الخطاب الثقافي والسياسي عن الواقع الميداني المرعب الذي كان ٨٥٪ ماهولاا يزيل اصفذلا ي؛ صخلتيعاتها وبين ما يقوم به الاحتلال واقعيا. ففي الوقت الذي كان الحديث يتواتر عن حل سلمي، كان الاحتلال يرى في عملية السلام أداة ملائمة لفرض الاستسلام السياسي وتكريس إنجازاته التي حققها عبر العدوان والتوسع والمجازر والحروب. بكلمة أخرى اعتبار عملية السلام كإعلان انتصار تاريخي للمشروع الصهيوني. هنا حصل الصدام بين سذاجة العقل السياسي الشرقي وصرامة المشروع الاستعماري الصهيوني في المنطقة.

وكانت لحظة الحقيقة، لحظة الصدام والاشتباك الدامي المتواصل منذ عشرة شهور فيما يعرف بانتفاضة الاستقلال أو (القدس).

هذه الانتفاضة التي يمكن القول بأنها الرد العملي على الوهم ومحاولة لإعادة الأمور إلى نصابها، أو بكلمات أخرى محاولة للقول بالدم الفلسطيني: نعم نريد السلم ولكن ليس هكذا!!

مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الجديدة استعاد الوعي الشعبي عافيته واستحضر مخزونه وذاكرته. الانتفاضة الراهنة هي نوع من عودة إلى الأصول ورد على الثقافة والخطاب الرسمي الفلسطيني والعربي المتهافت.

لقد راكمت الانتفاضة الأولى تداعيا هائلا من الإحساس بالذات وكرامتها كمجموع وأفراد، وقد شهدت الجماعة الفلسطينية عبر سنوات أوسلو كيف حولت إسرائيل (عملية السلام) إلى عملية قتل معنوي للجماهير الفلسطينية! إضافة للاستباحة السياسية.

هذا التناقض العميق هو الذي أعطى للانتفاضة الراهنة أحد أهم أبعادها حضورا، نقصد عنف المواجهة، فعند إحساس أي جماعة بأنها تعرضت للخداع أو أنها سمحت بأن تخدع فإنها في لحظة ما مستعدة لتفجير أي عاصفة تستعيد ذاتها، وتفرض مجددا جدول أعمالها الذي هو في الأساس جدول الحد الأدنى في حالتنا الفلسطينية.

وبنظرة عامة على المشهد الثقافي الفلسطيني الذي تقاطع بصورة واضحة مع المشهد الثقافي العربي ندرك عمق الوضوح والنقد الذي حمله، بحيث أنه كنس كل مظاهر المهادنة والتطبيع والتسامح الساذج، وكأنه يقول لقد تركنا للساسة الفرصة فكانت النتيجة مزيدا من القهر ومزيدا من الإذلال. فكانت اللغة والخطاب الثقافي والسياسي الراهن نوعا من جردة حساب لا تترك هامشا لمزيد من (الهبل) والسذاجة. ليس هذا فحسب بل واستعاد الخطاب ذاته مجمل الرموز التي استحضرها من أعماق الذاكرة الشعبية إلى الدرجة التي باتت معها عبارة (لا مجال للسلام مع إسرائيل) لازمة في أي حديث سياسي.

والحقيقة أن الممارسة الإسرائيلية كشفت أيضا عن مأزق مستحكم في السياسة الاستراتيجية أساسه النظرة الاستشراقية الفوقية تجاه الشعب الفلسطيني والأمة العربية، الأمر الذي يشير إلى أن الاحتلال لم يدرك معاني وأبعاد الانتفاضة الأولى كبروفة كبرى لرفض الاحتلال ومقاومته مهما كان الثمن ومهما امتد الزمن.

ولهذا استل الاحتلال آلة حربه، عنصريته وفاشيته ليلقن هذا (الشرق الأوسط) درسا لن ينساه، بحيث لا يعود يفكر برفع رأسه مرة أخرى، بمعنى آخر هي ذات السياسة التي تحكم عقلية الحلف الأمريكي – البريطاني في مواصلة تأديب العراق.

الخطير في هذه القراءة أن العدو لا يدرك بأنه يدفع بالوعي الشعبي إلى نقطة اللاعودة، وبأنه بممارسته الدموية يستعيد اللغة ذاتها التي كان يتهم الآخرين بأنهم يستخدمونها لإبادته، أي أنه يقوم بالإبادة ضد الشعب الفلسطيني، أو الاستسلام المطلق كخيار وحيد عن الاحتلال. وما دامت الأمور محكومة لهذه الأيديولوجية فإن الصراع مرشح للتصاعد.

من هنا كان الخطاب السياسي والثقافي الفلسطيني في الانتفاضة الراهنة نوعا للحسم السياسي. إنه يواصل القطع مع الاحتلال، فكما قطع في الانتفاضة الأولى محاولات الاحتلال التي استهدفت التشويه والتجويف النفسي للشعب الفلسطيني على الصعيد الاجتماعي والنفسي فإنه يواصل التقدم لتكريس القطع على المستوى السياسي في الانتفاضة الراهنة.

هذه الزاوية تفسر لنا خلفيات رد الاحتلال الشامل التي هيمنت على خطاب زعمائه وقواه المتنوعة بمفردات لافتة للنظر من نوع: (الردع – حقل الشوك – الدفاع النشط – الباب الدوار)... الخ، ودهشة الاحتلال وجنونه العسكري يعكس صدمته الداخلية النفسية من قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود والمقاومة وامتصاص واحتواء الضربات الإسرائيلية بما في ذلك سقوط مئات الشهداء، وعشرات الآلاف الجرحى والحصار، الجماعي الشامل.

يقابل هذه السياسة العنصرية الفوقية سياسة رفض فلسطيني شعبي عميق، وبأن الدم الإسرائيلي ليس أغلى من الدم الفلسطيني، وبأن الأمن الإسرائيلي يواجه الأمن الفلسطيني.

إذن الانتفاضة الراهنة دفعت بالصدام إلى مستويات أكثر تعقيدا بالمعنى السياسي والنفسي والثقافي.

لا يستطيع الإنسان أن يقول بأن مفاعيل الانتفاضة الراهنة قد اختمرت على المستوى الثقافي ولكنها بدون شك تسير باتجاه إعادة رسم الفضاء الثقافي لنضال الشعب الفلسطيني الذي سيعبر عن ذاته في لحظة ما، وبصورة متراكمة، بإبداعات ثقافية توازي وتتناغم مع حالة الوعي بالذات التي تحفرها الجموع المنتفضة.

فالمأساة الفلسطينية الراهنة بكل مراراتها يوازيها مستوى البطولة التي يبدعها الإنسان الفلسطيني انطلاقاً من أصغر أشكال المقاومة وصولا لأرقاها وضوحا وتأثيرا.

لقد ارتفع منسوب الوعي الشعبي وتعمد بالممارسة وبما أن العلاقة ما بين الثقافة والممارسة والوعي هي علاقة حبلى بالإبداع فإنها بالضرورة ستصل إلى لحظة الولادة التي تنعكس في كل أشكال وأدوات الثقافة تنوعا.

المهم أن يدرك المثقفون هذه الجدلية وأن يعطوا للممارسة الثقافية حريتها وتحررها بحيث تستجيب وتنسجم مع المصلحة الشعبية العريضة. بشرط أن تمارس دورها لالتقاط أجنة الحركة في الوعي العام وتحولها إلى بنوراما ثقافية عميقة، ومبدعة وأن لا يتخلى المثقف عن دوره كنبي. تلتقط أذنه وقلمه وريشته وجسده ما لا تلتقطه الأذن العادية أو القلم العادي أو الريشة العادية. لكل هذا يجب الحذر حتى لا يتحول الخطاب الثقافي إلى خطاب غريزي يقدس الرموز أكثر مما يقدس المضمون والهدف الذي هو الإنسان بهمه وقضاياه الكبرى والصغيرة.

أستطيع القول أن الانتفاضة الراهنة قد وصلت بفعلها وصورها إلى كل بيت عربي، وشكلت بهذا المعنى مناسبة ليدلي أي هاو برأيه.

مقاومة الفلسطيني ودمائه ومأساته وبطولته تحولت إلى عنوان لستر عري الذات العربية، فكيف يا ترى بالإمكان تخليص هذه القضية الكبرى والبطولة الكبرى من هذا التهافت، والارتقاء بالوعي والثقافة العربية إلى مستوى الذي يشكل الحاضنة وقوة البناء والتغيير الثقافي والاجتماعي والسياسي الذي هو شرط حاسم من شروط مواجهة خصم لا يدخر جهدا لحسم الصراع لصالحه.

هذا هو دور الثقافة، وخاصة المثقف الفلسطيني الذي يجب أن يعي دوره كمثقف عربي وعالمي يحمل قضية شعب وقضية إنسان!! ●●

... وأخيراً

تتكرّر المجزرة.. والشعب باقٍ

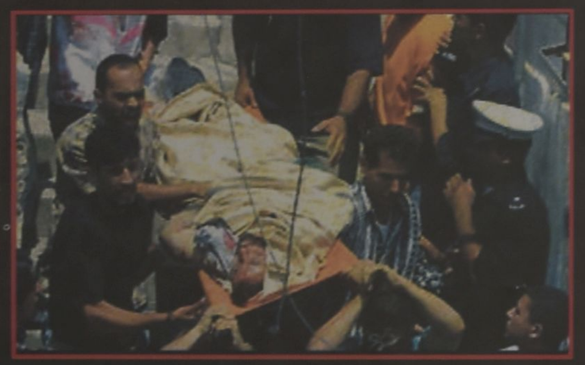

في زمن الانتفاضة، كل الأمور تتحرك بسرعة، ومهمة تتبع الحدث تغدو صعبة المنال، فقبل دفع المجلة للطباعة بوقت قصير، كانت مجزرتا الفارعة ونابلس، وكان القصف شديدا في الخليل.. كان الوطن مشتعلاً من أقصاه إلى أقصاه بالنار وجثامين الشهداء، تحوم في سمائه الأرواح الطاهرة والطائرات ..صواريخ الموت تصوب الى كل حيّ فينا.

كيف يعيش السفاح دون ان يرى شلال الدم؟ وكيف يعيش القاتل دون أن يسمع دويّ حمم الموت؟

هل كان هتلر مجرماً حقاًمام نازية تكرر المجزرة في فلسطين؟ سؤال تجيب عليه الحرائق والجثث وركام البيوت وصيحات الثكالى..

مرّة أخرى يتكرر وهم إفناء شعب بوسيلة اغتيال بعض من قادته.. ولكن عبثاًيحاولون، فارض الوطن عامرة بإرادة الاستمرار، يغذيها تواصل اغتصاب الحقوق وتعالي مداميك العدوان..

لكن هل شعب يقاوم بكل هذا العناد يستحق كل هذا التجاهل من انظمة عربية غوّت قبلتها واركان صلاتها، ومن عالم يسمع رنين الذهب في بلدان العرب، ولا يسمع انات طفل لا يدري ممّ يتضوّ من الجراح ام الجوع والعطش ام الخوف..؟ تتكرر المجزرة على شفرات الخذلان العربي قبل فاشية الأعداء وعلى وهم الراهنات علىحسنات ميتثل وتينيت.

لقد قالها شعب فلسطين.. أعداؤنا نحن كفيلون بهم، أما انتم أيها السيّجون للحدود، بنادقكم أكلها الصدأ وجدرانكم علاها الجبن. فارفعوا أنصال سيوفكم عن رقاب شعوبكم.. كي لا تستفيقوا يوماً على قصوركم يحاصرها عوفاديا يوسف ولاو.. كي لا تتفتح عيون صباحكم على فوهات مدافع موفاز.. حينها لن تجدوا نصرة راعي السلاام المزعوم، او ربما تجدونه جنديفي جيش اليعازر، فلمن سترفعون الشكوى؟ فحتى الله سيغلق باب رحمته في وجوهكم.. ولن يبقىلكم الا ان تكونوا، حطابين وسقائين، كما يريد شارون ويرفض شعب فلسطين.

سبحان الله..

تتحرك دكة غسل الموتى

أما انتم لا تهتز لكم قصبة..

اتحاد لجان العمل الصحي

غزة - فلسطين

www.gaza-health.org

اتحاد لجان العمل الصحي يقدم خدماته للفقراء من أبناء شعبنا من خلال مستشفى العودة و مراكزه الصحية الأربعة في قطاع غزة .

خلال النصف سنة من العام 2001 قدم صندوق مساعدة المرضى خدماته لحوالي 43 ألف حالة منها 1250 جريح من جرحى الإنتفاضة إضافة للخدمات الإغاثية المختلفة .

ازداد حجم المحتاجين بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي أدت إليها سياسة الاحتلال الإسرائيلي من قصف و تدمير و تشريد مواطنين .

ندعو ابناء شعبنا في الوطن و الشتات لدعم صندوق مساندة المرضى بالتبرع:

على حساب رقم : 01/21/6-0108974/003/0492

بنك فلسطين الدولي-فرع غزة

و يتم التحويل إلى بنك فلسطين الدولي - فرع غزة عن طريق سي بنك في أي دولة في العالم

رقم السويفت (PAITPS 22)

أو بشيك لصالح صندوق مساندة المرضى / اتحاد لجان العمل الصحي

للمزيد من المعلومات: هاتف 2824272 / فاكس 2869220 / بريد الكتروني hugaza@palnet.com